

القسم السادس

السودان في العهد الجديد

١ - مذكرة

من الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية في شأن الحكم الذاتي للسودان وتقرير مصيره

- ١ - تؤمن الحكومة المصرية إيمانا وطيدا بحق السودانين في تقرير المصير وفي ممارستهم له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة .
- ٢ - ورغبة في بلوغ هذا الهدف ، تبدأ على الفور فترة انتقال تستهدف غرضين :
 - (أ) تمكين السودانين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل .
 - (ب) تهيئة الجوحر المحاميد الذي لأبد من نوافره لتقرير المصير .
- ٣ - لما كانت فترة الانتقال هي تمهيد لإنها الإدارة الشئائية لإنهاء فعليا فإن هذه الفترة تعتبر تصفية لهذه الإدارة . وتعلن الحكومة المصرية أن السيادة على السودان يبقى محتفظا بها للسودانيين إبان فترة الانتقال حتى يتم لهم تقرير المصير .
- ٤ - تمثل السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال في الحاكم العام الذي يمارس سلطاته وفقا للفقرة الخامسة المشار إليها فيما بعد ، وذلك بمعاونة لجنة من خمسة أعضاء تشكل من اثنين من السودانين ترشحهما الحكومتان المصرية والبريطانية بالاتفاق بينهما بشرط الحصول على موافقة برلمان سوداني منتخب يكون له حق تعيينهما في حالة عدم الموافقة ، وكذلك من عضو مصري وعضو بريطاني وعضو هندي أو باكستاني ترشحه حكومة كل منهم ، وتعين الحكومة المصرية هذه اللجنة الخماسية بمرسوم . ويحل محل الحاكم العام في حالة غيابه أكبر العضوين السودانين سنا .

٥ — يباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة في نظام الحكم الذاتي إلا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية الموضحة في التمديلات المرافقة والتي يباشرها بموافقة لجنته .

٦ — يظل الحاكم العام مسؤولاً لدى الحكومتين القائميتين بالتصفية في المسائل الآتية :

(أ) الأمور التي لا تتعلق بالشؤون الداخلية البحتة .

(ب) أى تغيير يرى البرلمان السودانى إدخاله على أى جزء من نظام الحكم الذاتي .

(ج) أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسؤولياته ، على أنه يجب فى هذه الحالة أن يصل رد الحكومتين فى خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

٧ — تشكل لجنة مختلطة من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يهيئهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، ومن عضو مصرى وعضو بريطانى وعضو أمريكى وعضو هندى أو باكستانى ، تعين كل منهم حكومته وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكستانى . وعلى هذه اللجنة أن تعين لجان فردية لكل دائرة من الدوائر الانتخابية وأن تقرر لأئحة إجراءاتها ونظام عملها حتى تشرف إشرافاً فعلياً على التمهيد للانتخابات وإجراءاتها وذلك لضمان حيديتها .

٨ — يزداد عدد دوائر الانتخاب المباشرة بحيث يشمل جميع الدوائر فى أنحاء السودان فيما عدا المديرية الآتية :

(أ) مديرية بحر الغزال .

(ب) المديرية الاستوائية .

(ج) مديرية أمالى النيل .

ويستثنى من هذه المناطق دائرة يامى والدوائر التي تقع فيها وار وجوبا وملا كال إذ يكون الانتخاب فيها مباشراً .

٩ — مع مراعاة الإجراءات التي تتخذها اللجنة المختلطة ، تأمل الحكومة المصرية أن تبدأ الانتخابات قبل نهاية سنة ١٩٥٢ على الوجه الآتي :

(أ) دوائر الانتخاب المباشر الأربع والعشرين المشار إليها في المشروع المقدم للجمعية التشريعية .

(ب) دوائر الانتخاب غير المباشر .

(ج) الدوائر الباقية التي أبدل فيها الانتخاب من غير مباشر إلى مباشر ، ويضاف إليها الدوائر الإحدى عشر المشار إليها في المشروع المقدم للحكومة المصرية والتي لم يبلان عنها رسمياً .

١٠ — وإذا كانت " تهينة الجواهر الحمايد الذي لا بد من توافره لتقرير المصير مدناً أساسياً " فتشكل لجنة للسودنة تؤلف من :

(أ) عضو مصري وعضو بريطاني ترشح كل منهما حكومته ويعينه الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من بين خمسة أعضاء يرشحهم رئيس وزراء السودان ، على أن يتم اختيارهم وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو واحد أو أكثر من لجنة الموظفين ، ليعمل بصفة استشارية بحت ، ولا يكون له حق التصويت .

وتكون اختصاصات هذه اللجنة :

١ — الإسراع في سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية مما قد يقع منها تأثير دلى حرية السودانيين عند تقرير المصير .

٢ — اللجنة أن تضم إليها عضو أو أكثر ، وفق ما ترى ، للعمل بصفة استشارية على ألا يكون له حق التصويت .

٣ — تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها إلى الحاكم العام للتصديق عليها ، وعلى لجنة السودنة أن تنجز مهمتها في ثلاث سنوات .

١١ — توصي الحكومة المصرية توصية مشددة بإنشاء وظيفة وكيل وزارة سوداني ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء ، وتكون مهمته الإعداد لتمثيل السودان في المؤتمرات الدولية الفنية فحسب .

١٢ - تبدأ فترة الانتقال بتعيين اللجنة الخماسية ، ولا يتجاوز مدتها ثلاث سنوات . مع صراحة إتمام السوڤنة المشار إليها في الفقرة العاشرة السابقة ، وتنتهى هذه الفترة ببناء على تقدم البرلمان السوڤانى برغبته فى ذلك وموافقة الحكومتين القائميتين بالتصفية .

١٣ - عند تصديق الحكومتين القائميتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال تعد الحكومة السوڤانية القائمة وقنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان للحصول على موافقته عليه ، ويصدق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع اللجنة المشار إليها فى الفقرة الرابعة .

ويتفق عندئذ على الضمانات التى تكفل حرية الانتخابات وحيدتها .

١٤ - تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السوڤان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل .

١٥ - على الجمعية التأسيسية أداء مهمتين :

الأولى - أن تقر مصير السوڤان ، والثانية - أن تعد دستوراً للسوڤان يتشى مع القرار الذى يتخذ فيما يتعلق بهذا المصير، وكذلك إعداد قانون انتخاب برلمان سوڤانى دائم .

ويكون تقرير مصير السوڤان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السوڤان بمصر على صورة ما .

(ب) وإما أن تختار الجمعية التأسيسية لسوڤان الاستقلال التام عن المملكة المتحدة ، ومصر وأى بلد آخر .

١٦ - وتأمل الحكومة المصرية أن تشترك الحكومة البريطانية معها فى التعهد باحترام القرار الذى تتخذه الجمعية التأسيسية فى شأن مصير السوڤان وعلى أن تتخذ كل من الحكومتين من جانبها جميع التدابير اللازمة التى تكفل تنفيذ هذا القرار .

القاهرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢

٢ - اتفاق بين الأحزاب السودانية

اجتمع ممثلوا الأحزاب السودانية وهي حزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى والحزب الوطنى الاتحادى والحزب الوطنى بالصاغ صلاح سالم وعرض عليهم نقط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية واتفقت كلمتهم جميعا على الحلول الآتية كحل نهائى لا يمكن الرجوع عنه :

أولا - موضوع الجنوب :

يوافق الجميع على الاقتراح المصرى الآتى وتكون الفقرة "ج" تحت البند ٦ من المذكرة المصرية كالآتى :

(٦ - "ج") أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسؤولياته أو أى تشريع أقره البرلمان السودانى ويرى الحاكم العام أنه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة فى معاملة كل سكان المديرية الختلفة بالسودان ، على أنه يجب فى تلك الحالات أن يصل رد الحكومتين فى خلال شهر من الإخطار الرسمى . ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذى أقره البرلمان نافذا الا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

ثانيا - لجنة الحاكم العام :

- (أ) تقوم فوراً عقب إعلان الدستور وقبل إجراء الانتخابات .
- (ب) طريقة تعيينها كما جاءت فى المذكرة المصرية للحكومة البريطانية .
- (ج) تحل هذه اللجنة مجتمعة محل الحاكم العام وقت غيابه برئاسة العضو المحايد الهندى أو الباكستانى .

ثالثا - السودان :

- (١) يضاف إلى الفقرة "١٣" من المذكرة المصرية ما يلى :

وعندما يقرر البرلمان السودانى وقت تقرير المصير فى خلال المسدة التى أقصاها ثلاث سنوات فيلزم استبدال ما تبقى من موظفين بريطانيين أو مصريين

(المنصوص عنهم في المادة ١٥ من المذكرة المصرية) بعناصر أخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية وهذا في حالة عدم توافر العناصر السودانية الكافية .

(ب) يهدف من الفقرة "١٣" جملة (ومرافقة الحكومتين القائميتين بالتصفية) .

(ج) يشطب من الفقرة "١٣" من المذكرة الجملة (عند تصديق الحكومتين القائميتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال) وتستبدل الجملة (عند انتهاء فترة الانتقال) .

رابعاً - الانتخابات :

تكون الانتخابات مباشرة في كل السودان ما كان ذلك ممكناً وعملياً ويقرر هذا لجنة الانتخابات التي ستشرف على إجرائها والواردة في المذكرة المصرية .

خامساً - جلاء الجيوش الأجنبية :

(١) يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستقرر مصير السودان كما جاء في المذكرة المصرية .

(ب) عند ما يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية يوكل أمر الأمن الداخلي في البلاد إلى القوات المسلحة السودانية وحدها ، وتكون أواخرها العليا وقيادتها وولاؤها للبرلمان السوداني والحكومة السودانية القائمة وقمئذ من يوم إتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير ، ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها في خلال هذه الفترة .

قد انفقت الأحزاب السودانية والموقع مندوبوهم على هذه الوثيقة أن تكون النقط المتقدمة أساساً للدستور السوداني للحكم الذاتي وبغير ذلك قد أجمعت هذه الأحزاب على مقاطعة الانتخابات التي تجرى في ظل أى دستور غير هذا .

كما أجمعت الأحزاب على أن تجتمع لتنظيم وسائل المقاطعة وتنفيذها إذا ما حدث ذلك ، والله ولي التوفيق .

اندرطوم في ١٠ يناير سنة ١٩٥٣

عن الحزب الجمهورى الاشتراكى

السيد زين العابدين صالح
(العضو المؤسس للحزب)

الدرديرى محمد أحمد
(العضو المؤسس للحزب)

عن حزب الأمة

السيد مبدىق عبد الرحمن المهامى
(رئيس حزب الأمة)

الأميرالاي عبد الله خليل
(سكرتير عام حزب الأمة)

السيد عبد الرحمن على طه
(وزير المعارف السودانية وعضو حزب الأمة)

عن الحزب الوطنى

السيد يحيى محمد عبد القادر
(سكرتير عام الحزب)

شاهد
صاغ صلاح سالم

عن الحزب الوطنى الاتحادى

السيد اسماعيل الأزهرى
(رئيس الحزب)

السيد محمد نور الدين
(وكيل الحزب)

السيد الدرديرى محمد عثمان
(عضو اللجنة التنفيذية)

٣ - مباحثات سنة ١٩٥٢-١٩٥٣

(محمد نجيب - ستيفنسون)

١ - ملخص

عما جرى في الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء يوم الخميس
٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢

الحاضرون

صاحب السعادة سير رالف ستيفنسون	حضرة رئيس مجلس الوزراء اللواء
	أركان الحرب محمد نجيب
مسترر . باروز	حضرة قائد الجناح حسين ذو الفقار

قدم السفير البريطاني نيابة عن حكومة جلالة الملكة مشروع تصريح مشترك مع بيان الوظائف والاختصاصات المقترحة للجنة الانتخابات . ورجا أن تعيرها الحكومة المصرية اهتماما كافيا .

وأبدى مستر باروز أن البنود الثلاثة الأول من مشروع التصريح المشترك هي أقرب ما تكون إلى البنود الثلاثة الأول من مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة في ٢ نوفمبر .

وقال قائد الجناح ذو الفقار أنه تمت خلاف كبير على الأقل فيما يتعلق بالبند الثالث إذ أن الحكومة المصرية أصرت على اعتبار فترة الانتقال بمثابة فترة تصفية للإدارة الثنائية.

وأجاب مستر باروز على ذلك بما يعني أن الحكومة البريطانية قد حاولت أن تصيغ البنود الثلاثة الأول من المذكرة المصرية في لغة إنجليزية أدق .

فرد قائد الجناح ذو الفقار بأن هذا التبديل قد غير المعنى الذي أرادت المذكرة المصرية إبرازه .

وإذ ذلك اقترح مستر باروز أن تسمى هذه الفترة فترة تصفية للإدارة الثنائية وإعداد لإنهائها إنهاء نهائيا .

وقال قائد الجناح ذو الفقار إنه قد يكون في هذه التسمية تفسير أصح للعنى الذى ترمى إليه المذكرة المصرية ، ولكن أصح من هذا التزام الصيغة الأصلية ولو أن الحكومة المصرية ان تعارض في تعديل صياغة العبارات إذا عاون ذلك على تحسين لغتها الإنجليزية .

وأبدى رئيس الوزراء أن هذه المقترحات البريطانية الجديدة تنطوى على تقسيم المذكرة المصرية إلى مرحلتين على الأقل يجب النظر في كل منها على حدة بينما أن المذكرة المصرية تمت وحدة كاملة ويجب النظر فيها على هذه الصورة .

ولقد أبدى السفير وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة التي تحزول البرلمان السودانى الحق في أن يختار الأعضاء السودانين في اللجنة الاستشارية ، كما بين أنه إذا كان لهذه اللجنة سلطات تفويضية وليست استشارية فإن هذا سوف يتعارض مع ما قطعته حكومة جلالته الملكة على نفسها للسودانيين من عدم إدخال أى تغيير في أحوال السودان بدون اشتشارة أهالى السودان .

وقال السفير البريطانى إن حكومة جلالته الملكة كانت تتوق إلى عدم إرجاء قيام الحكم الذاتى في السودان وأن في هذه المقترحات اقتصادا للوقت .

وقال قائد الجناح ذو الفقار إن شأن هذه المقترحات شأن وضع العربية أمام الحصان إذ أنها تنطوى على السير في الانتخابات قبل أن يعان قانون الحكم الذاتى ، فهذا القانون هو أساس الحكم الذاتى ، وإن توافق الأحزاب بالإجماع على التمهيد للانتخابات قبلها تتأكد من أن هذا القانون مقبول لديها .

فأجاب السفير أن في هذا إساءة لفهم المقصود ، إذ أن الحكومة البريطانية قد أرادت أن تسهل للجنة الانتخاب الفرصة للائتمام من إجراءاتها التمهيدية حتى يتم اتفاق الحكومتين على الشؤون الباقية .

فقال رئيس الوزراء إن الحكومة المصرية لا ترغب في تقييد يديها بالموافقة على ذلك في حين أن الحكومة البريطانية قد ترفض الموافقة على بقية المقترحات المصرية .

وقال قائد الجناح ذو الفقار إنه يبدو أن الحكومة البريطانية تتوقع فوات بعض الوقت قبل الوصول إلى اتفاق نهائى ، وإنه لا يدرى سببا لذلك ، طالما أن المذكرة المصرية تتضمن رغبات السودانين أنفسهم وهى الرغبات اللى طالما أعلنت الحكومة البريطانية الموافقة على قبولها ، فإذا كان الأمر كذلك فلا يرى ما يدعو إلى عدم الوصول إلى اتفاق نهائى في ظرف أيام معدودات .

فقال السفير إنه ولو أن الحكومة البريطانية كانت مستعدة لجعل الانتخابات المباشرة أتم السودان كله، فيما عدا المديرية الجنوبية إلا أنه لا يسعها إلا أن تبدي أن هناك بعض الدوائر الانتخابية مما لا يمكن إجراء الانتخابات المباشرة فيها من الناحية العملية وهذه الدوائر شبيهة بالدوائر الجنوبية في هذا الصدد .

وقدم مستر باروز كشفًا أعدته الحكومة السودانية ببيان الدوائر الانتخابية التي ترغب الحكومة البريطانية في المناقشة فيها على أساس أنها دوائر يصح فيها إجراء الانتخاب المباشر وهي الدوائر الآتية :

٧٢	دار حامد شرق	٤٣	رفاعة
٧٣	دار حامد غرب	٤٤	وادي الحداد
٧٥	دار حجر شمال	٤٥	سنار والكواهلة
٧٦	دار حجر جنوب وغرب	٤٧	شمال الفونج
٨٣	تفلى شمال	٤٩	كوستي جنوب
٨٤	تفلى جنوب	٧١	ريف الخرطوم شرق
٦٢	ياي	٥٠	كتم شرق
		٥١	كتم وسط
		٥٢	مقدومية نيالا
		٥٣	بقارة نيالا غرب
		٥٤	بقارة نيالا شرق

وقال السفير إنه إذا لم تستطع الحكومتان الاتفاق على هذه الكشوف فهل من الممكن ترك الأمر فيها برمتها للجنة الانتخاب ؟

فسأل رئيس الوزراء عما إذا كانت هذه الكشوف نهائية ؟

فأجاب مستر باروز أنها أعدت لتكون موضعاً للنظر والمناقشة .

وقال السفير إنه إذا لم تصل الحكومتان إلى الاتفاق في شأنها فإنه يقترح أن تضاف فقرة إلى بيان وظائف واختصاصات لجنة الانتخاب يكون نصها كالتالي :

٧ - وتفصل فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية التي يجري فيها الانتخاب المباشر والدوائر التي يجري فيها الانتخاب غير المباشر .

وقال قائد الجناح ذوالفقار إنه فهم أن هذه الأكتشاف ليست نهائية ، وأوضح أن الحكومة المصرية تود أن تتفق كاشفا نهائيا . فالدوائر التي تتفق عليها الحكومتان تعتبر دوائر انتخاب مباشرة ، ويمكن أن يترك ما عداها للجنة الانتخاب وفقا لاقتراح حكومة جلالة الملكة .

وقال السفير إنه يوافق على هذا الرأي .

وقد تم الاتفاق على أن يعقد اجتماع في يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر وقال السفير إنه يمكن في هذا الاجتماع مناقشة موضوع سلطات الحاكم العام للسودان في حالة الطوارئ وفي مسؤولياته الاستثنائية تجاه جنوب السودان .

مشروع تصريح مشترك

تؤمن حكومة جلالة الملكة للملكة المتحدة والحكومة المصرية إيمانا وطيدا بحق السودانيين في تقرير المصير وفي ممارستهم له ممارسة فعالية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة

٢ - ولتمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي في جوهر محايد ، توافق الحكومتان على أن تبدأ على الفور فترة انتقال يمكن فيها السودانيون من ممارسة الحكم الذاتي الكامل .

٣ - كما توافق الحكومتان على أن تعتبر فترة الانتقال بمثابة فترة إمداد لإنهاء لإدارة الشنائية لإنهاء فعليا وعلى أن تبقى سيادة السودان إبان هذه الفترة محتفظا بها للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

٤ - ولتحقيق الأهداف المذكورة فيما تقدم تحقيقا عمليا في أقرب وقت ممكن ، توافق الحكومتان كذلك على تعيين لجنة مختلطة فورا تتولى شؤون الانتخابات التي ستجرى بالسودان وفقا لقانون الحكم الذاتي الذي سيتم إعلانه قريبا .

وتكون مهمة هذه اللجنة مراقبة التمهيدات للانتخابات حرة محايدة والسير بها والإشراف عليها . وتشكل هذه اللجنة من ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام ومن عضو مصري وعضو بريطاني وعضو أمريكي وأحد هندي أو باكستاني تعين كلا منهم حكومته وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي أو الباكستاني .

٥ - كما توافق الحكومتان على تعيين لجنة استشارية من خمسة أعضاء وتولى إبداء المشورة للحاكم العام فيما يتعلق بممارسة بعض سلطاته وفقا للدستور الموقت الجديد . وتشكل هذه اللجنة من عضوين سودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو هندي أو باكستاني وتبحث الحكومتان المصرية والبريطانية الآن على وجه السرعة في كيفية تشكيل هذه اللجنة وفي مهمتها وفي بيان وظائفها واختصاصاتها .

٦ - وتوافق الحكومتان على أن يجري الإعداد للانتخابات في السودان منذ الآن بعض المناقشات وهذه المناقشات وعلى أن يستشار البرلمان السوداني الجديد في وظائف اللجنة الاستشارية

لجنة الانتخاب

يعين الحاكم العام بناء على أمر حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية لجنة الانتخاب .

بيان وظائفها واختصاصاتها :

(١) تتولى اللجنة دراسة التواعد الانتخابية وإعادة النظر فيها إذا التفتي الحان . على أن تصدر بعد ذلك قواعد تنظيم الانتخابات القادمة وبذلك يمكن إجراؤها في وقت قريب وبصورة عملية وفي وقت واحد في جميع أرجاء السودان .

(٢) تفصل اللجنة في الشروط الواجب توافرها في الناخبين لانتخابات مجلس الشيوخ .

(٣) تشرف اللجنة على إجراء الانتخابات وتتحقق من حيديتها .

(٤) ترفع اللجنة تقريرا عن سير الانتخابات لحكومة جلالة الملكة وللحكومة المصرية .

(٥) تضع اللجنة لأحة ونظام عملها حتى تستطيع تحقيق الأغراض المتقدمة تحقيقا
فمالا .

(٦) تكون قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس .

(٢) محضر الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء

في يوم الإثنين الموافق ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ الساعة ١١,٣٠ صباحاً

الحاضرون

حضرة رئيس مجلس الوزراء
اللواء أركان الحرب محمد نجيب
حضرة قائد الجناح حسين ذو الفقار
حضرة الصاغ أركان الحرب صلاح سالم
حضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان
حضرة الأستاذ علي زين العابدين حسني
حضرة سفير السعادة
سير رالف ستيفنسون
جناب مستر ر. باروز

السفير البريطاني — تلقيت بعض تعليمات من مستر إيدن وأنا على استعداد لمواصلة المناقشة في مسألة السودان . ولقد اقترحت الاحتفاظ بالبنود الثلاثة الأولى من مشروعنا المقترح للاتفاق الثنائي بحيث تطابق بقدر الإمكان نص المذكرة المصرية — خاصة فيما يتعلق بفترة الانتقال ؛ وهي فترة تصفية الإدارة الثنائية — وقد وافق مستر إيدن .

وأبدأ حديثي بسلطات الحاكم العام في الجنوب ومسئوليته بالنسبة لذلك . ولو أن هذه المسألة كبيرة الحساسية إلا أنها بالغة الأهمية . وأعلم أن (ذو الفقار) وباروز قد بحثاها . وعلمنا أن نبحث بدقة إذا أمكن إعادة ادماج المادة ١٠٠ فنجعل مسؤولية الحاكم العام ضمن سلطاته التقديرية . ولو أن للجنوب وزيرين من بين خمسة عشر وزيراً فليس هذا بالكثير ، ومن السهل أن يتغلب عليهما الشماليون . وذكريات الماضي كثيرة وهي توحى بأن الجنوبيين يخامرهم الشعور بتحسن حالهم لو أسندت إلى الحاكم العام مسؤولية خاصة .

رئيس الوزراء — اعتقد أن الدستور قد بين هذه السلطات

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — لقد ناقشت هذه السلطات مع الأحزاب السودانية، وقد وافقت جميعها على استبعادها تفادياً لما قد ينجم عن ذلك من المشاكل .

السفير البريطاني — أي نوع من السلطات ؟

الصباغ أركان الحرب صلاح سالم — هي السلطات التتديرية تجاه الجنوب . وأخشي إذا نص عليهم الدستور أن يقاطع الحزب الاتحادي الانتخابات وكذلك حزب الامة .

السفير البريطاني — لعله تهديد منهم لم يصل إلى حد الرغبة في المقاطعة

الصباغ أركان الحرب صلاح سالم — يمكن جعل هذه السلطات موضع موافقة لجنة الحاكم العام .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — إذا ما اختلفت الحسابات مع اللجنة فإن الأمر يروض على الحكومتين القائمتين بالتصفية طبقا للبند ٦ ج من مذكرةتنا .

مستر باروز — لا يخضع الجنوب لاختصاص اللجنة .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — إنه يقع تحت المادة ٦ ج ويمكن أن يتسع نصها ليشمل الجنوب ولم يكن في نظام الجمعية التشريعية أى ذكر لمسئوليات خاصة تجاه الجنوب .

مستر باروز — السبب في ذلك أنه تبين لهم من خبرتهم في الجمعية التشريعية أن أهالى الجنوب يطالبون امتيازات (حقوق) خاصة . وستفشل حتما في أداء واجبنا إذا لم يتبن أن للجنوب وضعاً خاصاً .

السفير البريطاني — أعتقد أنه من الضروري جدا وجود بعض الضمانات للجنوب خشية احتمال اغتاله .

الدكتور حامد سلطان — اقترح أن لا يكون هناك تفرقة بين أهالى السودان . فالسودان كان ولا يزال دائما كلاً لا يتجزأ . وتلك أمانة في أيدينا . ومقصدنا الأول أن نوفي بائتماننا في المحافظة على وحدة السودان والعمل عليها . فأى فصل بين الشمال والجنوب لا يمكن قبوله ، لذلك لا نستطيع أن نذكر كلمتي "شمال" و "جنوب" وإنما يجب أن نشير إلى السودانيين بغير تفرقة ، وإذا أقر البرلمان قانونا فيه مساس بالجنوب فلحاكم العام ان يتدخل بموافقة لجنته .

(وهنا قرأ الدكتور حامد سلطان المادة التى تنص على سلطات الحاكم العام ، واقترح مشروعاً ينص على وحدة السودان ويؤكد مبدأ ضمان العدالة والمساواة للجميع أهالى السودان) .

السفير البريطاني — لست واثقا من استعداد الحكومة البريطانية للموافقة على ذلك واقترح للحصول على هذه الموافقة أن يباشر الحاكم العام سلطاته بعد مشورة لجنته الاستشارية .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — أولا ، أؤكد أن اللجنة الجاسية المقترحة يجب ألا تكون استشارية ، ورنانيا ، أكرر ما قاله الدكتور حامد سلطان من أنه لا يجب ذكر جنوب أو شمال في الدستور الجديد . لأن في ذلك إبقاء على الشعور بالفرقة .

السفير البريطاني — لقد وافق حزب الأمة على مشروع الدستور وأنا واثق من أنه حتى لو اتفقنا ، فنل المعتم علينا استشارة السودانين . ولا يمكنكم إدخال تعديلات جوهرية على المشروع دون استشارة السودانين أنفسهم . وربما اختلف حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي في ذلك .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — إن هذا المشروع الجديد للدستور ينوطم حتى إدخال أية تعديلات على نظام الحكم ، وكما أشرت من قبل فإنه لم يكن في نظام الجمعية التشريعية ذكر السلطات الخاصة بالنسبة للجنوب ويجب أن يكون النظام الجديد خطوة إلى الأمام لا إلى الوراء .

السفير البريطاني — هناك ذكر للجنوب في مشروع نظام الحكم فيما يتعلق بظروفه الخاصة . مستر باروز — إذا أقرتم أن الجنوب هو نوع من الأقلية التي يجب حمايتها وجب أن يكون للحاكم العام هذه السلطات .

الدكتور حامد سلطان — نحن نكره كلمة "أقلية" ونفضل ألا تذكر على الإطلاق . وأما عن السلطة التي تهي مصالح السودانين جميعا من أي تشريع سوداني قد يسمها ، فنل هذه السلطات يمارسها الحاكم العام بموافقة بلحته .

السفير البريطاني — سيكون لهذه السلطات وقع نفسي بالغ الشدة .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — أعتقد أن رأى الختمية يؤيدنا تماما . فكلا الختمية والأنصار لا يريدون انفصالا بين الشمال والجنوب وهناك أيضا اتحادات العمال التي هي دائما على استعداد لإثارة الشغب في السودان . وقد اجتمعت بهم وعرفت فيهم هذه الميول . ويمكنكم أن تتيبنوا ذلك بأنفسكم إذا اتصلتم بهم .

مستر باروز — وهناك كذلك وجهة نظر أهالي الجنوب أنفسهم الذين لا يمثلهم الختمية أو الأنصار . إن علينا مسؤولية تجاه الجنوب . وواجبنا حماية بتقدير المستطاع من أن يكون ضحية الشماليين .

الدكتور حامد سلطان — لا يمكننا قبول أي اقتراح يفهم . منه النزحل بين الجنوب والشمال

السفير البريطاني — لن يتعاون الجنوييون ما لم يعتقدوا توفّر الحماية لهم . ولأنكم تفترضون أن اللجنة ستسبغ عليهم تلك الحماية .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — لا يهتم أهل الجنوب كثيرا بنصوص في دستور وما يهمهم حقا هو تأمين مصالحهم في حياتهم اليومية .

مستر باروز — وما يعتقد الأمور هو عجزهم عن تقديرها . فلو أنهم استشعروا أن القانون الجديد فيه مساس بهم فإنهم سوف يلجأون إلى وسائل بدائية لا إلى وسائل دستورية ، لكي يرفعوا عنهم ما حاق بهم . ولقد أخبرني سير جيمس روبرتسون أن زعماء الجنوب يهددون باعتراهم حرق البلاد إذا أهملت مطالبهم .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — أود أن أشير إلى أنه إذا نشبت مثل هذه الاضطرابات الحماية كما يظن سير جيمس فعليا أن تتأثر ما يصيب الحياة الاقتصادية كلها في السودان من شلل إذا ما انفقت اتحادات العمال والأحزاب الأخرى على المعارضة من أجل وجود مثل هذا النص . ويجب علينا توخيا لمصالح السودان كوحدة أن نختار أخف الضررين . والمهمة الحقيقية للإدارة البريطانية الحالية في السودان هي أن تبين لهم الأمور على حقيقة بدلًا من أن تثير فيهم الشك ، والتعديل المقترح للمادة ٢٦ مع بعد ضماننا كافيًا .

مستر باروز — ذلك إذا عدلت المادة ٢٦ مع التعديل الكافي .

الدكتور حامد سلطان — إن الفقرة الخامسة من مذكرتنا تنص على أن :
"ويباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبيّنة في نظام الحكم الذاتي لا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية الموضحة في التعديلات المرافقة والتي يباشرها بموافقة بلجته" .

السفير البريطاني — إن الحاكم العام لا يباشر بعض السلطات التقديرية بالاشتراك مع بلجته مثل السلطات الاستثنائية والسلطات القضائية أيضا .

الدكتور حامد سلطان — لقد بحثنا بالأمس في اجتماع اللجنة الفرعية السلطات القضائية في الباب التاسع .

السفير البريطاني — أعتقد أن هناك اضطرابات قد تقع إذا لم يكن للحاكم العام بعض السلطات لحماية الجنوب .

الدكتور حامد سلطان — من المؤكد أنه لا يمنح هذه السلطات وحده .
السفير البريطاني — بل وحده ، ويمكننا أن نتفق الآن على أن الحاكم العام سيباشر سلطاته وأن يكون قراره قاطعًا . وأظن أننا نعلم ما يريد به الجنوب .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — ليس الجنوب بأجمعه يا صاحب السعادة ، وأعلم أن قبيلتين فقط أو قبائل من رجال هاتين القبيلتين هم الذين بعثوا باعتراضهم .

دكتور حامد سلطان — أى اقتراح تقدمونه قد يكون مجديا بشرط ألا تعرض وحدة السودان للعبث . وألا يشار إلى شمال أو جنوب .

السفير البريطاني — هل من الممكن أن نبحث ذلك النص "يباشر الحاكم العام مسؤولياته في نطاق وحدة السودان" . فإننا لا نرغب في تقسيم السودان .

الدكتور حامد سلطان — يمكننا أن نرجع إلى مشروع اللجنة الفرعية .

السفير البريطاني — يمكننا أن نقبل ، "يباشر الحاكم العام سلطاته بمشورة بلحته" وهذا أقصى ما نخول لي اقتراحه . ويمكننا إيجاد نص كالاتي مثلا "مستوحيا وحدة السودان" أو شيئا من هذا القبيل .

الدكتور حامد سلطان — إذا قلنا "موافقة بلحته" فقد يكون في ذلك حل الإشكال .

السفير البريطاني — إنكم تريدون بذلك أن تجعلوا سلطاته خاضعة لموافقة بلحته .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — لقد فهمت من سير جيمس روبرتسون أنه موافق على عبارة "موافقة بلحته" .

الدكتور حامد سلطان — اقرأوا الفقرة الرابعة من المذكرة . يمكننا أن نضع النص الاتي "يباشر سلطاته مستوحيا مبدأ الوحدة" كما في الفقرة الخامسة . ويمكننا صياغة مشروع لهذا ، وسوف نبحثه في الاجتماع القادم .

السفير البريطاني — أفهم كنتيجة لمشاورات الصاغ صلاح في السودان أن الجمهوريين الاشتراكيين غير موافقين ولكنهم يقبلون اللجنة .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — نعم — هذا صحيح .

السفير البريطاني — ترون أن تعيين اللجنة الاستشارية يكون باتفاق رسمي بين حكومتينا ، وهم يعارضون اقتراح جعل هذا التعيين بمرسوم مصري إذ أن المراسم قابلة للإلغاء وأنتم تصرون على أن التعيين بمرسوم أمر حيوى .

الدكتور حامد سلطان — نعم ، إنه أمر حيوى ، فتعيين هذه اللجنة سيكون بمرسوم شأنها في ذلك شأن الحاكم العام .

السفير البريطاني — إذا عيتم اللجنة بمرسوم ، فهل لنا أن نصدر كذلك مرسوما
مائلا بتعيينها ؟

الدكتور حامد سلطان — لا أذكر أن الحكومة البريطانية قد أصدرت في الستين
سنة الماضية مرسوما واحدا في شأن من شؤون السودان .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — فيما يختص بالناء المرسوم يا صاحب السعادة أود
أن أبين أنه لم يسبق للحكومة المصرية أن ألغته .

السفير البريطاني — هذا صحيح تماما ، والآن ماهو الشأن فيما يختص باللجنة الاستشارية .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — جميع الأحزاب السودانية موافقة على اللجنة الخماسية .

السفير البريطاني — في هذا ما يوحى بأن اللجنة ستقوم مقام سيد جديد .

مستر باروز — لا يمكن قيام سلطتين دستوريتين عالتين .

الدكتور حامد سلطان — لكم أن تختاروا وترشحوا منكم في اللجنة ونحن نعيه .

مستر باروز — لاشك أن الحكومتين تستطيعان الموافقة على هذا الإجراء .

الدكتور حامد سلطان — المرسوم هو إجراء شكلي .

مستر باروز — هل سيشير المرسوم إلى الاتفاق ؟

الدكتور حامد سلطان — نعم ، سيشير إلى الاتفاق .

السفير البريطاني — نستطيع عرض هذا الاقتراح ولكني لا أضمن أن يجوز موافقة
لندن . ولا ترناح الحكومة البريطانية إلى الموافقة على تعيين اللجنة ما لم يشترط عدم مباشرتها
العمل حتى يتم قيام البرلمان السوداني . وطالما كان الأمر متعلقا بمركز السودان فلنا
نتمك بالآ مباشر اللجنة عمالها حتى يجتمع البرلمان السوداني .

مستر باروز — لا يمكن إحداث أى تغيير في وضع السودان دون استشارة السودانيين .

رئيس الوزراء — لقد تمت فعلا استشارة السودانيين في هذه المسائل .

السفير البريطاني — وماذا تقترحون ؟

رئيس الوزراء - إن تقييد سلطات الحاكم العام هو ضمان لنا وللسودانيين معا .

السفير البريطاني - يمكنكم الحصول على ضمان له أثره من الوجهة النفسية .

قائد الجناح حسين ذوالفقار - إن الإدارة البريطانية مغرصة ، ولذلك يجب أن يكون هناك بعض الضمانات .

السفير البريطاني - أوافق تماما ولا شك أن البرلمان السوداني لن يوافق من تلقاء نفسه على اللجنة بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم - لقد استشرت حزب الأمة والحزب الاتحادي وحزب السودان والجميع موافقون على ذلك .

قائد الجناح حسين ذوالفقار - لقد وافقت الحكومة البريطانية على الاستفتاء وهو تغيير كامل في مركز السودان ، إذ أن تعيين اللجنة كما تقول ، يفهم منه إحداث تعديل على مركز السودان ، وهو أمر طفيف ولكنه كان لازما ، إذ أن بريطانيا قد اشتهرت فعلا بالسودانيين ووافقت على إحداث تغيير شامل في مركز السودان سببه تقرير المصير . وما ذلك إلا خطوة في هذا الاتجاه .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم - يمكننا أن نبعث إلى الأحزاب في الخرطوم للوقوف على رأيها .

الدكتور حامد سلطان - إنكم تناوتم بالبحث تعيين اللجنة وعملها . وبحثنا في الفقرة الرابعة أمر انتخاب اثنين من السودانيين عضوين في اللجنة بموافقة الحكومتين والبرلمان . وفيما يتعلق بالموافقة بعد ذلك على هذا التعيين فإما أن يوافق البرلمان عليها وإلا استعمل حقه في حالة عدم الموافقة . ولذلك لا أرى محلا لمناقشة هذه النقطة .

السفير البريطاني - إن أول عمل للبرلمان الجديد هو الموافقة على الدستور ، فهل تمارس اللجنة عملها حتى تتم تلك الموافقة ؟

قائد الجناح حسين ذوالفقار - إن البرلمان الجديد هو وليد هذا الدستور المقترح . وهو يدين له بوجوده . فهل ترمون إلى أنه يجب سؤال الطفل على إثر ولادته عما إذا كان يفضل اتخاذ شخص آخر مكان أمه ؟ إنما قد يمكن تعديل بعض الأشياء ولكن ليس في وسع الطفل أن يرفض أمه وإن كان قد يسألها تقويم سلوكها .

مستر باروز - إنه إجراء شكلي بالنسبة لنا كما هو الحال في شأن المرسوم بالنسبة إليكم .

الدكتور حامد سلطان — هناك أمران : التصريح المشترك وقانون نظام الحكم .
فأما عن التصريح المشترك فلا يمكننا أن نخضعه لموافقة البرلمان ما دام أن التصريح هو
الذي أقترح إنشاء البرلمان ، ومن ثم لا يكون مكان للإشارة إلى ذلك في التصريح المشترك
إذا ما استوجب الأمر عرضه على البرلمان السوداني ، وكذلك لا يمكن عرض قانون
نظام الحكم على البرلمان للأسباب نفسها . ومع ذلك إذا لم يوافق البرلمان السوداني على أية
أحكام في قانون نظام الحكم ، فله أن يعدلها بالإجراءات العادية الموضحة بالبند ٦ ب
من المذكرة .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — هل استشير السودان في الخمسين عاما الماضية
بشأن مركزه ؟ وهل عرض نظام الجمعية التشريعية عليه لكي يقره ؟

السفير البريطاني — إنما يعتبر القانون الجديد تغييرا أساسيا في مركز البلاد . فإذا كان الأمر
كذلك كان لزاما علينا أن نتعرف رأي السودانيين ، إذ قطعنا على أنفسنا عهدا باستشارتهم .

الدكتور حامد سلطان — ونحن من جانبنا أيضا قد ألغينا اتفاقتي سنة ١٨٩٩ .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — لماذا لا يمنح البرلمان الجديد سلطات مماثلة
حتى يحد من سلطات الحاكم العام في الجنوب ؟

قائد الجناح حسين ذوالفقار — سيتضمن التصريح المشترك قانون نظام الحكم كاملا
وهذا لا يمنع من أن يبدي السودانيون وجهة نظرهم فيه .

مستر باروز — يبدو لي أنكم أفقتم كون الأمر ليس إلا إجراء شكليا ، وأنتم تعلمون
كما أعلم أنهم إذا استشيروا قالوا نعم .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — نضرب على إخضاع سلطات الحاكم العام نفسها للتغيير .

السفير البريطاني — كل شيء في نظام الحكم يمكن أن يتغير . وتقترون أن تعين
اللجنة وأن تمارس عملها عند تعيين الأعضاء السبعة .

رئيس الوزراء — ستمارس عملها عندما تعرض عليها مسائل للبحث .

السفير البريطاني — تصرون على أن تعين اللجنة الاستشارية وأن تمارس عملها
اعتبارا من "اليوم المحدد" .

رئيس الوزراء — نعم فإنه من سلطة اللجنة الموافقة على الأعضاء السودانيين الثلاثة الذين سيقيمون في اللجنة التي تتولى الإشراف على الانتخابات .

السفير البريطاني — إن حقيقة المهمة الوحيدة المسندة للجنة الاستشارية هي الموافقة على الأعضاء الثلاثة للجنة الانتخابية . وسأتناول الآن بالبحث بعض النقاط التي ستثار في الاجتماع التالي :

(أولاً) وظائف اللجنة ، الحق في البدء بالاقترحات ، وتمسك بأن تباشر اللجنة عملها التي يدعوها فيها الحاكم العام فقط ، ويمكنها التدخل فقط عند ما يعرض عليها الحاكم مسائل وفقاً لأحكام الاتفاق .

(ثانياً) السلطات الاستثنائية ، والقضائية ، الباب التاسع والملحق (أ) لبحث أيهما يمكن التفاهم عليه . وإن مقصدكم الرئيس لهذه الحكومة هو إبعاد سلطة الموظفين المدنيين من الرقابة والتوجيه السياسي .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — يجب أن تمتشى سلطات الحاكم العام الاستثنائية مع سلطات لجنة السودان .

السفير البريطاني — ثالثاً: فليترك لجنة السودان إلى الاجتماع التالي . هل يمكن توضيح الفقرة السادسة ؟

مستر باروز — لقد ناقشناها في الليلة الماضية .

السفير البريطاني — لقد اثبتت في الفقرة ١٦ عبارة "الأمور التي لا تتصل بالشؤون الداخلية البحث" وأود أن أستوضح ذلك .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — إن أي شيء قد يكون له صدى في الأقطار الأجنبية كأن يصدر الحاكم العام أصراً بالتعبئة العامة فكون له صدى في أي قطر مجاور . وعلى أية حال فالأفضل أن ندعها كما هي . فحكومة الدكتور ما لان تجد الآن بالذات صعوبة في تعيين الحد الفاصل بين ما هو أهلي أو داخلي أو ما يخالف كذلك .

السفير البريطاني — والآن هل نوافق على إضافة الدائرة الانتخابية السادسة التي سبق أن وافق عليها الحاكم العام ؟

الصاغ أركان الخوب صلاح سالم — نود أن نبحث هذه النقطة بدقة تامة .

السفير البريطاني — وهناك نقطة أخرى وهي العبارة الخاصة بتقرير المصير الواردة بالفقرة الأخيرة . فأول رد فعل لها أن مصر تريد أن تحت من حرية السودان في الاختيار . وتفسير ذلك في السودان هو إما اتحاد أو انفصال . وفي رأينا أن الاستقلال التام مع توجيه الشؤون الخارجية قد يكون كافيا .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — الاستقلال التام يشمل توجيه الشؤون الخارجية .

السفير البريطاني — وثمة مسألة أخرى ، إن أكبر الأعضاء السودانيين سنا يكون هو الحاكم العام بالنيابة وأرى أنه خير من ذلك أن يكون قاضي القضاة ، أو كبير موظفي الحاكم العام ولكننا على استعداد للوفاق على أن يكون هناك نائب للحاكم .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — وهل يكون مصر يا ؟

السفير البريطاني — لا وإنما يكون سودانيا . ولدى مسألة أخرى وهي مسألة استبدال الحاكم العام بآخر .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — يتبع في ذلك الإجراء المتبع الآن .

(٣) محضر الاجتماع الذي عقد برياسة مجلس الوزراء

في يوم الأربعاء ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الساعة ١٢ ظهرا

الحاضرون

صاحب السعادة سير والف ستيفنسون	حضرة رئيس مجلس الوزراء اللواء أركان الحرب عهد نجيب
صاحب السعادة مستر ج . كروزويل	حضرة قائد الجناح حسين ذو الفقار
مستر ر . باروز	حضرة الصاغ أركان الحرب صلاح سالم
	حضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان
	حضرة الأستاذ على زين العابدين حسني

السفير البريطاني — نبدأ الكلام بمسألة السلطات الاستثنائية للحاكم العام فقد جاء في اقتراحكم ما يفيد إخضاع هذه السلطات لتصديق اللجنة التي يجوز لها السير في الإجراءات أو الرجوع إلى الحكومتين . ومعنى ذلك منح الحكومتين حق الاعتراض عليه . ونحن

نقترح أن تكون هذه السلطات الاستثنائية خاضعة لتقدير الحاكم العام ، ووفقا لاقتراحكم عليه أن يستشير اللجنة فإذا لم تتفق معه في الرأي تحتم عليه الرجوع إلى الحكومتين . على أنه قد يتحتم كذلك الالتجاء إلى العمل خلال ساعات ، كما يكون الحال عند إضراب رجال البوليس مثلا ، فيتعرض سكان البلاد فيها للخطر .

رئيس مجلس الوزراء — ستكون ثمت صعوبات إذا لم تتوفر مثل هذه الضمانات .

دكتور حامد سلطان — وما هو الرأي إذن في المادة ١٠٢ (أ) التي تنص على أنه " بسبب مازق سياسي أو عدم التعاون أو المقاطعة أو خلاف ذلك ، لا يمكن السير بإدارة السودان بموجب الدستور الموضوع ويجوز للحاكم العام إعلان حالة طوارئ دستورية " .
وإني لأخشى أن تكون هذه العبارات مطاطة وفاضلة .

السفير البريطاني — بل أريد بها أن تطبق في حالة ما قد يقع من الطوارئ .

دكتور حامد سلطان — في ظني أن حالات الطوارئ المحتملة تدخل تحت عبارة " الإخلال بالأمن والنظام " الواردة بالفقرة (ب) كما أعتقد أن في الفقرة (ب) الكفاية ومن ثم فلا حاجة لنا بالفقرة (أ) .

قائد الجناح ذو الفقار — إن البرلمان هو الذي يعين دائما الأحكام العرفية وما إليها .

السفير البريطاني — أرى أنكم تحاولون الحد من سلطات الحاكم العام فيما يتعلق بمواجهة حالات الطوارئ .

دكتور حامد سلطان — بل نحاول أن نواجه حالات الطوارئ الحقيقية .

السفير البريطاني — تصوروا حالة يتعطل فيها الجهاز الحكومي فماذا يكون الحال ؟
إنما توضع القوانين لمواجهة أسوأ الاحتمالات .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — إن حالة اختلال الأمن والنظام تدخل تحت الفقرة (ب) .

مستر باروز — لم يتعرض الدستور المصري لحالة الانقلاب التي قام بها اللواء وضباطه .

السفير البريطاني — هل تريدون مزيق المادة .

دكتور حامد سلطان — مبلغ علمي أن ليس في العالم دستور قام قد تعرض لحالات الانقلاب ، ولست أدري وجهات نظركم فيما يختص بالسلطات الاستثنائية وما أخالكم تريدون أن تتركها بين يدي الحاكم العام .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — إن أي عمل ياجأ إليه الحاكم العام لمواجهة ما يقع من إخلال يجب أن يلاحظ فيه تمثيل وجهات النظر جميعا .

السفير البريطاني — إذا لم يستطع الحاكم العام التصرف ، فستغل يدها بغير مبرر ، ويجب أن يمكن من مواجهة حالة الطوارئ فوراً .

دكتور حامد سلطان — بل يستطيع الحاكم العام مواجهة الطوارئ وفقاً لما تنص عليه المادة ١٠٢ (ب) بمعاونة لجنته . فإذا لم يتفق مع لجنته جاز رفع الأمر إلى الحكومتين .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — وقد تجيب الحكومتان في مدى ٢٤ ساعة .

رئيس الوزراء — هذا التحديد الزمني قصير جداً ويجب أن يطال .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — من حالات اختلال الأمن والنظام ما يعد إقليمياً بحيث وما لا يعد كذلك . فما الرأي فيها .

مستر باروز — لست أعتقد أن هذه الفقرة قد أريد بها أن تسري على حالات اختلال الأمن الإقليمي . وإنما قصد من ورائها أن تسري على أرجاء السودان جميعاً ككل لا يتجزأ .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — إذا لم توافق اللجنة على التدابير التي اتخذها الحاكم العام فإنه يستطيع مع ذلك الالتجاء إليها . أما إذا لم تتفق الحكومتان على رأي واحد بالنسبة لها في مدى ٤٨ ساعة فإن قرار اللجنة يعد نافذاً .

رئيس الوزراء — هذه مسؤولية خطيرة وينبغي أن يتوفر الوقت الكافي للحكومتين حتى يستطيعا النظر في الأمر .

دكتور حامد سلطان — اقترح أنه إذا رفضت اللجنة الموافقة على تدابير الحاكم العام فله أن يتخذها وأن يرفع الأمر للحكومتين للنظر فيها وإبداء الرأي فوراً .

مستر كرزويل — في مثل هذه الحالة يكون من الخطر المبين عرقلة عمل الحاكم العام فهو في هذا شبيه بالقائد في الميدان لا يستطيع قيادة حملته على صورة ناجحة إذا كان ملزماً بانتظار تلقي الأوامر .

رئيس الوزراء — أعتقد أن مهلة ٤٨ ساعة ليست كافية ويحسن مدها أكثر من ذلك .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — فلتكن أسبوعاً .

دكتور حامد سلطان — في وسع الحاكم العام أن يعلن حالة طوارئ دستورية بشرط الحصول على موافقة اللجنة فإذا لم توافق اللجنة جاز له إعلان تلك الحالة على أن يرفع الأمر للحكومتين ، فإذا لم توافق إحداهما في مدهى أسبوع وجب إلغاء حالة الطوارئ الوقتية فوراً .

السفير البريطاني — لم أخول حق قبول مثل هذا الاقتراح وسأرفع الأمر إلى لندن . وقد نستطيع الآن أن نتقل إلى البحث في مسؤولية الحاكم العام بأزاء الجنوب . وإني أرحب بفكرة النص عليها في الاتفاق الرسمي ، كما أرى على استعداد لعرض الصيغة التي أدرجتها اللجنة الفرعية على الفقرة ٦ (ج) على لندن .

دكتور حامد سلطان — لقد وافقنا على أنه إذا اتخذ الحاكم العام تدابير لا توافق عليها اللجنة وجب رفع الأمر إلى الحكومتين . أما في حالة صدور تشريع وافق عليه البرلمان فسنواجه أمراً أخطر وأجلاً ، وأعني به سلطات البرلمان السوداني فإلم توافق الحكومتان على ضد ذلك فإن قرار اللجنة أو البرلمان يظل نافذاً .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — إذا خول الحاكم العام حق الاعتراض فقد حرمتنا الحكومتين هذا الحق . وإن لنا نحن المصريين مصالح في الجنوب مثل مشروعات الري الكبرى كما أن لنا في الإكالا مئات من المصريين .

السفير البريطاني — من مصلحة مصر أن لاتقع قلاقل في الجنوب ، وأود الآن أن نتناول بالبحث بعض النقاط الأخرى ، فهناك موضوع لجنة الحاكم العام فهل ستطلقون عليها اسم اللجنة الاستشارية أم لا ؟

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — كانت تسمى لجنة الحاكم العام .

السفير البريطاني — وفيما يتعلق بالهيئة القضائية ، أما ترون من الخطر أن تتعرض سلطات الحاكم العام التقديرية لنوع من التأثير والضغط السياسي من جانب أعضاء اللجنة السودانيين .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — ستكون نوعا من التدريب للسودانيين .

مستر باروز — إن الحاكم العام يعرف البلاد تمام المعرفة ويحتمل أن تعرف قلة خبرة أعضاء اللجنة أعماله .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — نريد أن يكون لأعضاء اللجنة السودانيين رأى في ذلك كما نريد من ناحية أخرى أن تكون لهم الخبرة الكافية .

مستر كرزويل — يجب أن تكون الهيئة القضائية فوق كل مأخذ وبعيدة عن كل تأثير سياسي .

دكتور حامد سلطان — لاجدال في هذا . وفي هذه الحالة يكون مرد الأمر للحاكم العام وقاضى القضاة اللذين يتولىان اقتراح أسماء المرشحين . ولا شك أن كليهما كفاء لذلك وأنه ان يقترح اشغل هذه المناصب إلا المرشحين الذين لاتعاق بتراهم شائبة .

السفير البريطاني — سأرفع الأمر إلى لندن والآن ننقل إلى بحث المادة ١٨ (١) د .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — يجب أن ننظر حتى نتفق على المادة ١٠٢ .

السفير البريطاني — والمادة ٣١ .

دكتور حامد سلطان — تلك التي تبحث في تشكيل مجلس الشيوخ .

السفير البريطاني — لا أرى مانعا من التوصية على الموافقة على المادة ٤١ (فقرة ٢)

ولا اعتراض عندي على أخذ رأى اللجنة فيما يتعلق بهذه النقطة . أما المادة ٥٧ فقرة (١) فهي في الحق ليست صريحة تماما ، فلماذا تريدون إخضاع هذا الأمر لاختصاص اللجنة ؟

دكتور حامد سلطان — قد يهم الحاكم العام أن يعرف رأى اللجنة إذا وقع خلاف بين المجلسين .

السفير البريطاني — من المرجح هذا ، ولكن لماذا يقيد بذلك ؟

الصباغ أركان الحرب صلاح سالم — لا يزال في استطاعته الاحتفاظ بسلطاته بمقتضى الفقرة (أ) .

دكتور حامد سلطان — هل تريدون أن تتولى اللجنة الفرعية مناقشة ذلك ؟ لقد اتفقنا على الفقرة (أ) ولكننا لم نتفق على الفقرة (ب)

السفير البريطاني — وماذا عن الفقرة (ب) .

رئيس الوزراء — إنها تجعل مجلس الشيوخ عاطلا .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — هل ترك البحث في الفقرة (ب) للجنة الفرعية ؟

السفير البريطاني — إذن يجب صياغتها صياغة جديدة . والآن ننتقل إلى المادة ٥٨ فإننا لا نرحب بها كثيرا ، وأقترح أن يستشير الحاكم بجلته لا أن يكون النص بشرط تصديق اللجنة .

دكتور حامد سلطان — سوف لا يكون الإجراء إلا لأمد قصير .

السفير البريطاني — إذا أصررتم فإنى أرفع الأمر إن لندن .

دكتور حامد سلطان — وأرجو أن يكون ذلك مشفوعا بتوصيتكم .

السفير البريطاني — وفيما يتعلق بالجدول الثانى الخاص بالعفو واستبدال الحكم بالإعدام .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — يجب أن ننتظر حتى تقدم إلينا نسخة أخيرة من قوانين السودان .

مستر كرزويل — لست أرى فائدة من تقييد سلطات الحاكم العام وبيدولى أنكم تريدون تحديد سلطاته لا لغرض معين ولكن لمجرد الرغبة فى ذلك .

دكتور حامد سلطان — يهدف الدستور نفسه إلى الحد من سلطات الحاكم العام وتقييدها .

مستر كرزويل — هذا صحيح .

مستر باروز — إن للحاكم العام قواعد منظمة يسترشد بها فى مثل هذه الشؤون .

دكتور حامد سلطان — من الممكن أن تسترشد اللجنة بهذه القوانين فى عملها .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — مستر كرزويل ، نحن لا نرمى إلى الحد من سلطات الحاكم العام لمجرد رغبتنا فى ذلك على حد قولك ، ولكن مما يجب ألا يغيب عن بالنا أن السودان سيتولى حكم نفسه بعد ثلاث سنين ويجب علينا أن نجري الأمور من الآن عن طريق اللجنة حتى يكتسب أعضاء اللجنة السودانيون الخبرة اللازمة لهم فى معالجة أمورهم .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — ليس هذا رأينا فقط ولكن الأحزاب السودانية توافق كذلك على الحد من سلطات الحاكم العام .

السفير البريطاني — وماذا ترون في مسألة الانتخابات المباشرة ؟

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — يهمني أن أعرف عدد الدوائر الانتخابية التي وافقت الإدارة السودانية على أن يجري الانتخاب المباشر فيها .

مستر بارز — هي ١٥ دائرة وهي الدوائر رقم ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٦٢ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ و ٧٦ و ٨٣ و ٨٤ .

السفير البريطاني — مهما يكن الأمر فنلجأ بالاتصال بالأحزاب السودانية .
الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — الرأي عندي أن تترك ذلك للجنة الانتخابية إذا لم تصل إلى اتفاق في شأنها .

السفير البريطاني — اقترح إلغاء المسادين ٤٣ و ٤٥ (٤) الخاصة برئيس المجلس المنتخب والمادة ٤٦ (١) الخاصة بسكرتير البرلمان .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — إن وظيفة سكرتير البرلمان هي منصب قصده منه التخفيف عن الموظف البريطاني الحالي . ويجوز له أن يبقى إذا أريد الانتفاع بخدماته بشرط موافقة لجنة السودان ، على أنه لا يجب النص على منصبه في الدستور لأنه ليس من المناصب الدائمة .

السفير البريطاني — أرى أن يتم تعيين سكرتير البرلمان من جانب رئيس المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء .

دكتور حامد سلطان — قد يصعب الحصول على هذه الأغلبية .

رئيس الوزراء — هل نكتفي بالثانين ؟

دكتور حامد سلطان — وإذا لم نستطيع الحصول على أغلبية الثلثين فإن للحاكم العام أن يعينه بشرط الحصول على موافقة اللجنة .

السفير البريطاني — نوافق على المادة ٥٤ من الجدول الأول

أما عن القسم الثالث (١) أو (ب) فليس لدي مانع من حذفها .

والجدول الثاني ، القسم الثاني ، فأنا موافق على انتظار الحصول على جدول جديد .

وفيا يتعلق بالمادة ٩٩ نقترح حذفها وإدراجها في المذكرة .

والمادة ١٠١ لم تتم المناقشة فيها حتى تعيد اللجنة الفرعية صياغتها .

وإن آراءكم في صدد ذلك قد تجمت لدينا بصفة عامة وسأرفقها إلى لندن ولست على ثقة مؤكدة من وجهة نظرهم ، ولكني أعلم أنهم يريدون أن تكون اللجنة استشارية ولا أدرى إذا كان الأمر يحتاج إلى تحديد موعد آخر أو أن نرجع الأمر حتى يصلنا رد لندن .

رئيس الوزراء — إن مسألة اللجنة مسألة جوهرية بالنسبة لنا فيجب أن تكون لدينا الضمانات الكافية لمليدتها التامة وفي ذلك مصلحة السودانيين أنفسهم .

واتفق على إذاعة تصريح مشترك للصحف بهذا نصه :

استقبل رئيس الوزراء السفير البريطاني في ٢٦ نوفمبر الجاري وقد استؤنفت المباحثات في مسألة السودان وأصبحت بعض التقدم — على أن بعض النقاط لا تزال موضعاً للمناقشة وسيحدد اجتماع آخر في أقرب وقت ممكن .

(٤) محضر عن الاجتماع الذى عقد برئاسة مجلس الوزراء

في التاسع من ديسمبر ١٩٥٢ الساعة ١١,٣٠ صباحا

الحاضرون

حاضرة رئيس مجلس الوزراء اللواء	د. صاحب السعادة سير رالف ستفنسون
أركان الحرب محمد نجيب	مسترم . ج كزيويل
حاضرة قائد الجناح حسين ذو الفقار	مسترز . باروز
حاضرة الصباغ أركان الحرب صلاح سالم	
حاضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان	
حاضرة الأستاذ علي زين العابدين حسني	

السفير البريطاني — أود أن أقول أولا أن تمت فيما يبدو شعورا سائدا في مصر بأننا نعمل لكسب الوقت، ويهمني أن أبدد هذا الشعور ولقد اقترحت في شهر أكتوبر أن نحاول حل مسألة السودان على مرحلتين، وغرض هذا الاقتراح هو أن التطورات الدستورية لا يجب أن تتوقف بينما تدور المفاوضات بين حكومتينا، ولقد اقترحت استمرار الاستعدادات لعقد الانتخابات في الوقت الذى نعمل فيه على وضع تفاصيل الاتفاقية .

وبعد ان انقضى شهر قدمتم اقتراحاتكم المضادة وليس من الهين الوصول إلى اتفاق يقوم على أسس التطبيق المقترحة مما يترتب عليه تأجيل إصدار التصريح المشترك. وقد استطعت أن اتفق الحكومة البريطانية بوجهات نظرهم في نقط عدة وأعتقد أننا نعمل في سبيل ذلك بأسرع ما يمتطاع .

الصباغ أركان الحرب صلاح سالم — إن مناقشة التفاصيل والاتفاق عليها يقتضى زمنا ولكن يجب ألا ننسى أن السودانيين يتلهفون على إجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام .

السفير البريطاني — يستحيل عمليا إجراء الانتخابات قبل نهاية هذا العام . وأن تبنة هذا فتاوى على الأحزاب السودانية بسبب ما انتهوا إليه في اتفاقهم معكم ومثال ذلك مسألة تشكيل اللجنة الخماسية .

وقد رأيتم أنفسكم أن وجود مجلس وصاية من ثلاثة أعضاء هو أكثر مما يحتاج إليه ، ومع ذلك فأنتم تنشئون لجنة خماسية لها من السلطات ما يفوق سلطات الحاكم العام .

وتمت نقطة أخرى هي أننا لو كنا نرعى إلى ن نمكن الحاكم العام من المساس بالمصالح المصرية لما وافقنا على إنشاء لجنة الحاكم العام . ونحن لا نقصد العمل ضد مصر على هذه الصورة ويريد مستر إيدن أن تثقوا بحسن نوايانا .

وهناك أمر آخر هو أنه يشاع بالسودان أن بعض الأحزاب لا تزال تتلقى حتى الآن إعانات .

رئيس الوزراء - لقد منعنا ذلك كله منذ أن ولينا الحكم واستخصص هذه الإعانات للصرف منها على بناء مدرسة في أم درمان .

السفير البريطاني - لقد اتفقنا على أن يخضع الحاكم العام عند ممارسة بعض سلطاته للإشراف لجنته . وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك كما وافقت أيضا على ما رأيتموه من التعديلات في شأن المواد الآتية من الدستور .

١٨ (١) د - تسمية رئيس الوزراء .

٤٣ - الحل الاستثنائي للبرلمان .

٤٥ (٤) - تعيين رئيس المجلس .

٤٦ - سكرتير عام البرلمان .

٥٤ - حق الحاكم العام في طلب عقد جلسة مشتركة من المجلسين .

والبند الأول القسم ج (٣) - دوائر الخريجين .

والبند الثاني القسم الثاني - السلطات التشريعية .

كما أنني خولت حق الموافقة على أن يتم تعيين لجنة الحاكم العام بمرسوم مصرى ومن الضروري أن يتضمن الاتفاق المشترك بيان الوظائف والاختصاصات التي يرجع إليها في ذلك .

أما إذا تضمن المرسوم أكثر مما اتفينا إليه في الاتفاق المشترك فيجب أن تتوقع مناقشة فيه ، وينبغي أن يفهم أن الأصل في المرسوم اتفاق الحكومتين .

رئيس الوزراء - جرينا في الأصل على أن نعين المرشح الذي توافق عليه الحكومتان لمنصب الحاكم العام فلماذا إذن نتوخى الإشارة إلى الحكومتين في المرسوم .

السفير البريطاني — معنى ذلك كله أنه يجب الإشارة إلى اتفاق الحكومتين في المرسوم .

رئيس الوزراء — أما ترون في ذلك مساسا بحق مصر في التعيين .

السفير البريطاني — لا ، فإن هذا لا يمس ذلك الحق .

أما النقطة الثانية فهي البند ١٥ من المذكرة المصرية وقد وافقت الحكومة البريطانية على الصيغة المقترحة على الوجه الآتي :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية اتحاد السودان مع مصر في صورة ما .

(ب) أو أن تختار الاستقلال التام .

الدكتور حامد سلطان — لقد اتفقنا على أن نضيف البند ١٥ من المذكرة المصرية ما يجعل صيغة الفقرة الأولى من البند ١٥ كالآتي :

“ للجمعية التأسيسية واجبان مباشرهما : الأول أن تقرر مستقبل السودان ككل موحد ” .

السفير البريطاني — أوافق على ذلك وسأؤيده في الاجتماع القادم . والآن أود أن أتحدث عن السلطات الاستثنائية .

أما فيما يتعلق بالمادة ١٠١ فقد انتهينا إلى اتفاق طرئ في شأنها .

وأما فيما يختص بالجنوب فلا يزال محلا للبحث .

وأما عن المادة ١٠٢ (١) (أ) فقد خولت حق الموافقة على أن يخضع الحاكم العام لإجراءات اللجنة .

الدكتور حامد سلطان — ولكننا اتفقنا في اجتماعنا السابق على أن تلغى المادة ١٠٢ (١) (أ) طالما انتهينا إلى أن المادة ١٠٢ (ب) تغني عنها .

مستتر باروز — لقد صيغ الاقتراح ولكن لم يوافق عليه . وعلى أي الحالات فإننا نقترح الآن أن نعود إلى نصكم الأصلي كما جاء في مذكرتكم .

السفير البريطاني — أقترح أن تبقى على الوجه الذي عدلت به في صيغتك الأصلية .

وقد خولت حق الموافقة على أن تكون السلطات المنوّه عنها بالفقرة (أ) خاضعة لتصديق اللجنة أما فيما يتعلق بالفقرة (ب) فن رأى الحكومة البريطانية أن لا تغل به الحاكم العام

حتى لا يضعف مركزه ولا يتأثر الاستقرار العام في السودان . وعنده نقطة بالغة الهنسانية بالنسبة للحكومة البريطانية وحكومة السودان .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — أظن أننا اتفقنا في الاجتماع السابق على أن الفقرة (ب) تعني عن الفقرة (أ) كل الغناء ومن ثم يجب إلغاء الفقرة الأخيرة .
السفير البريطاني — رأينا غير ذلك .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — إن لفظة "العاجل" تكفي لجعل الفقرة (ب) تعني عن الفقرة (أ) .

مستر باروز — إن مقاطعة الانتخابات أو الجلود السياسي لا يمكن وصفهما بأن الفقرة (ب) تتناولها .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — لا يجب أن يغرب عن الناكح ذكرت من قبل ألا ينحصر جل اهتمامنا في كفاية الأمن والنظام في أثناء الثلاث السنوات القادمة ، وإنما ينبغي فوق كل شيء أن ينصرف اهتمامنا إلى تهئية السودانيين إلى مواجهة ما قد يصادفونه من المضاعب بعد تقرير المصير، ويجب أن يتمنحوا الفرصة لتلمس السبيل إلى مواجهة مقاطعة الانتخابات أو الجلود السياسي ، ويجب ألا يتصرف الحاكم العام واللجنة إلا إذا فشلت جميع جهود السودانيين وبدأ ما يتدر باحتلال الأمن والنظام .

والإفكيك تنظرون من السودانيين أن يتعلموا مواجهة حالات الضرورات الاستثنائية بعد أن يتم لهم تقرير مصيرهم إذا ظلنا نتدخل في كل مناسبة إلا إذا كان أحدنا يرى من مصلحته ترك السودانيين على غير خبرة في معالجة هذه الأمور بعد تقرير مصيرهم .

إن مصلحة السودانيين عندنا في المقام الأول وليس مجرد المحافظة على رفح كلمة القانون الجامد وكفالة النظام في أثناء الثلاث السنوات القادمة . يجب أن تترك الكلمة فيما يتعلق بالبند (أ) للبرلمان السوداني إذ أن الأمر في مثل هذه الأزمات من شأن البرلمانات في جميع الدول .

السفير البريطاني — ومارأيكم في حالة يقول فيها البرلمان أنه لا يستطيع التصرف فيها .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — مثل هذه الحالة تندر باحتلال الأمن والنظام وهي حالة يتناولها البند (ب) .

السفير البريطاني — ليس من المهم ذلك .

مستر كرزويل — غير أن الحاكم العام سيتردد في استعمال سلطاته التي يمنحها له البند (ب).

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — يبدو أن الحكومة البريطانية مستعدة لقبول صيغتنا الأولى . فإذا كان الأمر كذلك فإننا نعود إليها .

الدكتور حامد سلطان — إن ألفاظ البند (أ) كما أشرت من قبل هي ألفاظ مرنة وغامضة "حالة الجلود وعدم التعاون والمقاطعة وما إلى ذلك" جميعها تحتل معاني كثيرة وقد قلت أن عبارة "التدهور المالى أو اختلال الأمن والنظام" التي وردت بالفقرة (ب) تكفى للتعبير عن حالات الضرورات الاستثنائية الحقة .

مستر كرزويل — إن عبارة " أن حكومة السودان تقوم بعملها " تصور الألفاظ التي أشرت عنها في الفقرة (أ) .

الدكتور حامد سلطان — أريد لإدخال تعديل على صيغة الفقرة (أ) وذلك بأن تستبدل كلمة "وما إلى ذلك" بكلمة "أو غير ذلك" .

السفير البريطاني — أوافق على ذلك وسأبلغ هذا التعديل إلى لندن ولن تكون هناك صعوبة في قبوله ، أما فيما يتعلق بالفقرة (ب) فإنكم إذا كنتم لا تستطيعون الموافقة على تقييد سلطات الحاكم العام بشأنها فإني أقترح تسوية أخرى في صدها بالصيغة الآتية :

(أ) إذا نشأت حالة مما تشير إليه المادة ١٠٢ (أ) ، (ب) جاز للحاكم العام بعد الرجوع إلى اللجنة واستشارتها إلى أبعده مدى أن يعلن قيام حالة ضرورة دستورية استثنائية .

(ب) ويستشير الحاكم العام اللجنة إلى أبعده مدى ما دامت حالة الضرورة الدستورية الاستثنائية لا تزال قائمة .

(ج) فإذا لم يمه حالة الضرورة الاستثنائية في ظرف ٣٠ يوما بعد أن تتقدم إليه اللجنة بطلب ذلك عرضت اللجنة الأمر على الحكومتين فإذا رأت أحدهما أن لا مبرر لبقاء حالة الضرورة الاستثنائية وجب على الحاكم العام أن يعيد الحالة الطبيعية في أسرع ما يمكن .

(د) ويجوز للحكومتين بالاتفاق بينهما أن تطلبا إليه إجراء ذلك في أى وقت .

الدكتور حامد سلطان — أرجو أن تمهلونا بعض الوقت لدراسة ذلك كما أرجو أن تعرضوا اقتراحكم فيما يتعلق بساطات الحاكم كتابة حتى تهباً لنا فرصة دراسته .

السفير البريطاني — طبعاً . وسنرسل إليكم اقتراحنا هذا المساء . وثمت نقطة عامة أخرى هي مسألة التعهد الذي تعهد به مستر إيدن بشأن استشارة السويديين في شؤونهم الدستورية ، فإن الحكومة البريطانية تصر على أن التخيير الذي أدخل على دستور السودان أمر جوهري بالنسبة لمستقبل السودان جميعه ، وستجد من العسير عليها ألا تستشير البرلمان الجديد في شأنه فقد لا يرتاح البرلمان مثلاً إلى فكرة الساطات المخولة للجنة الحاكم العام . ويشير مستر إيدن إلى أنكم شديدوا الإصرار في مسألة استشارة السويديين فلماذا لا توافقون إذن على أن يرجع إلى البرلمان في ذلك .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — ليس ما يمنع البرلمان من إبداء رأيه بحسب المادة ١٠١ . أما فيما يتعلق بتعهد مستر إيدن فإنني لا أظن أن هناك تعهد من هذا القبيل (وعرض قائد الجناح ذوالفقار المضبطة الرسمية لمجلس العموم جزء ٤٩٣ رقم ١١ المؤرخة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١) .

مستر باروز — هناك تعهد من مستر بينفن في عام ١٩٤٧ .

الدكتور حامد سلطان — هناك أمور كثيرة قد وقعت منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن فلقد تعهدنا نحن كذلك تعهدات كثيرة .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — إن تعهد مستر إيدن صريح . ومفروض أنه تكرر لتعهد مستر بينفن فلو أنه قيل عن طريق الاستدلال أن "الاستشارة في الشؤون الدستورية" لم ترد به عن غير قصد فهناك خطاب المركز "ريدنج" في نفس التاريخ وهو يدل على أن ذلك السهو كان متعمداً .

(وعرض قائد الجناح ذوالفقار مضبطة مجلس اللوردات جزء ١٧٤ رقم ٥ بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١) .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — إن جميع الأحزاب السودانية بما فيها حزب الأمة والاتحاديين والحزب الاشتراكي الجمهوري وحتى حزب السودان قد وافقت على وجود اللجنة .

رئيس الوزراء — من الأمور الجوهرية بالنسبة لنا وجود هذه اللجنة وأن يحد من سلطات الحاكم العام .

السفير البريطاني — ولنفترض الآن أن البرلمان قد رأى عند عرض الدستور عليه بحكم المادة ١٠١ أن بعض مواده لم ترق له فهل تكون الحكومة المصرية حينئذ على استعداد لقبول ذلك منه .

الدكتور حامد سلطان — إذا وقع ذلك تشاورت الحكومتان معا .

رئيس الوزراء — وهل تقبلون أتم من البرلمان القول بأنه لا يرضى بالحكام العام .

السفير البريطاني — إذ ذاك تتشاور الحكومتان في ذلك .

الدكتور حامد سلطان — لقد وضعنا في البند ٤ نظاما كاملا لتصفية جميع الإدارة . فوجود هذه الإدارة وساطاتها لن تكون خاضعة لأي سلطة أخرى ما عدا الحكومتين .

السفير البريطاني — أظن أننا لن نستطيع البحث في ذلك الآن أكثر من هذا وسنعود إلى دراسة الأمر فيما بعد .

رئيس الوزراء — قد يثير ارتباكا ولا يجب أن نجعل اتفاقنا محلا للنقاش فلا أتصور أن أحدا ينقض اتفاق الحكومتين .

السفير البريطاني — أود الآن أن أثير مسألة السودان . إن الفرض الأساسي هو أن تكون لجنة السودان هيئة ذاتية مستقلة في الظاهر دون أن يتحمل حاكم البلاد مسؤولية ما . ولقد قدمنا اقتراحا وأعدت اللجنة الفرعية مشروعا فهل أتم على استعداد للتمسك بهذا الاتفاق إذا وافقت عليه الحكومة البريطانية ؟ إن من رأينا أنه لا يجب ربط تقرير المصير بالسودنة .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — بل يجب أن يربط بينهما .

السفير البريطاني — لقد وافقتم على مشروع اللجنة الفرعية في الليلة الماضية .

قرأ الدكتور حامد سلطان مشروع اللجنة الفرعية عن البند ١٠ (ج) وتمت الموافقة عليه .

السفير البريطاني — معنى هذا أن السودان قد تتأخر .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — لا يحتاج الأمر إلى ذلك .

السفير البريطاني — إذن يجب أن نوافقوا على أن يأخذ تقرير المصير سبيله على الرغم من أن بعض الوظائف لم تتم سودتها بعد، وأن قليلا من الموظفين لا يزالون يحتفظون بوظائفهم

قائد الجناح حسين ذو الفقار — لا، فقد اتفقنا على أن نبذل كل مساعدة ممكنة لإتمام مهمة اللجنة تلقاء ذلك، وما دمنا نستهدف غرضنا الأساسي وهو توافر الجواهر المحايدين لتقرير المصير فمعنى ذلك أنه لا يبقى موظف بريطاني أو مصري في وظيفة رئيسية على أن تتخذ كل من الحكومتين خطوات لبذل المعونة المستطاعة للجنة، كأن تستبدل أعضاء من الأمم المتحدة بالموظفين البريطانيين والمصريين في مثل هذه الوظائف كلما فشلت اللجنة في سودتها.

السفير البريطاني — أجل، فإذا وافقتم جعلنا لجنة السودان خاضعة للحاكم العام وللإجراءات لجنته. وأبلغنا لندن ذلك. ولأنتقل الآن إلى مسألة الجنوب لألقى بياناً في صدد هذا. إن لنا غرضين. أولهما أن نضمن أن ينضم الجنوب إلى باقي السودان في المرحلة التالية. ونعتقد أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا عن طريق القضاء على مخاوف الجنوبيين، إذ لا شك أن تاريخهم الماضي ما يبرر إثارة هذه المخاوف عندهم وهي مخاوف صحيحة وقائمة فعلاً. أما الغرض الثاني فهو أن نتأكد من أن الجنوب سيمسح الشمال ثقته في أثناء فترة الانتقال. إننا نريد توحيد السودان وتحقيق ذلك لا يتأتى إلا عن طريق استعادة ثقة الجنوب بالشمال. ونقترح أن نوفر بعض الحماية للجنوب. والصيغة التي وضعها الجانبان لا تؤكد ما يدل على أن الحاكم العام يستطيع أن يطمئن الجنوب على ما يريد. كذلك رؤى أن ترفع هذه المسألة من الدستور وتوضع في الاتفاق المشترك. ولكن وضع الجنوب مسألة داخلية ولا يجب أن ترفع من الدستور، ثم إن الصيغة لا تعطي الحاكم العام السلطات الكافية لمواجهة مسؤوليته في إدارة الجنوب، وفي رأينا أنه لو توافرت له هذه السلطات لتعاون ذلك على إتمام الوحدة بين الجنوب والشمال. ونحن مقتنعون كل الاقتناع أن الإشارة صراحة إلى مسؤوليات الحاكم العام أمر يجب أن يتضمنه الدستور. وسنوافق على أن يكون أمر مسؤوليات الحاكم العام في الجنوب خاضعاً لمشورة اللجنة. فإن من واجبنا أن تكفل طمأنينة الجنوب.

قائد الجناح حسين ذو الفقار — إن من شأن ذكر الجنوب في الدستور أن يصرف الدهن إلى وجود خط تحديد فاصل، ولكننا نأمل إذالم نتعرض لذكره أن تتم الوحدة في خلال الثلاث السنوات المحددة لفترة الانتقال. ولا شك في أن مجرد ذكر كلمة "الجنوب" يقضي على جميع فكرة الوحدة.

الدكتور حامد سلطان — أذكر أننا تناقشنا في هذه المسألة في اجتماع ٢٤ نوفمبر، وقد شرحت أن الحكومة المصرية تعتبر وحدة السودان وديعة مقدسة ولا نستطيع أن نوافق على ذكر كلمتي "الشمال" و"الجنوب" في الدستور أو في التصريح المشترك، ولقد اتفقنا في ذلك الاجتماع على أن نحيل هذه المسألة إلى اللجنة الفرعية لتحاول وضع صيغة ترضى

الجنابيين . ولقد وصلنا إلى هذه الصيغة ووافقنا عليها مرّتين . ويبدو أن سعادتك كما فهمت من خطابكم لا توافقون الآن عليها . وأود أن أشرح أن الحكومة المصرية ترى في إثارة مسألة "الجنوب" من هذه النقطة الحاسمة دلالة تبعث على التشاؤم لأننا نعلم أنه منذ أن طرح النزاع البريطاني المصري على مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ ظلت إدارة السودان تعمل في نشاط ودأب على فصل "الجنوب" عن "الشمال" . والحكومة المصرية تعد وحدة السودان وديعة مقدسة وهي تتعهد تعهدا كاملا باحترام هذه الوحدة وتصرح بعزمها على أن تحتفظ للشعب السوداني بها سليمة ، وتأمل أن تشاركها الحكومة البريطانية في هذا التعهد . إن لفظة "جنوب" على ما أعرف لم تذكر إطلاقا في أى اتفاق يتعلق بالسودان ، لم يشر إليها في اتفاقتي عام ١٨٩٩ أو معاهدة عام ١٩٣٦ أو اتفاق صدقي - بينن الذي وقع عليه بالحروف الأولى أو في مفاوضات خشبة - كامبل التي جرت في شأن السودان ، كما لم تذكر الأمر في المذكرة البريطانية التي أُلحقت بمقترحات الدول الأربع ، وأضيف إلى ذلك أنه لم يشر إلى "الجنوب" في قانون الجمعية التشريعية .

أما عن الإشارة إلى وزيرى الجنوب في الدستور فهو كإشارة إلى الدوائر الانتخابية المختلفة الموجودة بالمقاطعات الجنوبية بمناسبة الحديث في الانتخابات .

وأخيرا فإنه إذا اقتضى الوصول إلى صيغة جديدة فيجب الاقتصار على وضعها في النصيح المشترك ، ولا يجب أن يشار فيها إطلاقا إلى الجنوب وأكرر أن لهذه المسألة أهمية بالغة بالنسبة إلينا ، وأنا لا نستطيع الموافقة على الإشارة إلى الجنوب .

إنى أقدر وجهة نظركم قدرها ونحن على استعداد لمشارككم في هذا التعهد على أننى آمل أن تقدروا من ناحيتكم وجهة نظرنا كذلك ، والطريق الوحيد للاحتفاظ بالجنوب والشمال معا هو العمل على تأمينهما .

قائد الجناح حسين ذو الفقار - لم نكن نريد أن يكون هناك حاكم عام بريطاني مطلقا ولكننا تنازلنا عن ذلك وأود الآن أن أقرأ عليكم خطاب رئيس مجلس وزراء مصر أمام مجلس الأمن في ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٧ :

"وقد أنكر ممثل بريطانيا كذلك أن للبريطانيين أية نوايا نحو تقسيم السودان ، وصرح بأنه لا يدرى شيئا عن بيان السكرتير الإدارى الذى سبق أن أشرت إليه ، ومع ذلك فإن البريطانيين قد وزعوا عليكم هنا نشرة عن تقدم السودان أثبتوا فيها هذه النوايا بعبارة جلية لاخفاء فيها في صفحتي ١٣ و ١٤ ، وإليكم هذا البيان : "إن هذه الأعمال تتجه إلى فصل الشمال عن الجنوب وأكد ذلك استعمال اللغة الإنجليزية بدلا من العربية في مدارس الجنوب

وينحشى السودانيون في الشمال أن تكون نتيجة ذلك آخر الأمر شطو البلاد إلى شطرين ، بل وضم الجنوب أو جزء منه إلى أوغندا . ولكل من الفريقين حجج صديدة لإثبات ما إذا كان مثل هذه الخطة يؤدي إلى فائدة أهل الجنوب أو إلى فائدة بقية افريقيا . وهل يصح أن تكون هذه المسألة موضوعا صالحا لدراسة لجنة دولية“ .

لقد ذكرتم أن ثمة شائعات عن إعانات نصرف للأحزاب ولكننا سمعنا أيضا أن هناك بعض الموظفين البريطانيين يعملون على إثارة القلاقل في الجنوب .

مستر باروز — إنكم تقولون إن الحكومة المصرية تستهدف توكيد الوحدة . ولكن عدم تسليمتكم بضمانات لأهالي الجنوب قد يكون فيه مجافاة لهذا الغرض . فإذا لم يطمئن أهالي الجنوب إلى نوع هذه الضمانات فلا عجب إذا نادوا بالانفصال عن الشمال الذي يخشونه .

الدكتور حامد سلطان — وماذا يكون الرأي فيما لو ضمنا التصريح المشترك تعهدا من الحكومتين بأن تحترما وحدة الجنوب والشمال وتعملا على الاحتفاظ بها .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — تتوجس أحزاب السودان الشمالي كثيرا من ناحية منح الحاكم العام سلطات خاصة . فإن لها مخاوفها هي الأخرى . ويبدو جليا من ” نشرة التقدم “ أن الإدارة البريطانية تعمل على فصل الجنوب عن الشمال ، وأنها قد عمدت إلى تدريس اللغة الإنجليزية بمدارس الجنوب واستبعاد تعلم اللغة العربية فيها كما أنها تعمل على أن يذهب طلاب هذه المدارس لإتمام دراساتهم العليا في أوغنده بدلا من الخرطوم .

السفير البريطاني — لم يثر أحد أي اعتراض على ذكر الجنوب في مناقشات الجمعية التشريعية عن قانون نظام الحكم الذاتي .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — بل قد أثيرت اعتراضات ، ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن الجمعية التشريعية كانت هيئة استشارية ، ولم يكن الحاكم العام يرى نفسه مضطرا إلى التقييد بأرائها ، وما لاشك فيه أن المشروع الذي عرض على الحكومتين تضمن تعديلات أدخلها الحاكم العام دون أن يعلم عنها المجلس التشريعي شيئا مطلقا .

السفير البريطاني — يجب أن ينص في الدستور في صلب المادة ١٠٠ الأصلية على سلطات خاصة حيال الجنوب وذلك بعد أن يحدف ما يتعلق منها بالخدمة المدنية .

الدكتور حامد سلطان — معنى هذا أنه بحسب حكم المادة ١٠١ قد يحذف البرلمان الذي يكون الشبليون أكثر من ثلاثة أرباع أعضائه البند ٦ (ج) الذي اقترحنه .

السفير البريطاني — يجب أن نحاول وضع صيغة لهذا . وأود في نفس الوقت أن أظهر بجلاء للنندن أن اعتراضكم على ذكر الجنوب في الدستور يرجع إلى أن الأحزاب السودانية لا تحب الإشارة إليه .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — لا . وإنما لأنه يوحى بفكرة التقسيم .

الدكتور حامد سلطان — يستطيع كلانا أن يشرح ذلك للجنوبيين ويطمئنهم فيما يتعلق به .

السفير البريطاني — سأبلغ الحكومة البريطانية ذلك ونحيل المسألة في نفس الوقت على اللجنة الفرعية للبحث عن صيغة جديدة .

فهل الحكومة المصرية على استعداد للواقعة على أن يخول الحاكم العام سلطة إبلاغ الجنوبيين أن الحكومتين قد اتفقتا فيما بينهما على أن لا يستغل أى جزء أو عنصر في السودان الجزء أو العنصر الآخر .

رئيس الوزراء — ليس لدى اعتراض على أن يشرح ذلك للشعب السوداني قاطبة الشمال منه والجنوب منه على السواء بعبارة فيها الإصرار على منع اعتداء جماعة ما على حقوق جماعة أخرى وحرقاتها أو بمعنى من هذا القبيل يكون دقيقا بشرط ألا يتضمن زيادات لا مبرر لها في سلطات الحاكم العام .

مشروع متفق عليه (مؤقت)

مادة ١٠ — (ج) تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفع قرارات اللجنة إلى الحاكم العام للتصديق عليها .

فإذا لم يوافق الحاكم العام على أى من هذه القرارات جازله بموافقة لجنته أن يمتنع عن التصديق عليها . أما إذا اختلف الحاكم العام و لجنته فإنه يجب رفع الأمر إلى الحكومتين ويبقى قرار اللجنة نافذا ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلك .

مشروع متفق عليه (مؤقت)

مادة ٦ (ج) — أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته أو أى تشريع يقره البرلمان يرى فيه الحاكم العام ، وهو يعمل فى نطاق وحدة السودان ، أنه يتعارض مع مبدأ ضمان معاملة جميع الشعب السودانى معاملة عادلة منصفة .

وعلى كل من الحكومتين فى هاتين الحالتين أن تبلغ ردها خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمى . ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذى أصدره البرلمان نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

(٥) ملخص الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء

في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ظهرا

حضرة رئيس مجلس الوزراء اللواء أركان الحرب محمد نجيب

حضرة صاحب السعادة سير رالف ستيفنسون السفير البريطاني

استقبل حضرة رئيس الوزراء السفير البريطاني وتحدث معه في أمور مختلفة من بينها السودان .

وقد أبدى الرئيس أسفه لتأخر عقد اجتماعات اللجنتين الرئيسية والفرعية . وقال إن الحكومة المصرية كانت تأمل أن تتم الانتخابات في السودان قبل نهاية عام ١٩٥٢ ، وأن تأخرها قد أزعج الرأي العام في مصر والسودان .

وقال السفير البريطاني إن هذا التأخير لم يكن متعمدا من جانبهم ، ولم يكن هنالك موعد محدد للاجتماع نظرا لسفر الصاغ صلاح سالم إلى السودان . وأشار إلى أن مسألة الجنوب قد أثارَت شكوك الجنوبيين وقد وصلت إليه عدة برقيات تفصح عن المخاوف والشكوك التي تساورهم . وأعل سبب التأخير يرجع إلى أن حكومة جلالة الملكة — تقديرا لرغبات الحكومة المصرية — قد وافقت على محاولة الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن السودان قبل إجراء الانتخابات ، إذ أنه من المحال أن تتم المفاوضات في مستقبل بلد كبير يبلغ عدد سكانه ثمانية ملايين والانتهاء من ذلك في أيام معدودات .

فأجاب رئيس الوزراء بأن مئات من البرقيات قد وصلت إليه من الجنوب وكذلك من الشمال تؤيد المذكرة المصرية وتطالب بضرورة تحديد موقف الحكومتين بأسرع ما يمكن في شأنها قال إن تلكؤ الجانب البريطاني قد حفز الصاغ صلاح سالم على السفر إلى السودان .

فقال السفير البريطاني إن مجلس الوزراء البريطاني سيعقد اجتماعا بعد ظهر اليوم وهو يرجو أن يصل إليه مشروع اتفاق بشأن جميع النقاط التي اتفق عليها ماعدا الجزء الخاص بالجنوب . وقال إنه يرجو أن يعله مشروع الاتفاق المشار إليه في اليوم التالي .

ثم تلى رئيس الوزراء المذكرة الشفوية الموافقة وسلمها للسفير قائلا له إنه يأمل أن تنتهي مسألة السودان إلى اتفاق مُرضٍ في أسرع ما يمكن حتى يمكن مناقشة المسائل الهامة الأخرى المتعلقة بين الحكومتين ومن بينها مسألة القناة .

فرحب السفير بهذا الرأي ، واتفق على إصدار البيان التالي :

” استقبل رئيس مجلس الوزراء السفير البريطاني ظهر اليوم . وقد نوقشت مسألة السودان ومسائل أخرى في شأن العلاقات المصرية البريطانية ويأمل الجانبان في ثقة أن تكون المسائل المتعلقة بالبقية موضع الاهتمام العاجل حتى يصلوا إلى اتفاق تام في شأنها . وسيعقد اجتماع آخر في القريب العاجل “ .

مذكرة شفوية

- ١ — تشرف الحكومة المصرية بأن تذكر الحكومة البريطانية بمذكرةها المؤرخة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .
- ٢ — كان المرجو أن تساعد الاجتماعات التي تمت بين رئيس الوزراء والسفير البريطاني ابتداء من ٢٠ نوفمبر والاجتماعات الفرعية التي عقدت بين الجانبين على إيضاح الموقف الحقيقي للحكومة البريطانية بالنسبة إلى مذكرة الحكومة المصرية .
- ٣ — على أن الحكومة المصرية لاحظت أن الفترات بين الاجتماعات قد طالت وأن الاجتماعات نفسها قل عددها بمضى الوقت .
- ٤ — كانت الحكومة المصرية ترجو ملخصة ، كما أوضحت في البند التاسع من مذكرةها ، أن تجرى الانتخابات في السودان قبل نهاية هذا العام .
- ٥ — ولا تزال الحكومة المصرية تأمل أن يصل إليها الرد البريطاني على مذكرةها قريبا حتى يتمكن السودانيون من بلوغ الحكم الذاتي دون أي تأخير .
- ٦ — وتوقن الحكومة المصرية أن ردا مرضيا على مذكرةها سيكون من شأنه تمهيد السبيل إلى تفاهم أعم بين الحكومتين .

(٦) محضر عن الاجتماع الذي عقد بوزارة الخارجية

في يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ في الساعة ١٢ ظهرا

الحاضرون

حضرة الدكتور محمود فوزي	حضرة صاحب السعادة سيرالف ستيفنسون
حضرة قائد الجناح حسين ذو الفقار	حضرة صاحب السعادة م.ج. كرزويل
حضرة الصاغ أركان الحرب صلاح سالم	مستر ر. باروز
حضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان	
حضرة الأستاذ علي زين العابدين حسني	

السفير البريطاني — كلفت أن أسلم حضرتكم مشروع الاتفاق المرفق الذي يعد في الواقع ردا من حكومة جلالة الملكة على مذكرة الحكومة المصرية، ويتفق هذا المشروع مع هذه المذكرة اتفاقا تاما من الناحية الشكلية. وهو إن اختلف في مواضع كثيرة إلا أن هذه الاختلافات لفظية، وقد أريد بها إكساب المشروع صورة اتفاق دولي بدلا من أن يكون في صورة مذكرة من حكومة إلى أخرى.

٢ — على أن هناك مع ذلك تقطا عدة تختلف في صدها حكومة جلالة الملكة مع الحكومة المصرية. بيد أن الاختلافات يرجع أغلبها إلى الأسلوب أكثر منه إلى المبدأ. وقد خطت حكومة جلالة الملكة خطوات فديحة لتلتقي بوجهات نظر الحكومة المصرية حتى تضمن تعاونها معها في السودان. واستعادت مركزها الذي فقدته بعد أن ألغت حكومة الوفد الاتفاق الثنائي، ولقد حدانا إلى ذلك ماتوفر الآن من وحدة الغرض الذي تناولته ديباجة المشروع والمادتان الأولتان منه، وكذلك صدر المادة الخامسة الذي ينص على أن الاحتفاظ بوحدة السودان، بوصفه إقليما واحدا، هو المبدأ الأساسي للسياسة المشتركة للحكومتين.

٣ — ويجب أن لا ينبع عن بال حضرتكم أن حكومة جلالة الملكة يحفظها إلى ذلك زفاهية السودان جميعه. إلا أن الصحافة قد بذلت للأسف جهدها لطمس معالم المسألة فنسبت إلى حكومة جلالة الملكة دوافع غير حميده، ودأبت على تفسير بيانات حكومة السودان وأغراضها تفسيرًا خاطئا.

٤ — ولما كانت هناك وحدة في الغرض الذي تستهدفه حكومتانا ، فإننا نأمل مخلصين ألا يكون الاختلاف في معالجة هذه المسألة حائلا دون اتفاق سريع بهم حكومة جلالة الملكة كثيرا أن تصل إليه .

٥ — هل أن حكومة جلالة الملكة لاتدفعها الرغبة في الاتفاق إلى قبول المسامحة بنقطة أو نقطتين ترى أنهما ضروريان لرفاهية السودانين .

(أ) إن حكومة جلالة الملكة لا تقبل التخلي عن الضمانات اللازمة للجنوب والمشار إليها بالمادة ١٠٠ من قانون نظام الحكم الذاتي . وهي عالمة أنه لم ياتسرها حتى الآن نحو الشكوك التي تساور المصريين في نيتها نحو فصل الجنوب عن بقية السودان . وهي من أجل ذلك على استعداد لأن تؤكد توكيدا قاطعا أن ذلك ليس من سياستها . وأن سلطات الحاكم العام تجاه الجنوب لن تستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة . وما دام الاتفاق سيسجل في الأمم المتحدة فسيكون للمصريين الحق في إثارة هذه المسألة أمام تلك الهيئة إذا ما رأوا مساسا بهذا المبدأ .

(ب) فضلا عن ذلك فلا يغرب عن البال أن المصريين إذا أصروا على حذف الضمانات المحولة للحاكم العام من قانون نظام الحكم الذاتي ، فإنهم على الأرجح لن يحصلوا على تأييد أغلبية الشعب السوداني حتى ولو لاحظوا أن سكان الشمال أكثر عددا من سكان الجنوب . ولقد تجاهل المصريون المرائض التي قدمها إليهم الحزب الجمهوري الاشتراكي ، ولم يشاوروا الجنوبيين خلال مباحثاتهم مع السودانيين في القاهرة على الإطلاق .

(ج) السودانيه :

وهناك نقطة أخرى ترى حكومة جلالة الملكة لزاما عليها أن تتمسك بها وهي موضوع السودان . فإن حكومة جلالة الملكة ترى أن الحكومة السودانية عند تكوينها هي التي تقرر مدة السودان ومداتها . ولقد ذكر المندوبون المصريون أنفسهم أنهم يرون أن إتمام عملية سودنة الإدارة في غضون ثلاثة أعوام يتعدو القيام به عمليا ، وكانوا يقترحون حلا لذلك إطالة فترة الانتقال .

وتمتد حكومة جلالة الملكة أنها هي والحكومة المصرية سيكونان سببا في إثارة قلقا خطرة إذا لم يمنح السودان حق تقرير المصير خلال الأجل المشار إليه بمشروع

الاتفاق، كما أنه يستحيل إطالة هذا الأجل من الناحية السياسية، وسيترتب على ذلك أن يواجه السودانيون أحد أمرين خطيرين. إما أن يؤجل موعد تقرير المصير، وإما أن يعجل بانتهيار الأداة الحكومية بطرد باقي الموظفين البريطانيين بين يوم وليلة. ولذلك فإننى أرى أن يترك للجنة السودنة أمر اقتراح تشكيل لجنة دولية تتولى الإشراف على عملية تقرير المصير، والأكد من أن يكون للسودانيين حق اختيار مستقبل بلادهم في جوهر محايد كل الحيدة.

(د) السلطات الاستثنائية :

وهذه مسألة أخرى، تتعلق عليها حكومة جلالة الملكة أهمية قصوى. وإن كانت حكومة جلالة الملكة قد أبدت لحسن الحظ من التساهل ما قرب بين وجهتى نظر الحكومتين إلى حد يسمح لها بالوصول إلى اتفاق دون مواجهة صعوبة جدية.

ولقد اقترحت على حضراتكم فى اجتماع ٩ ديسبر تسوية بشأن السلطات الاستثنائية المنصوص عليها بالمادة ١٠٢ (أ، ب) وإنى لآمل أن توافقوا الآن على هذا الاقتراح.

٦ - ولو أن هناك بعض مسائل قليلة، لم تستطع حكومة جلالة الملكة أن تتفق بشأنها اتفاقاً تاماً مع الحكومة المصرية، إلا أنها ذات أهمية واضحة. ولكنى لا أشك فى استطاعة الوصول إلى حل سريع لها. أما ما بقى من صعوبات كبيرة لم تحل بعد فمن الواجب أن ينظر إليها بعين التساهل الذى أبدته حكومة جلالة الملكة من قبل.

ومرفق بهذا البيان قائمة تشمل الموضوعات التى تم التساهل فيها. ومنها مسائل من الأهمية بمكان وخاصة فيما يتعلق بتشكيل اللجان الثلاث وتحديد سلطات الحاكم العام.

٧ - وفيما يلى بيان آخر بالمسائل التى تقل أهمية عما أشرنا إليه فيما تقدم :

(أ) نائب الحاكم العام :

لا تستطيع حكومة جلالة الملكة أن توافق على تعيين عضو سودانى نائباً للحاكم العام فى لجنته، لأنه غير مألوف إنشاء وظيفة يشغلها شخص بعينه هو فى الوقت نفسه عضواً فى لجنة الحاكم ويشغل وظيفة تخضع لإشراف اللجنة، كذلك لا يوجد فى الوقت الحاضر سودانى حاصل على ما يؤهل لشغل هذه الوظيفة. وإيراد مثل هذا النص فى المذكرة المصرية معناه أن الحاكم العام لا يستطيع بحال من الأحوال أن يعهد بسطاته إلى نائب عنه.

(ب) أما فيما يتعلق بتدريب السوادانيين فقد اترحننا أن تكون رئاسة لجنة الحاكم العام بالتناوب .

(ج) وإن كنا نوافق على سحب جميع القوات البريطانية من السودان قبل تقرير المصير، إلا أننا نرى أن لا يتم سحب هذه القوات إلا على أثر موافقة الحكومتين على طلب البرلمان السوداني منحه حق تقرير المصير . والواقع أن هذا الإجراء يتسم بشئ كثير من المرونة ، فضلا عن أنه يقف حائلا دون تقرير المصير في الثلاث السنوات المتعددة، غير أن من المحتمل انقضاء نحو عام بين تاريخ طلب البرلمان السوداني ، وتاريخ الممارسة الفعلية لحق تقرير المصير ، ومن ثم يظهر خلاف طفيف من الناحية العملية .

(د) ولقد اترحننا كثيرا أن يلتزم الحاكم العام مشورة بلحته فيما يتصل بتعديلات قانون نظام الحكم الذاتي المشار إليها في المادة ١٠١ ، بدلا من أن يكون مسئولا أمام الحكومتين مباشرة . ومرد ذلك إلى أننا نرجو ألا يكون ثمت داع إلى تغييرات دستورية جوهرية بعد إعلان قانون نظام الحكم الذاتي . وقد لا تدعو الضرورة إطلاقا إلى الرجوع للحكومتين بنية موافقتهما على التعديلات الطفيفة .

٨ — وثمت مسألة أو مسألان في مشروع الاتفاق المقدم منا يتعين شرحهما لحضرتكم :

(١) لعلمكم تلاحظون أننا ، بالرغم من اتفاقنا السابق ، قد عدنا صيغة المادة السادسة (١) وهي " في المسائل التي لا تكون من الشؤون الداخلية البحتة " إلى " الشؤون الخارجية " وقد دعانا إلى هذا التغيير أن التفسير الدقيق الذي يقترحه المصريون من شأنه أن يضطر الحكومتين إلى تناول مسائل لا شأن لهما بها . مثال ذلك أن شراء السكر من الخارج لا يعد من المسائل الداخلية البحتة . وإذا اقتضى الأمر تضمن قانون نظام الحكم الذاتي التفسيرات القانونية اللازمة وجب أن يكون البت في تلك المسألة من اختصاص الحاكم العام دون الحكومة السودانية . وعندنا أن التعبير بكلمة " الشؤون الخارجية " أفضل من التعبير الأول ، وإن كنا لا نعلق أهمية كبيرة على هذا .

(ب) وثمت تغيير ورد بالملحق الرابع يتعلق بالمادة ٤٦ الخاصة بسكرتيرى البرلمان ، فقد أعيدت صياغة هذه المادة بحيث يكون للحاكم العام حق تعيين سكرتيرام لكل من المجلسين . وقد دعا إلى ذلك التغيير أن الضرورة تحتم تعيين سكرتيرى

البرلمان في أول الأمر قبل تعيين رئيس المجلس وقبل وجود البرلمان فعلا .
ومما يلاحظ أن الحاكم العام سيباشر مهام وظيفته بمشورة لجنته ، إذ أن
المادة ١٢ (٣) الخاصة بالسلطات التقديرية التي يباشرها الحاكم العام بمشورة
لجنته تحت المادة ٤٦

(ج) الأقسام ١ (٣) ، ٢ (أ-ب-ج) من قانون نظام الحكم الذاتي .

كل ذلك إذا لم يتعين إرجاء إعلان قانون نظام الحكم الذاتي إلى أن يصدر
قرار لجنة الانتخابات الخاص بالدوائر الانتخابية، (وغيره عن البيان أن هذا أمر
غير مرغوب فيه) .

يجب إصدار هذه الأحكام على الوجه الذي جاء في المشروع الخالي ، وأن
تمنح لجنة الانتخاب سلطة واضحة لتعديل أحكام قانون نظام الحكم الذاتي
بمقتضى قانون .

(د) وثمت نقطة أخرى لا تدعو إلى إحداث أي تغيير في نص المشروع ، فهي تصحيح
خطأ ورد في عدد الدوائر الانتخابية التي لا ترى الحكومة السودانية مانعا من
إجراء انتخابات مباشرة فيها ، وقد سبق إخطار حضرتكم بأن إقليم دارفور شرقي
(رقم ٥٥) صالح لإجراء الانتخاب المباشر فيه ، مع أن هذا كان خطأ . وكان
المقصود به إقليم نيالا مقدموية (رقم ٥٢) .

وزير الخارجية — أشكر لكم هذا الشرح الواضح الذي أبدتموه على أننا لا نستطيع
أن ندلق على مشروعكم عن الاتفاق فورا . وترى الحكومة المصرية أن تحتفظ بتعليقها
إلى أن تتم لها دراسة هذا المشروع . وهي لا تريد إرجاء عملية السودة ولا عملية تقرير المصير
بطبيعة الحال . وأنا نريد أن يجري تقرير المصير في جوهر محايد كل الحيدة ، أما فيما يتعلق
بالقائمة التي قدمتموها خاصة بالتبادل في بعض النقاط فنحن نستطيع بدورنا أن نضع قائمة
طويلة مثلها ، ولكن ذلك لن يؤدي بنا إلى نتيجة ما . ومن حسن الحظ أننا قطعنا شوطا
كبيرا في سبيل الاتفاق ، وسأقدم هذا المشروع إلى رئيس الوزراء مع الكتاب الذي سلمتموه
إلى ردا على مذكرة الشفوية المؤرخة في ٢٢ ديسمبر . ويتبع ذلك الحديث عن زيارة
الصاغ صلاح سالم للسودان ، وأدعو حضرته لإبداء ملاحظاته .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — تلقيت عددا من البرقيات تذكر أن بعض من
وقعوا الاتفاق معنا في الجنوب قد تعرضوا للعقاب . وجاء في إحداها أن الإدارة أهانت

أحد زعماء القبائل في جوبا ، وهددته بعزله من تلك المنطقة ، كما تلقت برقيات أخرى بشأن التهديدات وأنواع الضغط التي تقع على الذين وقعوا الاتفاق معنا في السودان .

السفير البريطاني — سأتحرى الحقيقة في هذه المسألة ، وما بلغ حكومة جلالة الملكة أنكم قد تلقيتم هذه البرقيات ، وأستطيع أن أقول إنه ليس من دأب رجال الإدارة البريطانيين أن يتصرفوا على وجه غير عادل ، أو غير منصف . ولا أستطيع بطبيعة الحال أن أقبل الاتهامات التي وجهت إليهم ، ولكنني سأبلغ حكومة جلالة الملكة ما جاء بالبرقيات التي تلقيتموها .

وزير الخارجية — قد نستطيع أن نتفق على تغيير الموظفين البريطانيين في السودان بعد انتهاء فترة السنوات الثلاث .

السفير البريطاني — لقد قدم اقتراح باستبدال بعض الموظفين الدوليين بالموظفين البريطانيين ، وقد يبدو هذا الاقتراح مقبولا وإن كان يتعذر تحقيقه ، إذ لا شك في أن الموظفين الدوليين الذين يلهون بلغات السودان وأحواله عدد قليل .

وزير الخارجية — لا أريد أن أتعجل اقتراح طريقة للعمل .

الدكتور حامد سلطان — أود أن أذكر فيما يتعلق بمسألة السودان ، أنكم إذا قرأتم المادة ١٠ (ج) ، تجدون أن لجنة السودان ستفرغ من مهمتها خلال ثلاثة أعوام ، وأن الحكومتين ستبدلان المعاونة الممكنة لإتمام عمل تلك اللجنة .

السفير البريطاني — هذه الفكرة بعينها قد فصلت في المادة ٨ فقرة ٣ .

الدكتور حامد سلطان — إن لموظفي الأمم المتحدة الخبرة التي تؤهلهم للذهاب إلى السودان . وقد تناول حديث سعادتك موضوع تسجيل الاتفاق في هيئة الأمم المتحدة مع أن ذلك ليس فيه أي ضمان ، وكل ما فيه هو أن لنا الحق في إثارة المسألة أمام الأمم المتحدة .

وزير الخارجية — اقترح قراءة مشروع الاتفاق بسرعة حتى إذا احتاج الأمر إلى شرح طابناه .

وانسحب الجانب البريطاني بعض الوقت ثم استؤنفت المناقشة بعد عودته .

وزير الخارجية — ليس لدينا الآن أسئلة نوجهها .

السفير البريطاني — أود أن أقترح إصدار بيان للصحف يذكر فيه أنني قدمت صيغة مشروع اتفاق يتشى مع المبادئ التي تضمنتها المذكرة المصرية .

وزير الخارجية — أوافق على الجزء الأول من البيان الذي يقول بتقديم مشروع الاتفاق ، ولكنني لا أوافق على الفقرة الثانية التي تقول إن المشروع يتفق مع المبادئ التي تضمنتها المذكرة المصرية ، وفي وسعكم أن تذكروا ما يحلو لكم ولكنني أفضل إغفال هذه الفقرة .

تم اتفاق على إصدار البيان التالي للصحف ،

” استقبل وزير الخارجية اليوم السفير البريطاني لاستئناف المناقشة في مسألة السودان ، وقدم السفير البريطاني صيغة مشروع اتفاق بين الحكومتين يقوم على أساس المذكرة المصرية المؤرخة في ٢ نوفمبر . وتدرس الحكومة المصرية هذا المشروع وسيعقد اجتماع قريباً “ .

(٧) محضر عن الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء

في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٥٣ الساعة الحادية عشرة صباحاً

الحاضرون

صاحب السعادة ميرالف ستيفنسون ؛	حضرة رئيس مجلس الوزراء الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب
صاحب السعادة مستر م. ج. كريزويل ؛	حضرة الدكتور محمود فوزي
مستر ر. ياروز ؛	حضرة قائد الجناح حسين ذو الفقار
	حضرة الصاغ أركان الحرب صلاح سالم
	حضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان
	حضرة الأستاذ علي زين العابدين حسني

حضرة رئيس مجلس الوزراء :
حضرة السفير

أتشرف بأن أسلم سعادتكم باسم الحكومة المصرية مشروع اتفاق بين حكومتينا بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ومعه مشروع محضر متفق عليه وأربعة ملاحق خاصة بوظائف واختصاصات لجنة الحاكم العام واللجنة الانتخابية ولجنة السودان والتعديلات المقترحة إدراجها بدستور الحكم الذاتي .

وإني أتله هذه الفرصة لأوضح مرة أخرى موقف حكومتى فيما يتعلق ببعض النقاط التى تضمنها بيان سعادتكم فى اجتماعه يوم الاثنين ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ .

وأود أولاً أن أشير إلى أن رأى العام فى مصر والسودان قلق أشد القلق لتأخر الوصول إلى اتفاق بشأن السودان . فإن المذكرة المصرية المؤرخة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ والتي تقوم على أساس اتفاقات تمت بين الأحزاب السودانية المختلفة قد تضمنت اقتراحات عملية واقعية ، ولقد قدمت إلى حكومة المملكة المتحدة بغية الوصول إلى تفاهم تام بين البلدين وإعادة تدعيم الثقة المتبادلة بين مصر والمملكة المتحدة . وإنه إذا شاء سوء الحظ أن لا نصل إلى اتفاق عاجل فإن دوائهم علاقاتنا المستقبلية ستعرض للخطر ، كما أود أن أوجه نظر سعادتكم إلى أن لصبر الرأى العام فى مصر والسودان حدوداً .

ويهمنى ثانيا أن أبدى مرة أخرى أننا حين قدمنا مذكرة لنا ، إذ تقدم الآن مشروعنا في شأن الاتفاق فلنما نستهدف في ذلك رضاء إخواننا السودانين ومصالحهم الحقة . ولقد وافقت جميع الأحزاب السودانية في ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ على نصوص المذكرة المصرية وعلى الأحكام التي وردت في مشروع الاتفاق الذي أشرف اليوم بتقديمه ، وطالما كان مقصدنا الأساسي من اتفاقنا هو أن نرؤد السودانين بالحكم الذاتي الكامل تمهيدا لمباشرتهم حقهم في تقرير مصيرهم ، فإن من العدل والواجب أن تكون وجهات نظرهم موضع التقدير وأن تحترم مشيئتهم .

أما النقطة الثالثة التي أود أن أشير إليها فتتعلق بالقائمة التي تتضمن ما أسمينموه سعادتك بالمسائل التي تدعى حكومة جلالة الملكة أنها تساهلت في شأنها مع الحكومة المصرية منذ بدء المباحثات بيننا في مسألة السودان ، ولقد رد الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية على ذلك ردا حاسما . والواقع أنه ليس ثمة شئ مما ورد بهذه القائمة يمكن أن يسمى بحق تساهلا ونحن نتكلم باسم السودانين وما سمي "تساهلا" ليس إلا في الحقيقة اعترافا بمشينة السودانين .

ولقد أغرتنى دراستى لمشروعكم عن الاتفاق المقدم يوم الإثنين ١٢ يناير على أن أضع قائمة بالمسائل التي تم الاتفاق عليها بيننا في مباحثاتنا السابقة والتي وجدناها اليوم قد عدلت أو غيرت أو ألغيت بمشروعكم . ومثال ذلك وظائف واختصاصات لجنة الحاكم العام والمادة ٦ (ج) ووظائف واختصاصات لجنة السودان وغيرها وغيرها . . . ولكنى لا أظن أن في وسعنا الوصول إلى اتفاق مشترك إذا ما اتبع هذا النهج .

وعندما بدأت المباحثات الحالية بين حكومتينا في شأن السودان كنا قد اتفقنا وآمل أننا مازلتنا كذلك على مبدأ تصفية الإدارة الثنائية حتى يستطيع السودان في آخر الأمر الوصول إلى الحكم الذاتي توطئة لتقرير مصيره في جو خالص محايد .

على أننا لم نكن نتوقع هذا الظهور المفاجيء لعرف ثالث على المسرح يعمل على استغلال الوظيفة الرسمية التي حمل أمانتها ، استغلالا مطلقا على وجه لا يمكن أن ينظر إليه إلا على أنه خيانه لروح واجبه الإدارى البحت .

ولقد ظلت الحكومة المصرية ترمق بأسف شديد ذلك المشهد الفاضح الذي لا شك في أنه ظل يجري زمنا ، وأعنى بذلك الهمة القعساء التي يبذلها بعض أعضاء الإدارة السودانية بغية صرفلة المباحثات الخاصة عن السودان والقضاء عليها .

ولقد أصدر مكتب الاستعلامات بالخرطوم النشرة المفروضة تلو النشرة في شأن الرحلة الحديثة التي قام بها مبعوثانا في السودان ولست أشك في أن سعادتكم توافقون على أن طبيعة هذه الرحلة تخرج عن اختصاص ذلك المكتب .

وفي ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أذاع كبير الموظفين الإداريين بالسودان كتابا دوريا رسميا هاجم فيه موقف الحكومة المصرية من المباحثات الجارية هجوما شديدا ، فهل كان يعبر بذلك عن وجهة نظر الحكومة البريطانية أم عن وجهة نظر الإدارة السودانية ؟

ولست أعلم أنه يمثل رسميا الجانب الأول كما أنه ليس في مركز يسمح له أن يتحدث رسميا باسم الجانب الثاني . وبصرف النظر عن أن حقيقة موقفه الرسمي باعتباره موظفا إداريا يجتنب أن يخشى أن يكون أعضاء المجلس التنفيذي بالسودان لم يصادقوا إطلاقا على وجهة نظره أو يشاطرونه إياها .

وكانه لم يرد بهذه المحاولات إلا دفع السودانيين إلى زيادة التشكك في النوايا الحقيقية لإدارة السودان ، ولست آمل إلا أن تسفر هذه الشكوك آخر الأمر عن عدم جديتها . ولكن الواقع يدل على أن بنور الشك قد بذرت وكان من جرائها أن طالبت الأحزاب السياسية السودانية ، حين وافقت رسميا على مذكرتها المؤرخة في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ بضمانات إضافية لإزاء الإدارة ومثال ذلك ما طالبت به في شأن قيادة قوة الدفاع السودانية .

وقد كانت سياسة الحكومة المصرية كما بينت مرارا تتونجى دائما الإعراب عن آراء السودانيين والدفاع عنها ولا يسعنا ونحن نقدم مشروعا عن الاتفاق إلا أن نضمن هذا المشروع أحكام الاتفاق الذي انتهت إليه الأحزاب السودانية في ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ .

ويحتفظ المشروع المصري ، فيما عدا ذلك وفيما عدا بعض المسائل الصغيرة الأخرى ، بجميع الأحكام التي تم الاتفاق عليها بين ممثلي الحكومتين المصرية والبريطانية سواء في الاجتماعات العامة أو في اجتماعات اللجان الفرعية .

إن موقف الحكومة المصرية والأحزاب السياسية السودانية والأغلبية الساحقة من زعماء قبائل الجنوب بالنسبة للسادة ١٠٠ من دستور الحكم الدائم وبالتالي من الأحكام المسائلة الواردة بالمشروع البريطاني للاتفاق هو موقف واضح صريح . وفي وقت من الأوقات كان موقف الحكومة البريطانية ذاتها ممثليا حقيقة مع أحكام المادة ٦ (ج) من مشروعنا عن الاتفاق ، إذ بدأت سعادتكم باقتراح نص لتلك المادة خلال اجتماعنا العام في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، ثم صيغت صياغتها الأخيرة خلال اجتماع اللجنة الفرعية في اليوم التالي .

وأني باسم مصر لأؤكد تأكيدا قاطعا إيماننا بأن وحدة السودان وديعة مقدسة ، وأنه يجب الإبقاء على سلامة هذه الوحدة ، فإذا شاطرنا حكومة المملكة المتحدة هذا الرأي ، كما أحب أن اعتقد ، فلنعمل إذن معا بنية صادقة ، وأكرر كلمة بنية صادقة ، حتى يستدير سبيلنا فنحقق ذلك الغرض .

وأرجو ألا تقصر الحكومة البريطانية اعتمادها على تقارير الإدارة السودانية فيما يتعلق بالمديريات الجنوبية . إذ قد تبين لمبعوثينا — خلال رحلتهم الأخيرة للمديريات الجنوبية — أن الإدارة تتعمد إبعاد كل من لا يشاطرها الرأي . وقد كان ثلاثة من أعضاء المجلس التشريعي المنحل حاضرين بمدينة جوبا عند وصول مبعوثي مصر إليها ولكن المبعوثين لم يقابلوا إلا واحدا هو الذي تقدمت به السلطات الإدارية ، ولما استطاع المبعوثان المصريان بعد ذلك بساعات قلائل مقابلة العضوين الآخرين تبين أنهما يؤيدان وجهة النظر المصرية تأييدا تاما وليس من شأن هذا الحادث ما يقنع مبعوثينا بحكمة الاعتماد على معاونو رجال الإدارة الذين يعملون على مناصرة جانب دون آخر في مسألة تخرج عن اختصاص واجباتهم الإدارية وروحها .

وإذا كانت الحقائق تشوه على من حضروا بأشخاصهم يتحورونها فما بالناس بجسامة هذا التشويه إذا اقتصر الاعتماد على مطالعة تقارير مكتوبة أو مبرق بها .

والواقع أن ثمت تقارير مهربة — إذا كانت جميع وسائل المواصلات بما في ذلك البريد والبرق خاضعة لرقابة السلطات الإدارية المحلية ، تدل على أن تدابير قاسية تتخذ ضد زعماء القبائل المحترمين وضد الموظفين السودانيين بالجنوب على السواء بسبب تأييدهم لوجهة النظر المصرية .

وإن الحكم الذي ذكرناه بالبند ٦ (ج) مع الضمانات الأخرى الخاصة بالمنصبين الوزاريين والمقاعد الثلاثة والعشرين في مجالس النواب والمقاعد الثمانية في مجلس الشيوخ إلى جانب المعيينين الآخرين كل ذلك كفيلا بتوفير الضمان الكافي حتى لا تجترأ أية حكومة سودانية من الآن فصاعدا على استغلال الجنوبيين وبذلك يتيمر لصوت الجنوب أن يسمع في الخرطوم والقاهرة ولندن وفي أرجاء العالم كله .

أما فيما يتعلق باستبقاء الحاكم العام لسلطاته الخاصة التي تمنحها له المادة ١٠٠ ومن ورائها سلطاته التقديرية المطلقة في أن «يعمل بحسب تقديره وحده» كما تقترح ذلك الفقرة ٤ من المادة ١٢ في الملحق الرابع من المشروع البريطاني ، فهذا ما لا يمكن أن تقبله

الحكومة المصرية أو الأحزاب السياسية السودانية أو جميع زعماء القبائل الذين أيدوا المذكرة المصرية أو الرأي العام العالمي ، إذ أن النتيجة الحتمية لذلك هي فصل المديرية الجنوبية الثلاث لا عن بقية السودان وحده ولكن عن مصر وعن المملكة المتحدة ذاتها وعن باقي العالم كله .

إن من شأن هذه السلطات أن تجعل من رجال الإدارة غير السودانيين القضاة الوحيدين والحكم الأخير في دكتاتورية مطلقة .

أما فيما يتعلق بلجنة السودان فإن حكومتى ترى ألا تقتصر واجبات تلك اللجنة على النظر في كيفية الإسراع بالسودنة فحسب كما هو مبين في الملحق الثالث من مشروعكم ، وإنما تعمل على إتمام السودان التي هي شرط أساسى لكفالة الجوار المحاييد للسودانيين حتى يباشروا حتى تقرير المصير . ونحن نعتقد أنه يجب أن يكون لهذه اللجنة كذلك سلطة إعادة النظر في الوظائف الحكومية المختلفة لتستطيع أن تبنى أية وظيفة غير ضرورية أو زائدة عن الحاجة يشغلها مصريون أو بريطانيون كما سبق أن فعلت ذلك إدارة السودان فيما يتعلق بالموظفين السودانيين وحدهم . وأما فيما يختص بوعود الإجراءات فنحن نتمسك بالأحكام التي تمت الموافقة عليها في مباحثاتنا السابقة .

وتمت نقط مهمة أخرى ونقط صغيرة يختلف فيها مشروعنا عن مشروعكم مثال ذلك مسألة سحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان ، وإغفال مشروع البروتوكول المقدم منكم موضوع عرض الاتفاق المبرم بين الحكومتين على البرلمان السودانى ، وكذلك التعديلات التي أدخلت على الملحق الأول الخاصة بمباشرة سلطات الحاكم العام في حالة غيابه ، والمادة ١٩ من مشروع نظام الحكم الذاتى . والواقع أن هذه الأحكام جميعها كان قد اتفق عليها بين الجانبين فأية إضافات وضعت فإنما تكون قد أدرجت بناء على طلب الأحزاب السياسية السودانية .

وكذلك نقط أخرى أرى من واجبي أن أثيرها وهي تتعلق بما قد قيل من أن إدارة السودان قد توسلت بالمادة ١٠٣ من مشروع دستور لم يتم التصديق عليه بعد لتنشئ وظيفتين جديدتين ، فهل كانت هذه محاولة للتأثير على مباحثاتنا أم كانت محاولة لوضعنا أمام " الأمر الواقع " ؟

وليس في وسعنا إلا أن نتمسك بتعديل المادة ١٠٣ على الوجه المبين بالملحق الرابع .

ونظرا إلى النشاط الذي تبديه إدارة السودان والذي ألححت إليه فيما تقدم فإن الحكومة المصرية ترى نفسها — مضطرة إلى رفض التعديل الذي تريده الحكومة البريطانية للسادة ٨٨ وترى أن تبقى على الوجه الذي صيغت به في الملحق الرابع .

ياحضرة السفير :

باسم حكومتى سامت سعادتمكم المشروع المصرى للاتفاق كما أوضحت حقيقة موقفنا وإني أعتبر مشروعنا صراحة لمشيشة السودانين ، كما أعاد توكيدها الاتفاق الموقع فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ ، وفى رأى أنه مشروع إنشائى وعملى . فإذا كما صادق النية فى الوصول إلى اتفاق يتشى مع مشيشة السودانين فإن الطريق إلى ذلك واضحة المعالم ، وأود أن أتق فى أن حكومة جلالة الملكة لن تتردد فى سلوكه ، ولا شك أن أمامنا فرصة عظيمة للتغلب على الصعاب ولتمهيد الطريق لتفاهم أتم بين حكومتينا .

واعتقد الحكومة المصرية أنه إذا ما أريد الوصول إلى تسوية سريعة لمسألة السودان فإن حكومة جلالة الملكة ستنظر فى الأمر من جانبها على ضوء وجهة نظرنا .

السفير البريطانى — أشكركم ياحضرة الرئيس ولا يمكن أن تتوقعوا منى أن أعاق على مشروعكم الآن وما من شك فى أنى لا أستطيع قبول تقدم لإدارة السودان ، ويبدولى أن أغراض كلا الحكومتين متطابقة فيما يتعلق بالحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان ، والخلاف القائم بين الحكومتين هو خلاف فى الأسلوب أكثر منه على المبدأ . وإنا لنعلم أن الحكومة المصرية تسعى إلى مصلحة السودانين قلبيا ونتوقع منكم أن تؤمنوا بأننا كذلك . وكلنا نسعى إلى زيادة رخاء السودانين ، فإذا تبادل الجانبان هذه الثقة سهل إيجاد حل للمسألة ، وإذا اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق ببعض نواحى مشروع الاتفاق فى رأى أنه يكون من حسن التصرف إذا لم نصل إلى اتفاق كامل ، أن يرجع فيما يتعلق بنقط الخلاف إلى السودانين أنفسهم . ومتى تمت لى دراسة مشروعكم فستطيع أن أعاق عليه بأسهاب . ومقصد الحكومة البريطانية فى هذه المسألة هو الوصول إلى اتفاق . وإذا لم تتمكن من الاتفاق على جميع الأحكام فى وسعنا أن نترك الأمر فى المسائل البارزة إلى البرلمان السودانى المنتخب .

أما فيما يتعلق بمسألة الجنوب فلا نزال نصر على أن المديرىات الجنوبية قلقة أشد القلق من ناحية وضعها . وقد اقترحنا أصلا أن تجرى انتخابات وأن تمثل الأحزاب السودانية وأن يكون للبرلمان السودانى كل السلطات فى دراسة مشروع الاتفاق .

وأظن أن الحكومة المصرية تتوخى الغرض نفسه . إنكم تريدون استشارة السودانين فإذا
رغب كلا الطرفين في ذلك فلماذا لا نرجع إليهم .

والآن هل نستطيع أن ننسحب لدراسة مشروعكم ؟

وهنا انسحب الجانب البريطاني لدراسة المشروع المصري للاتفاق ، ثم عاد بعده ٤ دقيقة .
رئيس الوزراء :

يا صاحب السعادة :

إن علاقتنا بالسودان لا يمكن مقارنتها مقارنة صحيحة بعلاقة السودان بأية دولة
أخرى . وما يجدر ذكره أن الحاكم العام يعين بمرسوم مصرى . وإذا تحدثنا عن
السودان فنحن نفعل ذلك باسم الشعب السودانى .

ولست أظن أن هناك بلدا يهتم برضاء إخواننا السودانين أكثر مما تهتم به مصر .
ولقد قطعنا الشوط كله لتحقيق أمانى السودانين واحترام مشيئتهم .

إن إشارة سعادتك إلى المادة ١٠٠ من مشروع نظام الحكم الذاتى ليس من شأنها
أن تلقى موافقة الحكومة المصرية . وأبدأ فأقول إن جميع الأحزاب السودانية قد وافقت
موافقة إجماعية على مقاطعة الانتخابات إذا قامت على أساس لا يتضمن المادة ٦ (ج)
من المشروع المصرى . وقد لقي اتفاق الأحزاب السودانية قبول وترحيب الملايين من
السودانيين الذين يترجمهم من أخصهما بالذكر زعيمى السودان الكبيرين السيد على الميرضى
والسيد عبد الرحمن المهدي وذلك إلى جانب الزعماء الآخرين بما فيهم أغلبية زعماء قبائل
الجنوب وهو ما سيتناوله الصاغ صلاح سالم بالتفصيل بعد لحظات .

وللحكومة المصرية بعض التحفظات بالنسبة إلى المسلك غير المحايد الذى جرى على
انتهاجه رجال الإدارة المحليين بالسودان والراجح أنهم سيظلون على سلوكه فى أثناء الانتخابات .
ووجود لجنة الانتخابات وبقظتها لا يكفلان دفع ذلك .

إننا إذا تحدثنا عن الانتخابات وفوائدها قبل أن يتم إصدار الدستور كان
ذلك بمثابة وضع العربة أمام الحصان ، كذلك لا تقبل الحكومة المصرية محاولة الجدل فى أن
المسائل التى تتضمنها المادة ١٠٠ من مشروع نظام الحكم الذاتى تعد من الأمور الداخلية
البحث ، بل أن مجرد إلقاء نظرة عارضة على هذه المادة تظهر فى وضوح صارخ أن للمسائل
التي تعنيها من خطورة الشأن ما يجعلها تمس وحدة السودان ذاتها مساسا مباشرا وهى الوحدة
التي تؤمن بها مصر إيمانا راسخا والتي وطدت عزيمتها على احترامها .

السفير البريطاني — لم أقصد القول أن العلاقات القائمة بين المملكة المتحدة والسودان وبين مصر والسودان هي العلاقات ذاتها إنما الذي أردت قوله هو أن أهداف المملكة المتحدة بالنسبة للسودان مثل أهداف مصر بالنسبة إليه. وأوافق أن العلاقات بين مصر والسودان هي مختلفة كل الاختلاف .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — أود أن أتحدث في مسألة الجنوب . . . أعترف بأن بعض الموظفين الجنوبيين في الإدارة السودانية يعارضون الاتفاق، ولكن موقف الإدارة يجعلنا نؤكد أنهم يدعون لهذه المعارضة بوجه من رؤسائهم وهم يرددون أنهم يخشون أن يجرموا من وظائفهم ولقد قرروا أنهم سمعوا هذا من رجال الإدارة لما قرروا أن وجودهم سيحفظ لهم هذه الوظائف وهذا الخوف لا وجود له فعلا في نفوس السودانيين .

ولكن هل يمكن أن نقبل تمثيل هؤلاء الأفراد للجنوب، وعلى أية حال فأمامنا موافقة الغالبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب على عدم قبول أى ضمان من الحاكم العام، والموافقة الإجماعية على وجهة نظر مصر مع الأحزاب السودانية وعلى رأس هذه القبائل قبيلة السنكا وتعدادها أكثر من نصف تعداد الجنوب وتقتطن في المديرية الجنوبية الثلاث، ولقد وافق على وجهة نظرنا زعماء هذه القبيلة أجمعين ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها في جميع المدن الرئيسية، كما وافق زعماء القبائل الأخرى مثل قبيلة اللاتوكا والباريا الخ .

ولقد قابلنا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة فوافق خمسة منهم على وجهة نظرنا ووقعوا على ذلك وهم الذين انتخبهم الإدارة البريطانية فيما مضى لتمثيل جنوب السودان في الجمعية التشريعية .

ولا يمكن تصور أن الغالبية العظمى من الجنو بين الذين يعيشون على الفطرة ولا يكادون يعلمون شيئا عما يدور حول هذه الموضوعات يعارضون، وهم فعلا لا يدرون شيئا إلا إذا حاول البعض دفعهم إلى ذلك ولا يوجد من يسيطر عليهم الآن سوى رجال الإدارة البريطانيين .

ولو خلصت نبات هؤلاء الرجال لأفهموهم الوضع الصحيح بدلا من دفعهم دفعا لمعارضة وجهة نظر مصر والأحزاب السودانية كما ثبت لنا ذلك بالدليل القاطع .

إنى أتصور دائما أن رأى للغالبية العظمى، وإذا رضخنا لرأى أفراد قلائل في الجنوب ضد رأى غالبية الزعماء الجنوبيين، وتوقعاتهم وموافقتهم تحت أيدينا، فلا نتصور أن يكون في هذا غبن شديد لا غالبية من هؤلاء السكان .

وإذا اتخذنا هذا المبدأ الخطير لسميحنا لأي أقلية في السودان في مكان آخر أن تفرض إرادتها على السودان، كله فمثلا إذا طاب سكان جهال النوبة في المستقبل مطابا ضد وحدة السودان وجب علينا الرضوخ له وتعريض السودان للتمزيق إلى عدة أجزاء .

وقد سبق أن سلمتم بحق السودان في الاستقلال عام ١٩٥٢ لو أراد ذلك السودانيون فكيف كان سيتحقق هذا الاستقلال مع الاعتراض بتضارب الرأي بين سكانه وطلب الحماية من موظفين أجنب .

وعلى أية حال فإن في عروضنا ضمانا لاي جزء في السودان، ولكن بدلا من وضع هذا الضمان في يد الحاكم العام وحده، وضع في يد الدولتين صاحبتى الشأن، فرفض هذا العرض يجعلنا نعتقد أن المقصود هو إخراج مصر كلية، مع أن مصر أشد حرصا من أى طرف آخر على ضمان حقوق الجنوب وسلامة وحدة السودان، ولا تقبل بحال ما أن يكون الضمان للموظفين الإداريين في الجنوب كما هو مفهوم من المشروع البريطاني .

وردا على موضوع عدم تمثيل الجنوبيين في اتفاقية الأحزاب، أقرر أن هذه الأحزاب لا تمثل شمال السودان فقط بل تمثل شمال وجنوب السودان معا، ويوجد في كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب، وعلى سبيل المثال بعض زعماء الدنكا والباريا في الحزب الوطنى الاتحادى والبعض الآخر في حزب الأمة وكذلك في الحزب الجمهورى الاشتراكى .

وكيف نتصور حكما ذاتيا يكون كل قرار يصدره البرلمان أو مجلس الوزراء خاضعا للرفض أو التعديل من الحاكم العام وحده وما فائدة هذا النظام البرلمانى؟ إن من المقطوع به أن معظم القرارات الإدارية والتشريعية والتنفيذية تمس السودان شماله وجنوبه، فكأننا جعلنا الحاكم العام فى الواقع حاكما مطلقا للجنوب، وبذلك يسمح له بالتدخل فى كل ما يمس الشمال لأن ما يمس الجنوب يمس الشمال كذلك كأي تشريع مالى مثلا .
وتم يخاف الجنوبيون فى الوقت الذى يصرف الشمال على الجنوب ملايين من الجنيهات كل عام .

وأخيرا فإن أوجه النظر إلى الضغط المروع من رجال الإدارة على الزعماء الذين وقعوا الاتفاق معنا فى كل يوم يجعل لنا البرق أدلة تثبته

ويكفى للتدليل على ذلك أن أحد الموظفين الكتبية فى أمادى بعد أن وقع معنا حضر فى الساعة الرابعة من الصباح الباكر باكيا لأن المفتش ضربه على وجهه وهدده بالفصل

إن لم يرفع توقيمه وفملا سمحت له بشطب توقيمه، وهكذا يستمر رجال الإدارة في الضغط على إرادة السكان في هذه المناطق .

السفير البريطاني - أود قبل إبداء أى تعليق أن أحصل على الخطاب الذى ألقاه الصاغ صلاح .

رئيس الوزراء - بكل تأكيد .

وزير الخارجية - كذلك نود أن نحصل على خطابكم الذى ألقيته يوم ١٢ يناير .

السفير البريطانى - كان ذلك الخطاب ارتجالا على أن لدى نقطة، وأستطيع أن أعدها كتابة . ولنعد الآن إلى مناقشتنا . مما لاشك فيه أنه من واجبى أن أرفض الاتهامات التى قيلت بشأن سوء نية إدارة السودان . فمن المستبعد أن يتدخل رجال الإدارة فى شئون الانتخابات لأنهم إذا فعلوا فستقع اضطرابات ؛ أما فيما يتعلق بخطاب الصاغ سالم فإننى لا أستطيع قبول النقد الذى وجهه إلى الموظفين البريطانيين فى الجنوب . وأوافق على أن هناك اختلافا شريفا فى وجهات النظر ، كما أوافق تماما على أن هذا كان يقع عنوا . ونريد كما تريدون أن نحفظ سلامة الجنوب . فإذا واصلنا هذه المباحثات بغية النجاح فيجب أن نسمى إلى ذلك وأن نتحدث بصراحة عن المشاكل الرئيسية للجنوب .

لقد فهمت أن الحكومة المصرية ترفض رفضا باتا أن تدرج المادة ١٠٠ فى قانون نظام الحكم الذاتى ؛ فإذا كان الأمر كذلك فنحن على استعداد لأن يرجع إلى البرلمان السودانى فى شأن هذه المادة إذا أصرت الحكومة المصرية على حذفها . وإنى مستعد لوضع صيغة أخرى بهذا المعنى إذا وافقت الحكومتان على أن يترك الفصل فى أمرها إلى البرلمان فى اجتماع مشترك للجانين . وينص قانون نظام الحكم الذاتى بدلا من المادة ١٠٠ على حكم يتعلق باجتماع المجلسين فى جلسة مشتركة للفصل فى ذلك . فإذا لم نستطع الاتفاق على إدراج تلك المادة يرفع الأمر إلى البرلمان .

الدكتور حامد سلطان - هل تريدون حذف الفقرة ٦ (ج) من الاتفاق والمادة ١٠٠ من قانون نظام الحكم الذاتى وعرض الأمر على البرلمان ؟

السفير البريطانى - نعم هو ما نريده ؛ وسأعرض مشروعها للمادة ١٠٠ نصه ما يلى :

المادة ١٠٠ - تحذف وتستبدل بالآتى :

يعقد اجتماع مشترك لمجلسى البرلمان فور انعقاده للنظر فيما ينبغى لإيراده مستقبلا من أحكام فى قانون نظام الحكم الذاتى بشأن المديرىات الجنوبية . ويبدى البرلمان رأيه

في ذلك باتخاذ قرار وفقا للحكم الوارد بالمادة ١٠١ التالية . ويرفع الحاكم العام هذا القرار الى الحكومتين على أن ترد كل منهما خلال شهر من تاريخ الإخطار الرسمي بهذا القرار . ويصدر الحاكم العام بعدئذ أمرا بتعديل قانون نظام الحكم الذاتي وفقا للقرار الذي اتخذته البرلمان ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلك .

الدكتور حامد سلطان — يبدو لي لأول وهلة أن هذا المشروع غير مقبول إذ أنه سيترك أثرا واضحا بأن اتفاقنا غير كامل وأن تمت مسألة مهمة لم تتم تسويتها بعد . وسيترتب على هذا الأثر هدم الاتفاق . ثم إن المشروع يعني أنه عقب انتخاب مجلسي البرلمان يجب أن يعقد فوراً اجتماعا مشتركا للناقشة في مسألة شائكة قد تفرق بين الشماليين والجنوبيين بدلا من توحيدهم ، ونحن نود كثيرا أن يجتمع البرلمان في جو صالح حتى يتم له تحقيق التعاون الكامل بين الجنوب والشمال ، بدلا من أن يبدأهما بمناقشات محتدمة في الأدوار الأولى من الحكم الذاتي مما قد يفسد الجو الصالح للتطور الهادئ الصحيح للجهاز البرلماني .

السفير البريطاني — أقدر تماما وجهة نظركم . أما المسألة الرئيسية الأخرى التي نشأت وواجهناها في دراستنا السريعة بعض الشيء لمشروعكم فهي مسألة السودان .

ونظن أنه أحرى بالجانب المصري أن يوافق على أنه يجب أن يكون لحكومة السودان رأى فيها أكثر مما لها في لجنة الحاكم العام . حكومة السودان هي المسئولة بالطبع عن إدارة البلاد ، ويجب أن يأخذ الحاكم العام بوجهة نظرها وأن يتأكد من أنها تطابق وجهة نظر مجلس الوزراء . وفي رأينا أنه يجب إبراز ذلك على صورة أوضح .

الدكتور حامد سلطان — لا يمنع مشروعنا مجلس الوزراء السوداني من إبداء آرائه فيما يتعلق بمسألة السودان . وهذا يطابق سياستنا التي ترمي إلى منح السودانين الفرص اللازمة لمباشرة الحكم الذاتي .

السفير البريطاني — أما المسائل الأخرى التي استرعت نظرنا فهي تتعلق بالقوات المسلحة ويجب أن أرجع فيها إلى حكومة جلالة الملكة . ولست أدري ماذا يكون وقع ذلك في لندن .

والمسألة الأخرى التي نتمسك بها هي مسألة الخدمة العامة فمن المستصوب إبعاد الخدمة العامة عن التأثير السياسي . وأود أن أعرف السبب الذي من أجله غيرتم وجهة نظركم وهذا تم المادة ٨٨ .

قائد الجناح حسين ذور الفقار — كان ذلك بسبب النشاط الذي أبداه الموظفون البريطانيون في الأسابيع القليلة الأخيرة .

السفير البريطاني — إذا وافقنا على تنفيذ السودان فكيف يستطيع الحاكم العام ممارسة سلطاته حين تمدلون المادة ٨٨ (١) .

الدكتور حامد سلطان — يمارس الحاكم العام سلطاته بالنسبة إلى الخدمة العامة من غير إخلال بقرارات لجنة السودان . أما فيما يتعلق بالحقوق التعاقدية القانونية لأعضاء الخدمة العامة فإن الحكم الذي ذكرناه بالمادة ٨٨ لا يتعارض مع الضمانات اللازمة لهذه الحقوق .

السفير البريطاني — انتقل الآن إلى مسألة حالة الطوارئ الدستورية . لقد خفضتم المدة إلى ٧ أيام في حين افترضنا في شأنها ٣٠ يوما . وما هو معروف من بقاء الجهاز الحكومي اعتقد أن السبعة أيام مهلة قصيرة .

رئيس الوزراء — هل نجعلها ١٠ أيام ؟

السفير البريطاني — فلتتفق على أن نجعلها ٢١ يوما .

الدكتور حامد سلطان — يجب إعادة النظر في مسألة حالة الطوارئ الدستورية وإعادة صياغتها .

السفير البريطاني — أخيرا فيما يتعلق بالبروتوكول الخاص بكفالة الحرية للبرلمان السوداني في مناقشة أحكام الاتفاق نود أن يبيى البروتوكول بمثابة اعتراف بالبرلمان السوداني .

الدكتور حامد سلطان — لقد حذفناه للأسباب التي أديناها في مناقشاتنا السابقة . ولسنا في حاجة إلى إثبات ذلك في بروتوكول خاص . فن المفهوم أن للبرلمان السوداني دائما الحق في إبداء رأيه في أية مسألة يرى النظر فيها وستحل الحكومة المصرية رأيه محل الاعتبار التام .

ولاريب في أن الحكومة المصرية كانت تتحدث فقط طوال هذه المباحث باسم السودانين .

ولقد استخلصنا بحجنا ووجهات نظرنا من الاتفاق الشامل الذي أبرم في ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ مع الأحزاب السودانية . وقد تم هذا الاتفاق بنية إرساء الأسس التي سيقوم عليها الحكم الذاتي . فإذا تم الاتفاق بين حكومتينا نهائيا فسيكون أمام السودان ثلاثة أعوام يمارس فيها الحكم الذاتي تمهيدا لتقرير المصير ، وليس من الصواب أن نشير بوجه مباشر أو غير مباشر إلى أن هذه الأسس التي ستعين على إنشاء عدد من اللجان الدولية

تكون موضعا للخلاف أو التنازع فتصرف اتقياه السودانيين عن الواجب العظيم الذى يواجههم . فلنضع الأسس مرة أخرى وأخيرة . إن السودان فى حاجة إلى الإحساس بأنه يسير على أرض ثابتة نحو المقصد الصحيح الذى يستهدفه ألا وهو الحكم الذاتى تهيئة لتقرير المصير .

السفير البريطانى — هناك مسألتان يتولى البرلمان بحثهما وهما الاتفاق والدمتور الذى سيوسم مستقبل السودانين .

وزير الخارجية — لقد ذكر الدكتور سلطان أنه يجوز للبرلمان مناقشة ما قد يراه وما قد يعنى له من رغبات ولكن لا يجب أن ندعو البرلمان إلى ذلك .

رئيس الوزراء — أخشى أن يؤدى النص على ذلك فى بروتوكول مستقل إلى اختلافات أخرى فى الرأى .

وزير الخارجية — قد يضطرب الأمر ومن الخير أن نسم بسعة الأفق فليس ثمة ما يمنع البرلمان من مناقشة ما يراه متصلا بمستقبل السودانين .

رئيس الوزراء — لقد تم لنا الأخذ بوجهات نظرهم ، فعلام إذن الرجوع إليهم من جديد؟ ولم لاترك الأمور على علاتها وهم أحرار فى بحث أمر إذا دعت الحاجة إليه .

الدكتور حامد سلطان — ليس فى نظام الحكم الذاتى أو الاتفاق وملحقاته أية أحكام تمنع البرلمان السودانى من المناقشة فى أمر يرى ضرورة المناقشة فيه .

رئيس الوزراء — هل لى أن أذكر سعادتكم بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وكيف كان مصر بازاء ذلك التصريح؟ إنكم لم تعنوا كثيرا باستطلاع رأى مصر .

السفير البريطانى — إن عقدة المسألة كلها كما يراها الجانب المصرى هى أنه يجب أن تكون لجنة السودان هئية مستقلة . ونحن نتوق إلى الإسراع بالسودنة ولكننا لا نريد أن نرى الإدارة تتحطم إذا غالينا فى الأمر ، والهيئتان الوحيدتان المختصتان للفصل فى ذلك هما حكومة السودان والبرلمان . وإن السودان ليدى بكثير إلى ذلك الطواز من رجال الإدارة . ولست أرى أنه سيكون من نتيجة استقدام موظفين دوليين إلا الإضرار بالإدارة . وسيحتاجون إلى زمن طويل حتى يتم لهم الإلمام بما حولهم وذلك لافتقارهم إلى معرفة لغة السودان . أما إذا اقتنعت حكومة السودان والبرلمان ومجلس الوزراء بضرورة وجودهم فذلك من شأنها . ونرى أن هذه مسألة يجب أن يدت فيها السودانيون أنفسهم .

وخير لنا أن نأمن العثار بترك الأمر في ذلك للسودانيين وخدمهم .

رئيس الوزراء — إننا نؤمن بأن إجراء تقرير المصير يجب أن يتم في جو محايد بعيدا عن تدخل جميع الموظفين الأجانب . ويجب بادئ ذي بدء أن نتأكد كل التأكد من عدم وجود أى تأثير أجنبي .

الدكتور حامد سلطان — لقد افترضنا في مشروعنا أن حق تقرير المصير يجب أن يباشر في جو محايد ، وأظن أنكم ستوافقون على أن من حقنا أن ننص على أن السودانيين سيباشرون حق تقرير المصير في جو محايد كامل . ولاشك أن وجود الموظفين البريطانيين سيقضى على حرية هذا الجو وحياده .

وستعمل لجنة السودان على سودنة كل ما تستطيعه من الوظائف خلال فترة الانتقال فإذا بقيت بعد ذلك بعض الوظائف القليلة وجب علينا أن نشغلها بعناصر محايدة . وأود بهذه المناسبة أن أوجه نظركم إلى ما قيل من أن الحاكم العام قد عين موظفين بريطانيين بمكتبه ونحن لا نريد أن نحيل الإدارة إلى إدارة بريطانية ولكننا نتطلع إلى سودنتها .

السفير البريطاني — فيما يتعلق بملاحظتكم أقول إن أحد هذين الموظفين قد عين للرجوع إليه في الشؤون الخارجية . ولا يوجد في الوقت الحاضر سوداني يصلح لشغل هذا المنصب ، ثم إن للحاكم العام الحق بمقتضى المادة ١٠٣ في إجراء هذه التعيينات بمكتبه .

مستر باروز — لقد تم ذلك لوضع الجهاز اللازم وفي انتظار النظام الجديد .

الدكتور حامد سلطان — كان سير روبرت هاو إذا لم تمنحني الذاكرة من كبار موظفي وزارة الخارجية قبل تعيينه حاكما عاما للسودان . فمن العبث بالنسبة له أن يكون له مستشار في الشؤون الخارجية . ثم إن المادة ١٠٣ لا تعدو أن تكون نصا في مشروع قانون نظام حكم ذاتي لم يتم نشره بعد .

وزير الخارجية — يبدو لي أننا أقرب إلى الاتفاق فيما يتعلق بهذه النقطة عنا في أى نقطة أخرى ، فأتم تقولون بالإسراع بالسودنة ونحن نقول بإتمامها . وليس الخلاف كبيرا إلى الحد الذي يبدو للبعض منا . ولأغلب كبار الموظفين البريطانيين نواب عنهم من السودانيين ممن يستطيعون العمل في الفترة المحددة وسيكونون أهلا لتولى الإدارة . وثمت مثل لذلك في هيئة الأمم المتحدة فقد وصل موظفوها إلى درجة باهرة من الكفاية فإلبث جهاز العمل فيها أن انتظم في أقل من ستة أشهر .

السفير البريطاني — يبدو لي يا حضرة اللواء أن جانبنا كبيراً من مباحثاتنا يتناول ما سيحدث بعد ثلاثة أعوام ، فهلا نستطيع أن نقصر البحث على ما يدور الآن ؟ وهلا نستطيع الاتفاق على أن نعهد إلى لجنة دولية ببحث هذا الموضوع قبل حلول الوقت الذي يتعين فيه إيجاد الجو الحر المحايد ؟

الدكتور حامد سلطان — إن لجنة السودان هي هيئة دولية كذلك ، ومما يخالف طبيعة الأشياء إيجاد هيئة دولية جديدة مماثلة في خلال ثلاث سنوات تعطى نفس السلطات التي نقترح منحها للجنة الأولى . ولماذا لا نمنح اللجنة الأولى السلطات التي نقترح الآن منحها للجنة الثانية .

السفير البريطاني — في رأينا أنه لا يجب أن يكون للجنة السودان سلطة مستقلة تمكنها من فرض نتائج بحثها على السودانيون دون الرجوع إليهم . ومن أجل ذلك اقترحنا إيجاد لجنة دولية محايدة لا يدخلها أى عضو مصرى أو بريطانى . وهذا الاقتراح من عندى وهو يتفق مع وجهة نظر اللواء .

رئيس الوزراء — ولماذا لا نعين منذ الآن موظفاً سودانياً إلى جانب كل موظف بريطانى كبير حتى نستطيع إعداد العدد اللازم من الموظفين السودانين عندما يحين الوقت .

الدكتور حامد سلطان — إن كل ما يهمنا هو تهيئة الجو الحر المحايد الخالص لتقرير المصير ، وهذا ما لا يمكن الوصول إليه عملياً مع وجود موظف مصرى أو بريطانى واحد فى السودان وقت تقرير المصير . لقد استأثر البريطانيون بجميع السلطات فى السودان خلال الأربعة والخمسين عاماً الماضية عن طريق موظفيهم بإدارة السودان ، وقد تمكنوا من أن يكون لهم تأثير هائل بحيث لا يمكن تقرير المصير فى جو حر محايد مع وجود الموظفين البريطانيين هناك .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — هناك تقرير للدكتور مارشال عن إدارة السودان . وهو يقول إنه يمكننا التخلص من عدد كبير من حكام الأقاليم وأن نلغى ٢٣ وظيفة من وظائفهم ومن وظائف نوابهم دون أن يشل ذلك سير الإدارة .

مستر باروز — تم ذلك فعلاً فى أحوال كثيرة .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — وثمت نقطة أخرى خاصة بالأمورين فأغابهم بحمل نفس الشهادة أو المؤهل الذي يحمله نائب حاكم الإقليم ، فإذا عين مثلا نريجان من الجامعة أحدهما سوداني والأخر بريطاني فإن البريطاني يعين في مركز نائب حاكم الإقليم في حين يعين السوداني بوظيفة مأمور ، ولا بد له من خدمة عشر سنوات حتى يبلغ منصب نائب حاكم الإقليم ، وما يذكر كذلك أن نواب حكام الأقاليم حين يكونون من البريطانيين يظلون دواما في حاجة إلى شخص يعاونهم في الاتصال بالسكان . وهناك كذلك نحو سبعة أو ثمانية من أعضاء المحكمة العليا وكبير القضاة نفسه يحمل شهادة في الزراعة وقد تمرن سنة واحدة في القانون بالنجارة وكان مساعدا لحاكم الإقليم ثم حاكم إقليم لمدة عشر سنوات ومن السهل أن نجد عددا من القانونيين السودانيين يحلون محل البريطانيين .

السفير البريطاني — هذه مسألة تتولى لجنة السودان بحثها ولكن ما أتمسك به هو أنه ليس للبرلمان ولا للحكومة شأن بلجنة السودان .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — إذا أردتم إلزام الحاكم العام بمشاوره الحكومة فيما يتعلق بتوصيات لجنة السودان فلا اعتراض لنا على ذلك .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — لا نستطيع إجراء تقرير المصير مع وجود موظفين بريطانيين .

مستر كرزويل — هل في الإمكان إيجاد لجنة للسودنة تتولى القيام بالواجبات التي تريدونها ، وأخرى دولية محايدة لا يكون من بين أعضائها مصري أو بريطاني .

الدكتور حامد سلطان — يهمني جدا أن أتبين اعتراضاتكم في شأن لجنة السودان . هل ينصب على تكوينها أم على سلطاتها .

مستر كرزويل — بل على العمل المضاعف الذي يجب عليها أدائه .

الدكتور حامد سلطان — وعلى فرض أن هناك عمالين يجب أدائهما فإن اللجنة السودنة الكفافية الخاصة للقيام بهما ولاسيما إذا كان العمال متصفاين وكان أحدهما يعتمد على الآخر .

السفير البريطاني — هناك اختلاف أساسي بين وجهات نظر الجانبين . أما يمكن أن نترك الشأن في ذلك للسودانيين ؟

رئيس الوزراء — لماذا لا يوضع برنامج عن تطورات السودان وتأتي اللجنة إلى هنا لتبحثه معنا .

سسر باروز — إن الهيئة الوحيدة التي تلم بمخارج البلاد الإدارية هي الحكومة .
الدكتور حامد سلطان — هل تقترح أن يقوم مجلس الوزراء بذلك بنير أن تكون
هناك لجنة للسودنة ؟

مستر باروز — ولم لا ؟

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — أخشى أن يؤدي ذلك إلى جعل السودنة
مناخعة للتأثيرات السياسية .

وزير الخارجية — يبدو لي أن رأى البريطانيين أنه حتى ولو لم تم السودنة في بحر
ثلاثة أعوام جاز لنا الاحتفاظ ببعض الموظفين البريطانيين أو المصريين ؛ لأنه من حقكم
أن تشعروا مصالحكم ولكن ذلك يضعكم في موقف لا يتمدون عليه ، إذ نظن بكم أنكم تشاؤون
البقاء في السودان . ويمكن تلخيص موقفنا على الوجه الآتي .

نحن لا نستطيع أن ننالي إذا قلنا بوجود إتمام السودنة في بحر ثلاث سنوات وأن
يجيء جوهر مجاهد لتقرير المصير . وإذا وضعنا برنامجا للسودنة فذلك لا يعني أننا سلبنا
سلطات لجنة السودنة .

وأنا لا أقبل التسليم بأن لجنة السودنة ستؤدي عملا مزدوجا ولست أظن أن هناك
تعارضاً في ذلك وليس الخلاف في الحق كبيرا وإنما سيؤدي اقتراحكم إلى طريق شائك خطير .

السفير البريطاني — فيما قدموه شرح كاف لنظريتيكم ونظريتنا ويظهر أن بعض الشك
يساوركم من ناحية السودنة .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — من أين جاءكم المعلومات التي تجعلكم تتسكون بموقفكم
فيما يتعلق بالسودنة ؟ إن الأحزاب السياسية الرئيسية والرأى العام كله قد أجمع في خطب متعددة
كما أبدت الصحافة كذلك بما أقدمنا بأن ما يطلبه السودانيون هو الذي نقوله الآن فعلام
الفكرة إذن في ترك مثل هذه المسائل للبرلمان الجديد ليفصل فيها ؟ هل تستطيعون أن تبينوا
لنا من أين جاءكم هذه الفكرة الجديدة ؟ نحن نقول أننا استقمنا معلوماتنا من هذا الحرب
أو ذاك فهل في وسعكم أن تقولوا لنا من من السودانيين يؤيد وجهة نظركم ؟ اعطونا مثلا
واحدا فحسب . إنما نحن نعبّر عن وجهات نظر الأحزاب السياسية المختلفة وزعماء القبائل
في السودان دون أن نحور فيها أو ننتقص منها . فهل في وسعكم أن تقولوا لنا عن آراء
من تعبرون الآن ؟ وهل في السودان أحد يؤيدكم ؟

السفير البريطاني — لا أستطيع أن أشير إلى سوداني واحد يقول ما يعارض قولكم ولكننا نبحث في اتفاق يعقد بين حكومتينا في شأن طرف ثالث .

رئيس الوزراء — وإذا فرضنا أن السودانيين يريدون إتمام السودان وتقرير المصير الآن .

السفير البريطاني — لا يمكن لنا أولكم إرفاقهم على غير ذلك إذا شاءوا هذا .

رئيس الوزراء — من رأي أن نضع برنامجا للسودنة خلال فترة الثلاث سنوات

المنصوص عنها .

(ثم استؤنف الاجتماع بعد تناول طعام الغداء) .

السفير البريطاني — هل لي أن ألخص الموقف ؟ أما فيما يختص بالجانب فإتم بصدد

دراسة مشروعنا الجديد .

وأما فيما يختص بالسودنة فإن مصر لا توافق على أن يترك للبرلمان السوداني أمر

الفصل فيما إذا كان في الإمكان الوصول إلى السودان الكاملة خلال فترة الانتقال أولا .

وندد طلب إلى أن أرجع في ذلك إلى حكومة جلالة الملكة فإذا وافقت على هذا الرأي

كوجهة نظر فلست أدري كيف يمكن تنفيذه عمليا . وأنتم تصرون على وجوب إخراج

جميع الموظفين المصريين والبريطانيين من السودان وقت تقرير المصير، ومن واجبي أن أرجع

في هذا الطلب إلى لندن باعتباره نقطة أساسية ولا أستطيع أن أتنبأ برد حكومتى في شأن

ذلك . وبفرض موافقة الحكومة البريطانية على إنهاء السودان في ثلاث سنوات، فهل تصر

الحكومة المصرية على أن تكون هيئة السودنة هيئة مستقلة ؟ أو هل توافق على أن يكون

البرلمان السوداني ومجلس الوزراء هما الحكم في أي شيء يتخذ في هذا الصدد . كما أنه لا يجب أن

نجعل لقراراتها التغلب على قرارات مجلس الوزراء السوداني والبرلمان لأننا نحب أن تكون

لقرارات مجلس الوزراء والبرلمان الغلبة على قرارات لجنة السودنة

وزير الخارجية — هل أفهم أنه إذا لم تتم السودنة خلال ثلاث سنوات كانت لقرارات

مجلس الوزراء والبرلمان الغلبة .

السفير البريطاني — يكون القرار في ذلك للبرلمان إذ يصعب أن نجعل لأحد الغلبة عليه .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — يبدو أنكم تقترحون أن يكون البرلمان أو أي هيئة دولية

هو الحكم الأخير فيما يتعلق بتهيئة الجوانح الحرا المحايدين لتقرير المصير أو عدم تهيئته ، وأخشى

أن تكون هذه مسألة تمس مصر أكبر المساس ، فالجمعية التأسيسية ستختار بين الاستقلال

أو الاتحاد مع مصر . والاتحاد مع مصر قد يقضى عليه بأغلبية صوت واحد ، وقد تأتي أغلبية هذا الصوت عن تأثير رجل من رجال الإدارة لجأ إلى الضغط على دائرة انتخابية واحدة ، ومن أجل ذلك لا نستطيع أن نتصور إمكان توفير جو محايد قبل أن تتم سودنة جميع الإدارة ، إذ أن موظفا بريطانيا واحدا يستطيع أن يؤثر على حرية الانتخابات في دائرة عمله ، وصوت واحد قد يكون الصوت الفاصل في مستقبل مركز السوان .

رئيس الوزراء — أقتراح أن تتم السودنة على مراحل فتمثلت السودنة في كل عام ومن المهم أن تتم السودنة تدريجيا ستة بعد ستة .

وزير الخارجية — يجب أن نضع خطوطا عامة لعملية السودنة دون أن ندخل في تفاصيل كبيرة .

الدكتور حامد سلطان — لم أفهم موقفكم ؛ هل تريدون أن نعدل تكوين لجنة السودنة ؟

السفير البريطاني — كلا . إنها مجرد مسئولية لجنة السودنة أمام البرلمان .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — إذا لم تكن اللجنة هيئة مستقلة استطاع الحاكم العام أن يعطل أى قانون بحجة أن الأمر يمس الخدمة العامة .

مستر باروز — لا يصعب وضع صيغة مناسبة .

السفير البريطاني — إن وظائف واختصاصات لجنة السودنة تعد عنيقة حتى بالنسبة إلى السودانيين . فهل ترون تعديل الفقرة الثالثة ؟

الدكتور حامد سلطان — إن ما نحتاج إليه حقيقة هو الجو المحايد ونحن نصر على وجوده ، وليست المسألة مسألة التخلص من الموظفين البريطانيين بقدر ما هي كفالة الجو الحر المحايد الواجب لتقرير المصير .

السفير البريطاني — إن الخلاف الاسمي بيننا هو أنكم تقولون إنه لا يمكن ممارسة تقرير المصير إلا باخراج جميع الموظفين المصريين والبريطانيين ونحن نرى أن في الإمكان ممارسته مع وجودهم .

مستر كرزويل — أريد أن أشير إلى المادة ٨٨ من الملحق الرابع الخاصة بالخدمة العامة .

السفير البريطاني — هل أتم مستعدون إلى إضافة سلطات معينة إلى المادة ٨٨ .

الدكتور حامد سلطان — نحن على استعداد للنظر في ذلك إذا اتفقنا على سلطات
لجنة السودان .

السفير البريطاني — ما هو اعتراضكم على مشروعنا ؟

قائد الجناح حسين ذو الفقار — حتى تستطيع لجنة السودان أداء عملها يجب أن تزود ببعض
السلطات ، وإذا منح الحاكم العام سلطات غير محدودة وفقا للمادة ٨٨ فإنه يستطيع همزهم على
منع سودنة أية وظيفة هامة ، كما أنه يمكن تعطيل عمل جميع لجنة السودان . ولذلك يجب
أن نتفق أولا على سلطات لجنة السودان قبل أن تحدد أنواع السلطات التي تترك للحاكم
العام ، ومن الواجب ألا يكون هناك اصطدام بين السلطات . ونحن نوافق على أنه يجب
أن يكون للحاكم العام السلطة اللازمة لضمان الحقوق التعاقدية . وهذا ما يمكن الوصول
اليه عن طريق التعويض المالي ، فلماذا إذن نخوله سلطة في هذا الشأن على الإدارة وعلى
الأعمال التنفيذية ؟

السفير البريطاني — هل يجعلون سلطات الحاكم العام بمقتضى المادة ٨٨ مشروطة
بإعادة النظر في سلطات لجنة السودان .

الدكتور حامد سلطان — هو ذلك . إن كل ما يهنا هو مصالح السودانيين وتهيئة
الجو الصحيح للمحايد لتقرير المنصير .

(٨) محضر عن الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء

يوم الجمعة الموافق ٦ فبراير سنة ١٩٥٣ الساعة ١٢ مساء

الحاضرون

حضرة رئيس مجلس الوزراء اللواء أر كان
الحرب محمد نجيب
حضرة الدكتور محمود فوزي
حضرة قائدا جناح حسين ذو الفقار صبري
حضرة الصحاح أر كان الحرب صلاح سالم
حضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان
حضرة الأستاذ نبي زين العابدين حسني
حضرة صاحب السعادة مدير الفيسيتفنون
حضرة صاحب السعادة مسر م. ج كزويل
مسرر. باروز

السفير البريطاني — لقد افتتحتم الاجتماع السابق ببيان وسأدلى بيان كذلك في هذا الاجتماع :

قدمت الحكومة المصرية في الاجتماع العام السابق الذي عقد في ٢٨ يناير مشروع اتفاق بشأن السودان ، وقد كان هذا المشروع موضع دراسة مستفيضة منذ ذلك التاريخ لا في الجان الغربية في القاهرة فحسب ، ولكن من جانب حكومة جلالة الملكة في لندن أيضا . وسأقدم اليوم إلى حضراتكم مقترحات أخرى بغية الوصول إلى تسوية المسائل الرئيسية المختلف عليها بيننا .

٢ — باغت مباحثاتنا في شأن مستقبل السودان مرحلة حاسمة . وهي نتيجة خطة بدأت عام ١٩٥١

إن قانون الحكم الذاتي الذي تستند إليه مباحثاتنا يقوم على أساس تقرير اللجنة المؤلفة من سودانيين برئاسة بريطاني ، وقد تولت هذه اللجنة دراسة الحكم الذاتي للسودان برمتة زهاء ستة شهور ، ثم ناقشت بعدها الجمعية التشريعية في يناير سنة ١٩٥٢ تقرير تلك اللجنة ، وبعد ذلك أعد مشروع قانون على ضوء تلك المباحثات ، تم بحث الحاكم العام مرة أخرى هذا المشروع بحثا شاملا ، ووضع المجلس التنفيذي في شهر مايو سنة ١٩٥٢ صيغته النهائية التي رفعت إلى الحكومتين البريطانية والمصرية .

٣ - وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية السابقة حين ألفت الاتفاق الشان في أكتوبر سنة ١٩٥١ قد غيرت موقفها وادست الأساس القانوني لدوام الاشتراك في إدارة السودان ، بالرغم من هذا كله فإن حكومة جلالة الملكة قبل أن توافق على إصدار هذا القانون ، قد أظهرت مقدار الأهمية التي تعلقها على ضمان تعاون الحكومة المصرية الحالية ، وذلك بدعوتها للاشتراك معها في إقرار القانون الجديد الذي يمثل مرحلة ختيرة في تاريخ السودان ومع أن حكومة جلالة الملكة - بعد أن لم تتصل بها الحكومة المصرية - قد أخطرت الحاكم العام في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢ برغبتها في الإسراع بإصدار ذلك القانون حتى يستطيع السودانيون اختيار الحكم الذاتي في الشهرين التاليين ، والشروع في التمهيد لتقرير المصير في السنة التالية إذا أرادوا ذلك ، إلا أنها رحبت بإصدار مصر لتجديد تعاونها معها في السودان حين أهربت عن نيتها مشاركة حكومة جلالة الملكة في دعوة السودانيون على تقرير مستقبلهم .

٤ - ويمكن القول إن مباحثتنا قد بدأت من هذه النقطة ، ثم ظلت طيلة الشهر الثلاثي التالية ، ونحن أشد ما نكون أسفا لهذا التأخير ، فقد كانت الحكومة البريطانية تنتوى أن يكون للسودان برلمان وحكومة من الآن ، كما أنها كانت تأمل مخصصة أن يصبح السودان قادرا على استكمال استقلاله في نهاية عام ١٩٥٣ .

٥ - على أن مذكرة الحكومة المصرية قد أدخلت تعديلات خطيرة على النظام الذي كانت الجمعية التشريعية ترجوه ، ولذلك فلم يكن مفر من إطالة أمد المباحثات ، حتى يمكن وضع هذه المذكرة في صورة اتفاق يعقد بين حكومتينا .

٦ - وما هو جدير بالذكر أنه كان من المرجح كثيرا أن يكون الآن تمت برلمان يمثل السودان تمثيلا كاملا ، لو كان قد أخذ بالمقترحات التي قدمتها حكومة جلالة الملكة أصلا ، على أن الانتخابات المزمع إجراؤها قد أرجئت استجابة لرغبة الحكومة المصرية ، كما بذلت جهود للالتقاء بوجهة نظرها ، وقد قطعنا شوطا بعيدا لتحقيق هذه الغاية فلم يبق من المسائل المتعلقة بيننا سوى مسألتين من الأهمية بمكان ، هما مسألة الضمانات اللازمة لمديريات الجنوب ، والحالات التي يحل فيها رجال الإدارة السودانيون محل الموظفين البريطانيين ويشغلون بعض الوظائف في جميع أرجاء السودان .

٧ - على أنه لم يكن مناص من توقف المباحثات ، لكننا نرى تشكيل لمتنى الانتخابات والحاكم العام قبل الشروع في الانتخابات خلافا لرأي الحكومة المصرية ، كل أولئك إذا لم تقض الضرورة بتأجيل هذه الانتخابات إلى فصل الخريف ، وهو ما تعلق من أجله .

الحكومة البريطانية ، إذ يجب أن تم الانتخابات قبل الأسبوع الأول من شهر مايو أو في حوالى هذا التاريخ ، نظرا ل حلول شهر رمضان وسقوط الأمطار في مساحات شاسعة في السودان .

من أجل ذلك كان التعجيل في الوصول إلى اتفاق ضروريا ، وإني أود أن أستحث الحكومة المصرية — حرصا على مصابحتها الخاصة — ألا تدخر في سبيل الوصول إلى مثل هذا الاتفاق ، فإنه إذا تبين للسودانيين أن لا مناص من انتظار الحريف ليتم لهم انتخاب برلمان يمثلهم ، فلا شك أن سيدور بخلد هم أنه لولا تدخل الحكومة المصرية لتم لهم في يناير من هذا العام وجود الهيئة التشريعية التي يريدون .

٨ — وإني لمفتنع بأنه إذا تعذر الوصول إلى ما ننشد من اتفاق عاجل ، فستفقد الفرصة من أيدينا . ولذلك أهيب بالحكومة المصرية أن تولى المقترحات التي أبدتها ماهى أجل له من العناية ، وأن تدبر أن هذه الفرصة قد لا تعود . ولقد خطت حكومة جلالة الملكة منذ ٢ نوفمبر خطوات واسعة للالتقاء بوجهة نظر الحكومة المصرية . وأن مقترحاتنا الحالية سخية ومعقولة . وفي رأي أن العالم كله سيرى أن هذه المقترحات هي أقصى ما تستطيع حكومة جلالة الملكة أن تذهب إليه دون المساس بمصالح السودانيين .

٩ — لاحظت حكومة جلالة الملكة عند اطلاعها لأول مرة على المشروع المصرى المؤرخ في ٢٨ يناير أنه قد أغفل مسألتين حيويتين :

- (أ) سلطة الحاكم العام فيما يتعلق بضمان الحقوق التعاقدية الخاصة بالخدمة العامة .
- (ب) تخويل البرلمان السودانى حق بحث الاتفاق وإبداء الرأى فيه ، وهو رأى يجب أن تحله الحكومتان محل الاعتبار .

وترى حكومة جلالة الملكة بصفة عامة أن المشروع المصرى قد حاد عن طريقه ، فحطم من مركز الحاكم العام والخدمة العامة . ولكن المباحثات التي قامت بها اللجنة الفرعية منذ اجتماع العام السابق عاونت كثيرا على تدارك تلك المسألة ، وما دام قد تم وضع الأساس على هذا النحو فيسعدنى التنويه بأننا قد أصبحنا على ما يبدو تقسما كبيرا في المسائل الثانوية .

١٠ — وإني أود أن أبدأ في اجتماع اليوم ببحث الموضوعين الهامين واللذين لا زالا بدون حل ، وهما موضوعا الجنوب والسودنة ، ففيا يختص بالجنوب لا يسعنى إلا أن أقرر أن الحكومة المصرية لم تقدر في الماضى حاجات السودانيين الجنوبيين حق قدرها ،

ويؤسفني أن الذي دفع الحكومة إلى سلوك هذا المسلك هو الشك الذي لا مبرر له في نوايا الحكومة البريطانية . وقد يكون سره هذه الشكوك ، محاولات مغرضة خاطئة تلققتها مصر عما بذلناه من جهد في ربط جنوب السودان بشماله ، فكان يؤدي ذلك إثارة مخاوف الجنوبيين وإفساد كثير من عملنا المفضي الصير .

١١ - إلا أنني رغبة في الوصول إلى اتفاق مع الحكومة المصرية إقترحت في ٢٨ يناير ١٩١٤ في الحقيقة منتصف غاية الإنصاف ، فهو يرمى إلى أن يترك للسودانيين أنفسهم أمر الفصل في هذه المسألة ، وقد كانتني حكومة جلاله الملكة أن أجدد اليوم هذا الاقتراح ، وأن أقدم في الوقت نفسه باقتراح آخر يستهدف نض الخلاف المستحكم القائم بين حكومتينا ، وإن أسلم الآن لحضرتكم مشروعاً يتضمن هذين الاقتراحين .

١٢ - ثم انتقل الآن إلى الموضوع الآخر وهو السودان : إن حكومة جلاله الملكة قد عارضت دائماً في الإسراع بالسودنة لما كانت تراه من وجوب إحلال رفاهية السودانين المكان الأول . وفي رأيها أن السودانين لا يريدون الاستغناء عن خدمات رجال الإدارة البريطانيين على أي وجه يؤدي إلى المساس بحسن إدارة السودان . وإذا كانت الأحزاب السودانية قد وافقت على المقترحات المصرية الخاصة بهذه الناحية ، فإنما فعلت ذلك لتستفيد من وعد الحكومة المصرية لها أن تمنحها حتى تقرير المصير .

١٣ - ومن ناحية أخرى قد أبدت الحكومة المصرية رغبتها في أن توفر بحق "جوا محايداً" لتقرير المصير ، وادعت أن من شأن بقاء الموظفين البريطانيين عرقلة لتوفر هذا الجوا . وإنما إن كنت لأسلم بهذا الادعاء إلا أن حكومة جلاله الملكة يهملها كثيراً ألا يتعرض اختيار السودانين بحال إلى أي مؤثر ، وسأذكر لكم في الوقت المناسب التدابير التي تقترحها الحكومة البريطانية لتحقيق هذه الغاية .

١٤ - ولقد أشرت مراراً إلى الأخطار التي قد تترتب على تنفيذ مقترحات الحكومة المصرية . ولم تغير حكومة جلاله الملكة رأيها في هذا الصدد بأي حال ، إلا أنها مع ذلك تقرر أن أهمية عقد اتفاق بريطاني - مصري في شأن السودان لمصلحة السودانين ترجيح اعتبارات كثيرة أخرى ، وهي على أتم الاستعداد للوفاق على المقترحات المصرية في شأن سودنة الإدارة بشرط جوهرى .

١٥ - وهو أن تكون تدابير تقرير المصير بجملة وتفصيلاً ، وخلق الجوا الحر المحايد خاضعة جميعها إلى إشراف دولي . بحيث يعهد - في الوقت المناسب - إلى نوع من

اللجان الدولية بحجاب ما يعهد إليها به من المسائل الأخرى بحث السودان على ضوء مقترحات لجنة السودان ، وكذلك ما يبديه البرلمان السوداني من آراء وأن تقبل حكومتنا ما توصي به هذه اللجنة .

١٦ — كذلك تنظر هذه اللجنة في اقتراح الحكومة المصرية بشأن تعيين موظفين محايدين في إدارة السودان ، وقوة الدفاع السوداني والبوليس ، وفي بعض الهيئات الأخرى كقيادة القوات المسلحة السودانية ، مما قد يكون في وجودها مساس بتهيئة الجو الحر المحايد . وفي رأينا أن هذه المقترحات غير عملية بالمرة لأنها تقوم على عدم إدراك أحوال السودان . ومع ذلك ففي وسع اللجنة الدولية التي أشرت إليها أن تبدى ما تراه من التوصيات في شأن تعيين موظفين تحقيقاً لمهمتها في الإشراف على تهيئة جو حر محايد . وستجدون أننا قد أدخلنا التعديلات اللازمة الخاصة بهذه المسائل في مشروع معتدل أسامه لكم عند انتهائى من ملاحظاتي .

١٧ — ولعل ما أبدته حكومة جلالة الملكة من التساهل في هذه المسائل كلها يزيل ما أحسسته الحكومة المصرية من فقدان الثقة الذي لم يكن له ما يبرره ، فإذا عاملتنا الحكومة المصرية بالروح نفسها فإن تقوم تمت عقبات في سبيل الاتفاق ؛ وبذلك نكون قد خطونا خطوة واسعة في سبيل التغلب على جميع الصعوبات التي لا تزال قائمة بين بلدينا ، أما إذا قامت صعوبات أخرى في المستقبل فإن حكومة جلالة الملكة ستكون مضطرة إلى الاستنتاج بأن الحكومة المصرية لا ترغب بحال من الأحوال في الوصول إلى تقاهم معها بشأن السودان .

١٨ — والآن فلنأى أقترح بحث المسائل الأخرى التي لم تنقه إلى حل فيها والتي هي أقل أهمية نوعاً ما من سواها . وقد بحث كل هذه المسائل في اللجنة الفرعية خلال الأيام القليلة الماضية ، واستبانت وجهة نظر الفريقين في شأنها وإن كان الوصول إلى اتفاق تام فيها لم يتم بعد .

١٩ — وأولى هذه المسائل السلطات الاستثنائية . ولقد قبل في اجتماع اللجنة الفرعية أن للحكومة المصرية رأياً آخر في الأحكام الخاصة بالسلطات الاستثنائية ، ولذلك اقترح أن تبحث مشروع جديد بغية إزالة ما يساور المصريين من شكوك في تفسير هذا الموضوع . ولأنى أقدم لكم مشروعاً أعد لهذا الغرض خولتني حكومة جلالة الملكة تقديمه ، وكلنى ثقة في أنه سيحظى لديكم بالقبول وستستطيعون إبداء رأيكم فيه اليوم .

٢٠ — ولقد حذف المشروع المصري الحديد البروتوكول الذي اقترحتته حكومة جلالة الملكة ، وهو يخول البرلمان السوداني حق مناقشة أحكام اتفاق الحكومتين ، ويص على أن تأخذ الحكومتان بالأراء التي يبدونها البرلمان السوداني في شأن هذه الأحكام ، ويهمني أن أكرركم أننا نناق عظيم الأهمية على أن يتضمن الاتفاق مشروع البروتوكول ، لأنه يؤكد للسودانيين أننا لا نرفض عليهم قرارات حيوية تتعلق بمسئلتهم دون الاستماع إلى آرائهم . أما إذا وجدت الحكومة المصرية أن لا معنى لها من رفض تضمين الاتفاق مشروع البروتوكول ، فإن حكومة جلالة الملكة ترى نفسها مضطرة إلى أن تصرح علانية بأنها توافق من حيثها على أن يكون البرلمان السوداني حرا في بحث الاتفاق وأن تكون آراؤه موضع الاعتبار ، وستعمد حكومة جلالة الملكة إلى ذلك ، كرامة لما يترتب على رفض الحكومة المصرية من أثر يفسد له .

٢١ — وأخيرا أود أن أتحدث عن سحب القوات المسلحة ، وما أريد أن أنوه عنه خاصا بذلك هو التمهيد بترك مخازن القوات المسلحة وعنادها الحربي للسودانيين عند مغادرة تلك القوات للبلاد نهائيا . والذي أفهمه أن هذه المادة كانت قد أدرجت في المشروع المصري كدليل على حسن النية نحو القوات المسلحة السودانية . ومع أن حكومة جلالة الملكة تجد في الوقت المناسب أن تفعل مثل ذلك ، إلا أنها لا تستطيع التقييد بالاستغناء عن مخازن القوات المسلحة البريطانية وعنادها على أي صورة من الصور ، ولذلك أراني مضطرا أن أطالبكم بحذف هذه المادة . أما فيما يتعلق بمسألة القيادة العليا لقوات الدفاع السودانية عند نهاية فترة الانتقال ، ففي ظني أنها كانت اقتراحا من جانب السودانيين أنفسهم . بيد أنني مقتنع بأنهم لم يقدرُوا حقاً مدى النتائج التي تترتب على طلبهم هذا ، وأنهم لم يدركوا أن قوات الدفاع السودانية ستترك دون قائد أعلى لها عند وقوع حالة طوارئ دستورية عند ما تكون البلاد في أشد الحاجة إليه .

وهذه مسألة يمكن أن تكون محلا لمناقشة اللجنة الدولية التي سيوكل إليها الإشراف على تقرير المصير ، كما سبق أن اقترحت من قبل .

رئيس الوزراء — سندرس هذا البيان .

(وهذا انسحب الجانب البريطاني ثم عاد بعد ٥٠ دقيقة) .

رئيس الوزراء — أخشى أن يحتاج بحث هذا البيان إلى شيء من الوقت .

السفير البريطاني — هلا نستطيع أن نوالى البحث بعد ظهر اليوم ؟

الصباغ أركان الحرب صلاح سالم - أرى أن مشروعكم فيما يتعلق بالسودنة مماثل مشروعنا . أليس من المسلم به أنه لا بد أن تتم السودنة في ثلاث سنوات ؟

السفير البريطاني - نحن في الواقع قد قبلنا مشروعكم بشرط واحد ، هو أن تكون الضمانات خاضعة لرقابة لجنة دولية . وكل ما يثار من مسائل يمكن تقريره بواسطة رقابة دولية .

وزير الخارجية - لمن تخضع هذه الرقابة ؟

السفير البريطاني - لرقابة الهيئة الدولية التي يقع عليها الاختيار بالاتفاق بيننا .

الصباغ أركان الحرب صلاح سالم - لدى سؤال آخر بشأن السودنة . هل يعني ذلك أن تقرير المصير لا يمارسه السودانيون في أقل من ثلاث سنوات ؟

السفير البريطاني - ليس ذلك ضروريا ، لأنه إذا تمت السودنة في أقل من ثلاث سنوات أمكن الشروع في تقرير المصير تحت الرقابة الدولية .

رئيس الوزراء - على شرط أن تكون السودنة قد تمت .

السفير البريطاني - هذا ما اتفقنا عليه .

مستر باروز - لقد تركتم في مشروعكم أمر إخضاع لجنة السودنة لموافقة الحاكم العام ، مع أننا نفضل أن تكون قرارات تلك اللجنة خاضعة لمجلس الوزراء .

السفير البريطاني - فيما عدا ذلك ألا نستطيع أن نتحدث في إعادة صياغة المادة ١٠٣ ، فإذا أمكن أن نتقدم في ذلك كان هذا نافعا جدا ؟

الدكتور حامد سلطان - أرى أن إضافة جديدة قد أدخلت على هذه المادة وأصبحت معكوسة .

مستر باروز - لقد عكسناها لتتفق مع رأيكم .

الدكتور حامد سلطان - كنا نبحث فيما إذا كان من الضروري في المشروع الجديد أن تكون المدة ٢١ يوما أو ٣٠ يوما .

السفير البريطاني - إن الواحد والعشرين يوما تبدأ من تاريخ عدم الاتفاق بين الحكومتين ونحن نحتاج إلى فرصة أطول ولذلك فإنني أقترح جعلها ثلاثين يوما .

رئيس الوزراء — أقرح تأجيل الاجتماع حتى يبحث مشروعه ويستطيع ان يلتقي ثابته يوم الثلاثاء .

السفير البريطاني — نحن على استعداد في أى وقت .

رئيس الوزراء — ألا ترى أنه يجب أن نبدأ التفكير في تعيين أعضاء اللجان المختلفة ؟

السفير البريطاني — لم يبدأ اتصال رسمى بشأنهم حتى الآن على أن الحكومتين الهندية والباكستانية مستعدتان لتعيين مرشحيهما .

وإرضاء لنفسي أحب أن أسأل حضرة اللواء عما إذا كانت المقترحات التي قدمتها اليوم تؤدي إلى الاتفاق أولا .

رئيس الوزراء — هو ذلك .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — إذا أمكن فيما يتعلق بالمسألة (١) التي تقدر سلطات الحاكم العام على التشريع فحسب ، أمكن لنا على ما أظن الوصول إلى اتفاق .

السفير البريطاني — أماكم نص آخر، ولكن يبدو أنكم تيلون إلى النص الثالث .

الدكتور حامد سلطان — إننا نفضل النص الثالث بشرط حذف الجملة الثانية من الفقرة الثانية وجميع الفقرات التالية ونحن نعترض اعتراضا شديدا على عبارة " القوانين التنفيذية والإدارية " الواردة في الفقرة الثالثة .

السفير البريطاني — أستطيع أن آتيكم برد في اجتماعنا المقبل يوم الثلاثاء .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — إن في عبارة " القوانين الإدارية والتنفيذية " ما يمنع الحاكم العام سلطات واسعة ، أما إذا قصرنا هذه السلطات على التشريع فقط فنحن على استعداد للاتفاق في شأنها فورا .

السفير البريطاني — نخشى ألا يتناول التشريع بعض الأشياء الأخرى كإنشاء الطرق مثلا .

الدكتور حامد سلطان — يؤخذ في هذه الحالة بالمسئولية الوزارية والبرلمان .

ستر باروز — في ظننا أن الجنويين لن يرتضوا شيئا أقل من هذا .

الدكتور حامد سلطان - يقنع الجنوبيون بالضمانات التي تم الاتفاق عليها، أعني فيما يتعلق بالثلاثة وعشرين عضواً في مجلس النواب، والوزيرين في مجلس الوزراء، وسلطات الحاكم للعام في وقف التشريعات التي تصدر مخالفة لمبدأ معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان معاملة عادلة منصفة .

السفير البريطاني - يبيح الفقرة ٢ من تلك المادة للحاكم العام أن يصدر أوامر من وقت لآخر يرى ضرورتها لكفالة النهوض بتلك الواجبات .

مستر كيزويل - ترمي هذه المادة إلى تمكينه من سد الفراغ إذا أوقف عن ممارسة سلطاته ، فهل يتحقق ما ترمون إليه بحذف الكلمات "من وقت لآخر" ؟

وزير الخارجية - أرجو أن تأذنوا لي بتلخيص الموقف . أود أن أخلص ما يبدو أنه اختلاف في طريقة تناول الموضوع . إن حججكم مقبولة شكلاً ، ولعلكم توافقون أن لمجتمنا من القدر ما لمجتمكم . فإنه إذا توفر للجنوب وزيران في مجلس الوزراء و٢٣ عضواً في البرلمان ، مع ما للحاكم العام من سلطة في وقف أى تشريع يضر بمصالح الجنوب ، لم يعد ثمة ما يخشاه أهل الجنوب . وإن تضمن مشروعكم عبارة "القوانين التنفيذية والإدارية" قد يشعر عن غير قصد بالاتجاه إلى منح الحاكم العام سلطات واسعة ، ولن يميل الشماليون إلى الإضرار بأهل الجنوب ، إذ أن ذلك لا يعد في مصالحهم سواء من الناحية السياسية أو من ناحية المصلحة الشخصية ، وللجنوب ضمانات كافية لصون مصالحه .

قائد الجناح حسين ذوالفقار - أود أن أضيف إلى ذلك أنه إذا خرج الوزيران الجنوبيان من مجلس الوزراء بسبب ذلك فستسقط الحكومة بكامل هيئتها .

السفير البريطاني - هل أستطيع القول أن الأمر يتوقف حقيقة على حذف هذه العبارة "القوانين التنفيذية والإدارية" للوصول إلى اتفاق نهائي ؟

قائد الجناح حسين ذوالفقار - لن يستغرق بحث المسائل الأخرى أكثر من بضع ساعات حتى يمكن الانتهاء فيها إلى اتفاق .

السفير البريطاني - وفيما يتعلق بمسألة الجلاء ؟

الدكتور حامد سلطان - يجب أن يتم الجلاء قبل تقرير المصير ، ولقد شرحنا هذه النقطة شرحاً وافياً . إننا نرى أن إتمام الجلاء هو الشرط الضروري لتهيئة الجو الحر المحايد الذي يجب توافره لتقرير المصير .

السفير البريطاني — نترك الأمر في المادة ٥٧ (١ - ب) من قانون الحكم الذاتي للجنة الفرعية لتعيد صياغتها ، وكذلك الخطابات المتبادلة في شأن قيادة القوات السودانية المسلحة التي تنص عليها المادة العاشرة من الاتفاق ، وسأتمصل بلندن بشأن مسألة حذف العبارة الخاصة بالقوات العسكرية التي تبقى في السودان بناء على طلب البرلمان السوداني ، وإني أود أن أسأل عما إذا كنتم ترون لحذف هذه الجملة من الأهمية ، أو لحذف عبارة "القوانين التنفيذية والإدارية" من المادة ١٠٠ ؟

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — نعم . فإننا بلا شك نرى لها من الأهمية ما لتلك . ثم اتفق على صمدار البيان التالي :

"عقد اجتماع بين رئيس الوزراء والسفير البريطاني لبحث مقترحات كل من الحكومتين بشأن السودان . وقد أبلغ السفير البريطاني رأى حكومة جلالة الملكة في المملكة المتحدة في مشروع الاتفاق المصري المقدم في ٢٨ يناير . وسيعقد اجتماع آخر في أقرب وقت مستطاع" .

المقترحات المقدمة من السفير البريطاني

صيغة أخرى للمادة الخامسة من مشروع الاتفاق :

اتفقت الحكومتان المتناقدتان على أن ينص في قانون الحكم الذاتي على أية أحكام خاصة أخرى تكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان معاملة منصفة طبقاً للآراء التي يبديها البرلمان السوداني . وتحقيقاً لهذا الغرض يعقد البرلمان جلسة مشتركة على أثر اجتماعه مباشرة . وما يراه البرلمان في هذا الشأن يصدر في صورة قرار يتخذ طبقاً للإجراءات التي ترسمها المادة ١٠١ من قانون الحكم الذاتي . ويجوز للحاكم العام هذا القرار إلى الحكومتين اللتين يتعين على كل منهما أن تبدي الرأي فيه خلال شهر من تاريخ الإخطار الرسمي به . وإذا لم تتفق الحكومتان على غير ذلك ، أصدر الحاكم العام أمراً بتعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للقرار الذي اتخذته البرلمان .

صيغة أخرى للسادة ١٠٠ :

يعقد مجلسا البرلمان عقب اجتماعهما مباشرة جلسة مشتركة للنظر في أية أحكام خاصة ينص عليها في قانون الحكم الذاتي ليستطيع الحاكم العام أن يكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان بمعاملة منصفة ، وما يستقر عليه الرأي يصدر في صورة قرار يتخذ طبقا للإجراءات التي ترسمها المادة ١٠١ المشار إليها فيما بعد . ويحيل الحاكم العام هذا القرار إلى الحكومتين اللتين يتعين على كل منهما أن تبدي الرأي فيه خلال شهر من تاريخ الإخطار الرسمي به . وإذا لم تنفق الحكومتان على غير ذلك أصدر الحاكم العام أمرا بتعديل قانون الحكم الذاتي وفقا للقرار الذي اتخذه البرلمان .

محضر متفق عليه في شأن ممارسة مهام الحاكم العام
أثناء غيابه لوقت قصير عن السودان

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على أن يعتبر الحاكم العام ، أثناء غيابه لوقت قصير عن السودان ، مستمرا في ممارسة مهامه الرسمية .

صيغة أخرى للسادة الخامسة من مشروع الاتفاق :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا مبدأ أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ؛ فقد اتفقنا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات الخاصة المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

صيغة أخرى للسادة ١٠٠ :

١ — تكون للحاكم العام مسئولية خاصة ليكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان بمعاملة عادلة منصفة .

٢ — يجوز للحاكم العام ان يرفض الموافقة على أى مشروع قانون يرى انه يحدت تأثيرا يتعارض مع أداء واجباته بموجب الفقرة السابقة ، كما يجوز له من وقت لآخر أن يصدر الأوامر التي ترى ضرورتها لأداء الواجبات المذكورة .

٣ — يصدر كل أمر من هذا النوع كتابة بيد الحاكم العام واذ كغرض ذلك الأمر .

٤ — الأمر الصادر بموجب هذا تكون له قوة القانون ، وإلى المدى الذي لا ينطبق فيه ذلك الأمر أو يتعارض فيه مع أى تشريع قائم أو مقبل يعمل بهذا الأمر وتطبقه إذا كان بناء على ذلك .

نرجح المادتان ١٠٠ و ١٢ (٣) من مشروع قانون الحكم الذاتي ضمن الفقرة الثالثة من الملحق (١) و بهذا تكون ممارسة الحاكم العام لسلطاته خاصة بمقتضى المادة ١٠٠ لموافقة لجنته .

(٩) محضر عن الاجتماع الذي عقد برئاسة مجلس الوزراء

يوم الأربعاء ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ الساعة التاسعة صباحاً

الحاضرون

حضرة رئيس مجلس الوزراء اللواء أركان الحرب
محمد نجيب

سعادة سير رالف ستيفنسون

حضرة الدكتور محمود فوزى

سعادة مستر م. ج. كريزويل

حضرة قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى

مستر ر. باروز

حضرة الصاغ أركان الحرب صلاح سالم

حضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان

حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى

السفير البريطانى — أود أن أعبر لكم مرة أخرى عن شعور حكومة جلالة الملكة العميق وعزائها فى الضباط والجنود الذين فقدوا فى الكارثة الجوية التى وقعت أمس .
رئيس الوزراء — أشكر لخدمة السفير عواطف وعزاء حكومة جلالة الملكة فى خسارتنا الأليمة .

السفير البريطانى — ألقى بياناً تضمن موضوعين .

(أ) محطة خدمة الطائرات وتمويلها .

(ب) البروتوكول الذى يقضى بأن يناقش البرلمان السودانى الاتفاق .

رئيس الوزراء — أما فيما يتعلق بمحطة خدمة الطائرات وتمويلها فإن قبول مبدأ إقامتها هو موافقة ضمنية من جانبنا على أهمية السودان لخطوط المواصلات الامبراطورية فضلاً عن أنه يقرر سابقة خطيرة . فى الذى نفعه لو فرض أن دولة أخرى كفرنسا مثلاً أبدت رغبتها فى إنشاء محطة لخدمة الطائرات وتمويلها لخطوط مواصلاتها من فرنسا الى مدغشقر . وفوق ذلك فإن الأثر النفسى الذى تركه إقامة هذه المحطة فى نفوس السودانين يكون سيئاً .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — أما البروتوكول الذي تطالبونه فهو مضر بمصلحة السودان لأنه يمس أساس الاتفاق ، وإذا عرضنا هذا الأساس للنقاش دب الخلاف بين السودانيين ، وبذلك نكون قد دعوناهم إلى تضييع وقتهم وجهودهم في بحث الاتفاق على حين أن ليس أمامهم إلا ثلاث سنوات عليهم أن ينظروا فيها شئونهم ، وفوق ذلك فليس ثمة نص يمنع البرلمان السوداني من بحث أى موضوع يريد .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — فيما يختص بمحطة خدمة الطائرات وتمويلها أود أن أقول إنها ستثير الرأى العام سياسيا في كل من مصر والسودان ، ويمكن أن يقال إن القوات البريطانية مازالت في السودان تحت ستار محطة خدمة الطائرات وتمويلها ، وليس هذا في مصلحة أى طرف من الطرفين .

وزير الخارجية — فيما يتعلق بالبروتوكول لا نريد أن نشير أى شك حول متانة أساس الاتفاق . وهم يستطيعون أن يبحثوا أية مسألة ولكن لا ينبغي لنا أن ندعوهم إلى ذلك . أما فيما يتعلق بمحطة خدمة الطائرات وتمويلها فأظن أن عامل الوقت له أهمية من الآن إلى نهاية فترة الانتقال ، ولا ينبغي لنا أن نربط أيدى الحكومة السودانية ونثقل كاهلها منذ البداية بشقى الالتزامات .

دكتور حامد سلطان — أذكر أن موضوع محطة خدمة الطائرات كان قد أثير في أحد اجتماعات اللجنة الفرعية في مناسبة ما اقترحناه بأن تمكن القوات المسلحة السودانية من الانتفاع بالأسلحة والمهمات الخاصة بكل من القوات المصرية والبريطانية في السودان . ولما كنتم لا توافقون على هذا المبدأ فلانى لا أرى ما يبرر إثارته ، لأن وجود المحطة سيثير الشك عند السودانيين في الوقت الذى يتأهبون فيه لتقرير المصير ، وليس في صالحكم أن تساور السودانيين الشكوك في نواياكم .

مستر كريزول — إن مسألة محطة خدمة الطائرات وتمويلها أثيرت في اجتماع اللجنة الفرعية كمسألة مستقلة ولم يقصد بها أن ترتبط بمسألة تمكين القوات المسلحة السودانية من الحصول على الأسلحة والمهمات ، إذ أن الأسلحة والمهمات موضوع البحث كانت أسلحة ومهمات القوات البرية . أما مسألة محطة خدمة طائرات السلاح الجوى الملكى فهي مسألة منفصلة لا تتصل قطعا بأسلحة القوات البرية .

دكتور حامد سلطان — أود أن أذكر مستر كريزول أنه لم يرد ذكر محطة خدمة الطائرات في المشروع البريطانى المقدم في ١٢ يناير .

الصاع أركان الحرب صلاح سالم — لقد اتفقنا على مسائل كثيرة ونحن ننتظر منكم الآن أن تحلوا وجهة نظرنا — فيما يتعلق بانسحاب جميع القوات البريطانية انسحابا تاما من السودان — محل التقدير .

السفير البريطاني — لا يقصد قطعا من البروتوكول أن يمس الأسس التي يقوم عليها اتفاقنا إطلاقا ومهما بلغنا من الحكمة وبعد النظر فيكاد يكون من المؤكد أن تسبب بعض التعرّوص شيئا من المصاعب للسودانيين .

وثمة ناحية قانونية وهي هل للبرلمان السوداني الحق في بحث مثل هذا الاتفاق ؟ هذه نقطة تدركها الحكومة البريطانية إدراكا بالغا ويصر عليها مستر إيدن .

أما فيما يختص بمحطة خدمة الطائرات وتمويلها فيمكن أن نهدف أية إشارة إلى "خطوط المواصلات" ولدى مقترحات لمعالجة هذا الموضوع يمكن أن تصاغ بحيث تشمل القوات المسلحة .

- وثمة اقتراح آخر هو أن نفضل في البروتوكول ذكر مصر .
- وهذان الاقتراحان اللذان أرجو أن يكونا موضع بحثكم .

دكتور حامد سلطان — إن هذا يعني بقاء بعض قوات غير القوات البرية عند الشروع في إجراءات تقرير المصير ، وفي هذه اللحظة الحاسمة التي يقرر فيها السودان مستقبله ليس من السداد أن تطلبوا إقامة محطة لخدمة الطائرات وتمويلها وفي اعتقادي أن ذلك سيكون له أسوأ الأثر عند السودانيين .

السفير البريطاني — أستطيع أن أفهم على التحديد وجهة نظر دكتور سلطان فيما يتعلق بالوقت ، ولكن الاتفاق ممكن قبل ذلك أو في أي وقت آخر .

دكتور حامد سلطان — نحن لا ننصح بهذا ولكم الحرية في أن تتقدموا بذلك إلى حكومة السودان في أي وقت .

مستر باروز — هل تعارضون الفكرة إذا تقدمنا بها ؟

دكتور حامد سلطان — هذه مسألة أخرى .

قائد الجناح حسين ذوالفقار — إنها تتوقف على أشياء كثيرة وثمة ظروف غير متوقعة .

مستر كرزويل — يمكن أن نتفق عليها في اتفاق سرى فيما بيننا .

دكتور حامد سلطان — إن في ذلك مخالفة لميثاق الأمم المتحدة .

السفير البريطاني — أرجو أن نازم الصمت خلال الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع القادمة بعد الاتفاق ، وكلما قل كلام الفريقين كلما كان ذلك خيرا لهما .

دكتور حامد سلطان — كلما قل كلام إدارة السودان كلما كان ذلك خيرا .

السفير البريطاني — هذا ينطبق على الجميع ، وإني لألمس الصعوبات النفسية وأود أن اقترح نصا كالآتي : ” إذا رغبت المملكة المتحدة أن تحتفظ في السودان بوظفين فنيين لخدمة طائرات السلاح الجوي الملكي وتسهيل عبورها بعد انسحاب القوات البريطانية من السودان فيمكنها أن تتقدم بذلك إلى الحكومة السودانية “ .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — يمكن أن تقوم بذلك شركة مدنية جوية .

السفير البريطاني — إن رجال السلاح الجوي الملكي يعترضون على السماح للسائدين بتشغيل طائراتهم ذات الآلات والأجهزة السرية .

وزير الخارجية — يمكن التغلب على هذا من الناحية العملية إذ يمكنكم القيام بهذه التدابير مع شركة الخطوط الجوية البريطانية فيما وراء البحار ، أما وضع ذلك في اتفاق سياسي فقد يقضى إلى فشل الغرض المقصود منه .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — لا يمكن أن نوافق على بقاء قوات مسلحة في السودان في أي شكل أو كيفية ، وثمة حل عملي هو أن تتولى شركة الخطوط الجوية البريطانية فيما وراء البحار هذا العمل .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — من يعلم المستقبل ؟ لعل تطور الطيران في ذلك الوقت يؤدي إلى الاستغناء عن محطة خدمة الطائرات وما يماثلها استغناء تاما .

السفير البريطاني — هذا صحيح ، ولكننا في الوقت نفسه نود أن يوجد بعض الفنيين للعناية بطائرات السلاح الجوي الملكي ، ولقد كنا نأمل أن توافقوا على محضر متفق عليه في هذا الشأن ، أما إذا كنتم لا توافقون فسأرفع الأمر إلى لندن .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — إننا نرجو أن نكسب معركة الثقة وابلوغ هذا يجب ألا نشير الشك في أذهان الناس حول نواياكم .

السفير البريطاني — هل لحضرة وزير الخارجية أن يتفضل بالتلخيص .

وزير الخارجية — فيما يتعلق بالبروتوكول يبدو أن الحكومة البريطانية ترى نفسها مضطرة إلى أن تصدر بيانا ما ولا تشعر الحكومة المصرية من جانبها باستطاعة الموافقة على تضمين بروتوكول من النوع الذي قدمتموه، وفي هذا الخصوص أود أن أرجو بل إنني لأرجو عن يقين أن يعمل كل من الفريقين عملا إنشائيا مجديا .

وتعترض الحكومة المصرية بشدة على ما عرض خاصا بحطة خدمة الطائرات وتموينها على الطريقة التي تتبعها الحكومة البريطانية ، ولنا آراؤنا وقد أبدينا وجهة نظرنا بصراحة ومن الناحية العملية نظن أنكم تستطيعون في الواقع بلوغ النتائج نفسها إذا دبرتم الأمر مع شركة الخطوط الجوية البريطانية فيما وراء البحار .

أما فيما يتعلق ببيان مستر إيدن في مجلس العموم بشأن بحث البرلمان السوداني للاتفاق فإذا سمحتم لي بالتدخل في شئونكم أقول ليس في صالحكم أن تفعلوا هذا إذ أنه يشير الريب والشكوك ويتيح الفرصة لمن يريدون الصيد في المساء العكر ، وفضلا عن ذلك فإن ردنا على بيانكم قد لا يكون بالهدوء الذي ترضونه ، ولاني لأرجو إبلاغ ذلك إلى الحكومة البريطانية إذ لا حاجة بكم كما أرى إلى إعلائه من فوق المنابر .

السفير البريطاني — سأباغ آراءكم إلى الحكومة البريطانية .

دكتور حامد سلطان — أرجو أن نحصل على بيانكم قبل نشره حتى تقفوا على ماهية ردنا عليه .

السفير البريطاني — إنه سيكون على غرار ما ورد في مشروعنا .

وزير الخارجية — أعود فأكرر بصراحة أنه مهما كان أثر ذلك فينا فقد ذكرت أن عملنا سيكون إنشائيا مجديا، ولن نستجر من أجله فإننا نخطو الخطوة الأولى في طريق سدسير فيه بعض الوقت معا، فإذا أصدرتم بيانا من جانب واحد فقد يبدو أن ثمة خلافا في الرأي بيننا منذ البداية وسنضطر إلى إصدار بيان مماثل .

الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — من الحكمة أن تترث الحكومة البريطانية حتى يجتمع البرلمان السوداني لثرى ما إذا كان يريد بحث الاتفاق أو لا يريد .

قائد الجناح حسين ذو الفقار — إننا نريد أن يتطلع البرلمان السوداني إلى المستقبل لا إلى الماضي ، فإذا وجد شيئا في الاتفاق يمنع حسن سير عمله فهو حرق في بخته .

السفير البريطاني — من المحتمل جدا أن يقرر رئيس المجلس رفض بحث الاتفاق .
الصاغ أركان الحرب صلاح سالم — إذا طلب البرلمان السوداني استبعاد القوات
البريطانية والمصرية خلال أسبوع فهل تسمح له بذلك ؟
وزير الخارجية — ليس من المحتمل أن نقول شيئا يمنع البرلمان السوداني من بحث
أية مسألة .

السفير البريطاني — إذا وافقتم فلن أرسل الآن برقية للحكومة البريطانية بأرائكم
ونعقد اجتماعا صباح الغد للتوقيع بالأحرف الأولى من أسمائنا على الاتفاق الذي يهاتفنا
مساء .

وهنا اتفق الجانبان على إصدار البيان التالي للصحف :

” استقبل رئيس الوزراء السفير البريطاني في الساعة التاسعة صباحا لمواصلة البحث
في مستقبل السودان وسيُعقد اجتماع آخر في الساعة العاشرة من صباح الغد “ .

المقترحات البريطانية

في شأن محطة لخدمة طائرات سلاح الطيران الملكي وتموينها ، و بروتوكول
خاص بنظر البرلمان السوداني في مواد الاتفاق بين الحكومتين المصرية
والبريطانية

مشروع

مخضّر متفق عليه بشأن إقامة محطة لخدمة طائرات سلاح الطيران الملكي
في الخرطوم بعد تقرير المصير

إذا رغبت الحكومة البريطانية — عندما يهين الوقت لانسحاب القوات العسكرية
البريطانية والمصرية من السودان ، كما تقضي المادة ١١ من الاتفاق — استبقاء محطة

لخدمة طائرات سلاح الطيران الملكي لخدمة خطوط مواصلاتها في السودان، وإذا قبالت الحكومة السودانية القائمة إذ ذاك الموافقة على ذلك فلا تقيم الحكومة المصرية أى اعتراض .

إعادة صياغة مشروع محضر متفق عليه خاص بمحطة لخدمة طائرات سلاح
الطيران الملكي وتمويلها

إذا رغبت الحكومة البريطانية — عندما يحين الوقت لانسحاب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان كما تقضى المادة ١١ من الاتفاق — أن تستبقى في السودان محطة لخدمة طائرات سلاح الطيران الملكي ، لخدمة خطوط مواصلاتها . فإنها تتقدم إلى الحكومة السودانية بطلب في هذا الشأن .

مشروع

البروتوكول الملحق بالاتفاق بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وشمال أيرلندا والحكومة المصرية الخاص بنظر البرلمان السودانى فى مواد
الاتفاق بين هاتين الحكومتين بشأن إقامة الحكم الذاتى فى السودان

اتفقت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا مع الحكومة
المصرية على أن يكون البرلمان السودانى حراً فى بحث المواد الرئيسية للاتفاق بين هاتين
الحكومتين فيما يختص بإقامة الحكم الذاتى فى السودان . وتعهدها أن تحل محل الاعتبار
آراء البرلمان السودانى فيها .

(١٠) محضر عن الاجتماع الذى عقد برئاسة مجلس الوزراء

فى يوم الخميس ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ الساعة العاشرة صباحا

الحاضرون

حضرة رئيس مجلس الوزراء اللواء أركان الحرب محمد نجيب
حضرة الدكتور محمود فوزى
حضرة قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى
حضرة الصاغ أركان الحرب صلاح سالم
حضرة الأستاذ الدكتور حامد سلطان
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى
سعادة سير رالف ستيفنسون
سعادة مستر م. ج. كرزويل
مستر ر. باروز

السفير البريطانى — يسمدنى أن أخبركم بأنى تلقيت فى الساعة الرابعة من صباح اليوم برقية تخول لى توقيع اتفاق السودان . وقد كلفت أيضا أن أبلغكم أنه فيما يختص بإنشاء محطة لخدمة الطائرات وتمويلها ، فإن مستر إيدن لا يرى أن صيغة الاتفاق تمنع من الاتصال بحكومة السودان فى هذا الشأن عند ما يحين أوانه .

رئيس الوزراء — نحن لا نقبل وجود محطة لخدمة الطائرات وتمويلها فى الوقت الحاضر ولا فى المستقبل ، وإن أساس اتفاقنا هو أن يكون السودان حرا خاليا من أى نفوذ خارجى أيا كان .

دكتور حامد سلطان — أترح أن تغير ديباجة مشروع قانون الحكم الذاتى .

السفير البريطانى — يرى الوفد البريطانى أن ديباجة القانون تحتاج إلى إعادة صياغتها وأن يشار فيها إلى الاتفاق . والآن هل لى أن أقول شيئا فى موضوع نشر الاتفاق؟ إن مستر إيدن سيأتى بعد ظهر اليوم بيانا عن هذا الاتفاق فى مجلس العموم . ويسرنا أن يصدر بيان مماثل وأن ننشر الاتفاق فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء

ثم اتفق على إصدار البيان التالى .

”وقع صباح اليوم اللواء أركان الحرب محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء وسير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة اتفاقا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة فى شأن إقامة الحكم الذاتى فى السودان وممارسة السودانين حق تقرير المصير“ .

السفير البريطاني — يسعدنا أن توقيع هذا الاتفاق سيفتح عهدا جديدا بين مصر وبريطانيا .

رئيس الوزراء — إنى لأرجو ذلك . على أن المسألة الأخرى وهى مسألة سحب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس هى ذات أهمية بالغة ، ونحن على استعداد لبحثها من الآن .

السفير البريطاني — أرجو أن يكون هذا الاتفاق فألا حسنا للجولة الثانية . وهل أستطيع أن أصرح عند انصرافنا الآن أن بيانا سيصدر فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ؟

رئيس الوزراء — بكل تأكيد .

وزير الخارجية — نود أن نعرف متى تكونون على استعداد لبدء المباحثات فى شأن الانسحاب من القناة .

السفير البريطاني — سأبلغ هذا لمستريدين وسأخبركم فور تلقى رده .

ثم تم توقيع اتفاق السودان رسميا ، إذ وقعته حضرة اللواء محمد نجيب عن الحكومة المصرية وسير رالف اسكرين ستيفنسون عن حكومة المملكة المتحدة .

*
*
*

وقد صدر فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين من مساء يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ البيان التالى :

وقع صباح اليوم اللواء أركان الحرب محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء وسير رالف اسكرين ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة اتفقا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة فى شأن إقامة الحكم الذاتى فى السودان وممارسة السودانين حق تقرير المصير .

٤ - اتفاق بين الحكومة المصرية

و

حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا

بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعالية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتا على ما يأتي :

مادة ١ :

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد ، تبدأ في اليوم المدين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل .

مادة ٢ :

لما كانت فترة الانتقال تمهيدا لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعليا فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ، ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة ٣ :

يكون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة نحاسية تسمى لجنة الحاكم العام ، ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٤ :

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلا منهم حكومته

على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة ٥ :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا مبدأ أساسيا للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة ٦ :

يظل الحاكم العام للسودان مسئولا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي :

(أ) الشؤون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١٠١ (أ) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

(ج) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضا مع مسؤولياته ، وفي هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها في خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمي ، ويكون قرار اللجنة نافذا إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة ٧ :

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم . وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ، ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٨ :

رغبة في تهيئة الجو الحزبى المحايد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودنة تتألف من :

(أ) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها

إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .
(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحد دون أن يكون له حق التصويت .
ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

مادة ٩ :

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحاكم الذاتي ، ومع مراعاة إتمام السودان على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتمهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينبغي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهي هذه الفترة على الوجه الآتي :

يصدر البرلمان السوداني قرارا يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

مادة ١٠ :

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع اللجنة . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيطة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجوهر المحايد لرقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة ١١ :

تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتمهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان في مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

مادة ١٢ :

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :

الأول — أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .

والثاني — أن تعدّ دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانوناً لا ينتخب برلمان سوداني دائم .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة ١٣ :

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٤ :

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقاً للمحقيق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة ١٥ :

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع . وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

حرر بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣

عن الحكومة المصرية . توقيع (محمد نجيب) ختم
لواء (أ . ح)

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

توقيع (رالف اسكراين ستيفنسون) ختم

وقد حررت منه صورتان تودع واحدة منها محفوظات الحكومة المصرية وتودع الأخرى محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

مختصر متفق عليه

يتضمن رغبة الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا في شأن تعيين وكيل وزارة في السودان للقيام بمهام خاصة معينة

بحثت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا الرغبة في إنشاء منصب وكيل وزارة في السودان يتولاه سوداني يعمل كجنازة اتصال بين الحاكم العام ومجلس الوزراء السوداني وتكون مهمته الإعداد لتمثيل السودان في المؤتمرات الدولية الفنية فحسب ، وتوصى الحكومتان الحاكم العام للسودان ومجلس الوزراء السوداني بإنشاء هذا المنصب .

مختصر متفق عليه

في شأن ممارسة مهام الحاكم العام أثناء غيابه لوقت قصير عن السودان

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على أن يعتبر الحاكم العام أثناء غيابه لوقت قصير عن السودان مستمرا في ممارسة مهامه الرسمية .

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

حضرة صاحب السعادة

بالإشارة إلى المادة ٦ (أ) من الاتفاق المبرم بين حكومتينا فيما يتعلق بالشؤون الخارجية ،
أشرف بأن أبدى بأنه طبقا للاتفاق الذي تم بيننا ، تعتبر الحكومة المصرية ، مما يدخل
ضمن الشؤون الخارجية ، أية عمليات تجارية تقوم بها الحكومة السودانية ، وترى إحدى
الحكومتين أن لها مساهمة مباشرة بسياساتها الخارجية .

٢ — وإني أرجو سعادتكم أن تؤيدوا أن هذا هو التفسير الصحيح لاتفاقنا ، وأن
تنظر الحكومة البريطانية إلى هذه العمليات التجارية على هذا الاعتبار .

وإني أتهنئ هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أنني احترامى .

توقيع (محمد نجيب)

لواء (أ. ح)

حضرة صاحب السعادة سير رالف اسكرابن متينفانسون

السفارة البريطانية

القاهرة .

السفارة البريطانية

القاهرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢

حضرة رئيس مجلس الوزراء

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في ١٢ فبراير ، أتشرف بأن أؤيد أن ما جاء بكتابكم هو التفسير الصحيح للاتفاق الذي تم بيننا ، وأن حكومة جلالة الملكة في المملكة المتحدة ستعتبر مما يدخل ضمن "الشؤون الخارجية" أية عمليات تجارية تقوم بها الحكومة السودانية وترى إحدى الحكومتين أن لها مساسا مباشرا بسياستها الخارجية .

ولي الشرف بأن أكون مع اسمي الاحترام

خادمكم المطيع

توقيع (رالف اسكرين ستيفسون)

حضرة اللواء أركان الحرب محمد نجيب

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة .

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

حضرة صاحب السعادة

بالإشارة إلى المادة العاشرة من الاتفاق المبرم بين حكومتينا في شأن السودان ،
أتشرف بأن أرجو سعادتكم تأييد ما تم التفاهم عليه بيننا من أن ضمن المسائل التي ستبحثها
الهيئة الدولية التي ستشكل فيما بعد بمقتضى المادة المذكورة ، مسألة القيادة العليا للقوات
المسلحة السودانية عند اتمام سحب القوات المستأجرة المصرية والبريطانية من السودان
وفي الفترة التي تعقب هذا الانسحاب .

وإني انتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم توكيد أسمى احترامي ما

توقيع (محمد نجيب)

لواء (أ. ح)

حضرة صاحب السعادة سير رالف اسكرابن ستيفنسون

السفارة البريطانية

القاهرة .

السفارة البريطانية

القاهرة في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣

حضرة رئيس مجلس الوزراء

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ في ١٢ فبراير، أشرف بأن أفيد ما تم التفاهم عليه بيننا من أن ضمن المسائل التي ستبحثها الهيئة الدولية التي ستشكل فيما بعد بمقتضى المادة العاشرة من الاتفاق المبرم بين الحكومتين، مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية عند إتمام سحب القوات المسلحة المصرية والبريطانية من السودان وفي الفترة التي تعقب هذا الانسحاب.

ولي الشرف بأن أكون مع اسمي احترامى

خادمكم المطيع

توقيع (رالف اسكرين ستيفنسون)

حضرة اللواء أركان الحرب محمد نجيب

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة

المالحق رقم ١

وظائف وسلطات لجنة الحاكم العام المشكلة بمقتضى المادة الثالثة من الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

- ١ — تكون مهمة لجنة الحاكم العام النظر في المسائل التي يوضحها عليها الحاكم العام وفقاً لما هو موضح في الفقرات الآتية وإعلانه بموافقتها عليها أو بما يخالف ذلك .
- ٢ — يمارس الحاكم العام سلطاته المبينة في المواد الآتية من قانون الحكم الذاتي بشرط موافقة لجنته :
 - المادة ٣١ والمادة ٤٠ فقرة (٢) والمادة ٤٤ فقرة (٤) والمادة ٤٥ والمادة ٥٣ والمادة ٥٦ فقرة (١) والمادة ٥٧ فقرة (٨) والمواد من ٧٥ إلى ٨٦ والمادة ١٠٠ والمادة ١٠١ فقرة (٢) والمادة ١٠٢ فقرة (١) والبنود رقم ١ و ٢ و ٣ من الجدول الثاني الجزء الثاني .
- ٣ — في حالة غياب عضو أو أكثر من أعضاء اللجنة يحل محله عضو مناوب من جنسيته ويتم تعيينه بالطريقة نفسها المتبعة في تعيين العضو الأصلي وفي الوقت نفسه على قدر الإمكان .
- ٤ — تؤخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات .
- ٥ — تضع اللجنة لأئحة إجراءاتها .
- ٦ — تكون رئاسة اللجنة للعضو الباكستاني ، وتقدر مرتبات أعضاء اللجنة ومكافآتهم بالاتفاق بين الحكومتين المتناقدتين وإدارة السودان . وتقوم حكومة السودان بدفع نفقات تنقلات أعضاء اللجنة داخل السودان أثناء تأدية واجباتهم وتعد لهم المكاتب وهيئة السكرتارية اللازمة .

الملحق رقم ٢

وظائف وسلطات لجنة الانتخابات المشكلة بمقتضى المادة السابعة
من الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

- ١ — تكون وظيفة اللجنة دراسة مشروع قواعد الانتخاب وإعادة النظر فيها إذا اقتضى الحال فتصدر القواعد اللازمة لإجراء الانتخابات القادمة في أقرب فرصة ممكنة بحيث تتم في جميع أرجاء السودان في وقت واحد متى أمكن إجراء ذلك عمليا .
- ٢ — تفصل في مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ وتحدد دوائر الانتخاب غير المباشرة لمجلس النواب كما تفصل كذلك في عدد مقاعد الخريجين على ألا تزيد على خمسة .
- ٣ — تشرف على التحضير للانتخابات وإجرائها وتكفل هيئتها .
- ٤ — ترفع تقريرا للحكومتين عن سير الانتخابات .
- ٥ — تضع لأئحة إجراءاتها ونظم عملها حتى يمكنها الاضطلاع الفعلي بواجباتها المنصوص عليها فيما تقدم ، وتعين بلجانا فرعية للدوائر الانتخابية إذا اقتضت الحال .
- ٦ — تؤخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات .
- ٧ — تكون الانتخابات مباشرة في كل حالة تقرر اللجنة إمكان إجراء ذلك فيها عمليا .
- ٨ — تقدر مرتبات أعضاء اللجنة ومكافأتهم بالاتفاق بين الحكومتين المتعاقبتين وإدارة السودان ، وتقوم حكومة السودان بدفع نفقات تنقلات أعضاء اللجنة داخل السودان أثناء تأدية واجباتهم وتعد لهم المكاتب وهيئة السكرتارية اللازمة .

الملحق رقم ٣

ونلائف وسلطات لجنة السودان المشكلة بمقتضى المادة الثامنة
من الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

١ — تكون وظيفة لجنة السودان إتمام سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية
وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد تؤثر على حرية السودانين عند تقرير المصير ،
وتنظر اللجنة في الوظائف الحكومية المختلفة بغية إلغاء الوظائف غير الضرورية أو الزائدة
عن الحاجة منها التي يشغلها الموظفون المصريون أو البريطانيون .

٢ — للجنة أن تختار عضواً أو أكثر ، وفق ما ترى ، للعمل بصفة استشارية على
ألا يكون له حق التصويت .

٣ — تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها إلى مجلس الوزراء السوداني ،
إذا لم يوافق الحاكم العام على أى من هذه القرارات أو على رأى مجلس الوزراء جاز له ،
بموافقة اللجنة ، أن يمتنع عن التصديق عليها ، أما إذا اختلف الحاكم العام ولجنته فإنه يجب
رفع الأمر إلى الحكومتين ، ويبقى قرار اللجنة نافذا ما لم تتفق الحكومتان على خلاف ذلك .

٤ — تم لجنة السودان مهمتها في مدة لا تتعدى ثلاثة أعوام وتقدم تقارير دورية
لحاكم العام للذخر فيها بالاشتراك مع لجنته وترفع هذه التقارير مع أية تعليقات في شأنها
إلى الحكومتين لاتخاذ الإجراء المشترك الذي ترى الحكومتان اتخاذه ، وتبذل الحكومتان
كل معاونة ممكنة حتى تستطيع اللجنة إتمام مهمتها .

٥ — تقدر مرتبات أعضاء اللجنة ومكافآتهم بالاتفاق بين الحكومتين المتعاقبتين
وإدارة السودان ، وتقوم حكومة السودان بدفع النفقات التي يتحملها أعضاء اللجنة في تنقلاتهم
داخل السودان أثناء تأدية واجباتهم وتعداد لهم المكاتب وهيئة السكرتارية اللازمة .

الملحق رقم ٤

التعديلات التي تدرج بمشروع قانون الحكم الذاتي وفقا للاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن تطبيق الحكم الذاتي في السودان

مادة ٢ — يضاف ما يلي :

”الاتفاق“ ومعناه الاتفاق المؤرخ في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة جلالة المملكة في المملكة المتحدة .

”الحكومتان“ ويشار بها إلى الحكومة المصرية وحكومة جلالة الملكة في المملكة المتحدة .

”اللجنة“ ومعناها لجنة الحاكم العام المشار إليها في الاتفاق .

”لجنة الانتخابات“ ومعناها لجنة الانتخابات المشار إليها في الاتفاق .

”لجنة السودان“ ومعناها لجنة السودان المشار إليها في الاتفاق .

مادة ٣ :

(١) يحذف ويستبدل بالآتي : في اليوم المعين يبطل العمل بأحكام القانون وبجميع الأوامر السابقة لهذا الأمر التي صدرت بموجبها .

(٢) تضاف بكلمة ”تعني“ في السطرين الثاني والسادس عبارة ”ويجوز استبدال بموجب هذا وبمقتضى تشريع لاحق“ .

مادة ١٢ — تحذف ويستبدل بالآتي :

(١) يكون الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا في السودان وتكون له بمقتضى الدستور الموضوع بموجب هذه المسئوليات والسلطات المبينة في الاتفاق وهذا القانون .

(٢) يكون الحاكم العام مسئولا مباشرة أمام الحكومتين فيما يتعلق بإنهاء مسئوليا بالنسبة للشئون الخارجية والتعديلات الدستورية المشار إليها في المادة ٦ (أ) و (ب) من الاتفاق وفي المواد ٩٩ و ١٠١ (١) الواردة في قانون الحكم الذاتي .

(٣) يتعين على الحاكم العام الحصول على موافقة سابقة من اللجنة عند ممارسته لسلطاته التقديرية المخولة له بمقتضى المواد ٣١ و ٤٠ (٢) و ٤٤ (٤) و ٤٥ و ٥٣ و ٥٦ (١) و ٥٧ (٨) والمواد ٧٥ إلى ٨٦ والمواد ١٠٠ و ١٠١ (٢) و ١٠٢ (١) والبنود ١ و ٢ و ٣ من الجدول الثانى الجزء الثانى من هذا القانون .

(٤) يعمل الحاكم العام بمحض اختياره عند ممارسته لجميع السلطات الأخرى التى منحه بموجبها حق الاختيار ما لم ينص على خلاف ذلك بالنسبة إلى أى سلطة مماثلة .

(٥) باستثناء ما تقدم يعمل الحاكم العام بمشورة رئيس الوزراء عند ممارسته لسلطاته المخولة له بمقتضى هذا القانون .

مادة ٣٣ - تحذف .

(يعاد ترقيم المواد التالية) .

مادة ٤٥ - تحذف ويستبدل بالآتى :

(السكرتيران العامان للبرلمان) :

(١) ويكون لكل مجلس سكرتير عام ويعين الحاكم العام أول سكرتير لكل مجلس بشرط الحصول على إقرار لاحق من أغلبية ثلثى أعضاء ذلك المجلس ثم يجرى تعيين السكرتير بعد ذلك بمعرفة رئيس كل مجلس على أن تقر ذلك أغلبية ثلثى أعضاء ذلك المجلس .

(٢) يستمر سكرتير عام كل مجلس فى وظيفته حتى يبلغ سن المعاش على أن له أن يستقيل من وظيفته فى أى وقت بمقتضى إعلان كتابى للحاكم العام ويجوز أن يفصله الحاكم العام بسبب سلوكه سلوكا لا يتفق ومكانة وظيفته بناء على توصية تقرها أغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

مادة ٥٦ (١) ب - تحذف وتستبدل بالآتى :

(ب) « إذا عرض مشروع قانون على أحد المجلسين ووجه رئيسا المجلسين أو أحدهما نظر الحاكم العام إليه باعتباره مشروع قانون بالغ الأهمية » .

مادة ٨٧ - تحذف وتستبدل بالآتى :

« يعمل الحاكم العام عند ممارسته سلطاته بمقتضى هذا الفصل ، بمحض اختياره وذلك دون مساس بسلطات لجنة السودان » .

مادة ٨٨ :

(١) يكون للحاكم العام مسئولية خاصة عن الخدمة العامة ومن واجبه أن يكفل معاملة جميع أعضاء الخدمة العامة معاملة عادلة ومنصفة لضمان حقوقهم التعاقدية ومصالحهم .

(٢) يجوز للحاكم العام أن يرفض الموافقة على أى مشروع قانون يرى أنه يمدت تأثيرا يتعارض مع أداء واجباته بموجب الفقرة السابقة كما يجوز له من وقت لآخر أن يصدر الأوامر التي يرى ضرورتها لأداء الواجبات المذكورة .

(٣) يصدر كل أمر من هذا النوع كتابة بيد الحاكم العام ويذكر غرض ذلك الأمر .

(٤) الأمر الصادر بموجب هذا تكون له قوة القانون ويعمل به في الحدود التي لا ينطبق فيها هذا الأمر على أى تشريع قائم أو مستقبل أو يتعارض معه .

مادة ٩٠ (ج) — تحذف .

مادة ٩٩ (١) — تحذف ويستبدل بها ما يلي :

« سلطات الحاكم العام في الشؤون الخارجية » .

(١) رغبة في تمكين الحاكم العام من القيام بمسئوليته قبل الحكومتين بمقتضى المادة ١٢ (٢) فيما يتعلق بالشؤون الخارجية تكون له السلطات التنفيذية والتشريعية إلى الحد الذي يستلزمه هذا الغرض أو يقتضيه تحقيقه .

(٢) إذا رأى الحاكم العام من الضروري أو من الملائم إصدار تشريع في مثل هذه المسائل يسن هذا التشريع بموجب أمر صادر منه بشرط موافقة الحكومتين .

يعاد ترقيم الفقرات التالية من المادة (٩٩) .

مادة ١٠٠ : (١) — (١) تحذف وتستبدل بما يلي :

«تكون للحاكم العام مسئولية خاصة ليكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان معاملة عادلة منصفة» .

(١) على الحاكم العام عند ممارسته لسلطاته بمقتضى هذه المادة أن يحصل على موافقة سابقة من بلحته .

(٤) محذف الكلمات الآتية :

”أو قانون إدارى أو تنفيذى تصدره الحكومة“ .

مادة ١٠٢ : (١) محذف وتستبدل بما يلي :

(١) إذا اقتنع الحاكم العام في أى وقت بأنه بسبب مازق سياسى أو عدم التعاون أو المقاطعة أو مثل ذلك لا يمكن السير بإدارة السودان بموجب الدستور الموضوع بمقتضى هذا ، يجوز له إعلان حالة طوارئ دستورية .

(٢) كما يجوز للحاكم العام كذلك بعد التشاور مع اللجنة إلى أبعد مدى مستطاع ، أن يعلن حالة طوارئ دستورية إذا اقتنع في أى وقت أن كارثة مالية وشيكة الوقوع أو أن انهيار القانون والنظام يستدعى تدخله المباشر لصالح حسن سير الإدارة في السودان ، فإذا لم توافق اللجنة على هذا الإجراء فعليها أن ترفع الأمر فوراً إلى الحكومتين ، ويجوز للحكومتين في أى وقت بعد عرض الأمر عليهما أن تشتركا في دعوة الحاكم العام لإنهاء حالة الطوارئ الدستورية ، ويتختم عليه حينئذ أن يفعل ذلك فوراً ، أما إذا رأت إحدى الحكومتين أنه ليس ثمة ما يبرر استمرار حالة الطوارئ الدستورية فعليها إعلان الحاكم العام بذلك ، ويجب عليه أن ينهى تلك الحالة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رجوع اللجنة إلى الحكومتين ، وعلى الحاكم العام أن يتشاور مع اللجنة إلى أبعد مدى مستطاع أثناء استمرار حالة الطوارئ الدستورية .

(يعاد ترقيم الفقرات التالية) .

الجدول الأول تستبدل بعبارة ”الحاكم العام“ في جميع أجزاء الجدول عبارة ”لجنة الانتخابات“ .

الجزء الثالث (أ) (١) ٢ - يحذف ”ولكن“ بعد ترشيحه لا يزال أعماله“ وتستبدل بالآتى :

”ولكن عند تقديمه أوراق ترشيحه لا يزال أعماله“ .

الجزء الخامس - عام :

للجنة الانتخابات أن تعدل بأمر الأحكام التالية من هذا الجدول .

الجزء الأول (٣) :

مؤهلات الناخبين في انتخابات مجلس الشيوخ .

الجزء الثاني (أ) و (ب) :

تقسيم الدوائر بين دوائر الانتخاب المباشر ودوائر الانتخاب غير المباشر

الجزء الثاني (ج) :

عدد أعضاء دائرة الحريجين بشرط ألا يزيد عدد الأعضاء على خمسة .

٥ - الخطابات المتبادلة

بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن بعض التعديلات
التي أدخلت على قانون نظام الحكم الذاتي في السودان

السفارة البريطانية

القاهرة

أول مارس سنة ١٩٥٣

(رقم ١٠٤١ - ٥٣/٤٢٦)

حضرة وزير الخارجية

تذكرون حضرتمك أننا اتفقنا في يوم ١٢ فبراير قبيل التوقيع على الاتفاق المبرم بين
حكومتينا في شأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ، على أن يشار بصورة ما إلى
الاتفاق في ديباجة قانون الحكم الذاتي .

٢ - لذلك أشرف بأن أقترح إدراج الفقرة التالية في الديباجة مباشرة بعد الفقرة
التالية ، كالآتي :

” وحيث إنه بموجب الاتفاق المؤرخ في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ والمبرم بين الحكومة
المصرية وحكومة المملكة المتحدة في شأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ، قد
اتفقت الحكومتان المذكورتان على أنه يجب على الحاكم العام إصدار قانون لإقامة الحكم
الذاتي في السودان “ .

٣ - كذلك أقترح التعديلات التالية لإدراجها في مشروع قانون الحكم الذاتي
لما من صيغة فنية بحسب نتيجة للاتفاق المبرم بين الحكومتين .

(١) تستبدل بكلمتي Sub-Section, Section كلمتي Paragraph, Article .

(٢) مادة ١ : تستبدل بعبارة ” في اليوم من سنة ١٩٥٢ “
عبارة ” بمجرد توقيع الحاكم العام “ .

(٣) مادة ٢ : تستبدل بكلمة ” اللجنة “ عبارة ” لجنة الحاكم العام “ ويقترح
إدراج نفس التغيير بالنسبة للمادة ١٢ (٣) مرة واحدة ، وبالنسبة للمادة ١٠٢ (٢)
أربع مرات . وقد استصوب إدراج هذا التعديل لأن المادة ٨٦ (١) حرت عن لجنة
اللجنة العامة باسم ” اللجنة “ في ذلك الفصل .

- (٤) مادة ١٢ (١) : يراجع الملحق الرابع من الاتفاق :
تستبدل بعبارة " هذا الاتفاق " كلمة " الاتفاق " .
- (٥) مادة ١٢ (٢) : تستبدل بكلمة " القانون " عبارة " هذا الأمر " .
- (٦) مادة ١٤ (١) : تحذف عبارة " إلا كما يرد فيما يلي " إذ أن الإشارة تعود إلى المادة ٤٣ التي تم حذفها .
- (٧) مادة ٢ (٢) : تحذف عبارة " عدا حاله بموجب المسألة الثالثة " لأن الإشارة تعود إلى المادة ٤٣ التي تم حذفها .
- (٨) مادة ٨٨ : يدرج كعنوان " مسؤولية الحاكم العام الخاصة عن الخدمة العامة " .
- (٩) مادة ١٠ : يستبدل بترقيم " د " حرف " ج " .
- (١٠) مادة ١٠٢ (٣) : يدرج قبل عبارة " عند ذلك يعطل البرلمان " عبارة " عند إعلان حالة الطوارئ الدستورية " وتحذف كلمتا " عند ذلك " إذ أن الصيغة المعدلة للفقرة السابقة لا تجعل لها سجلا .
- (١١) ترقيم البنود الواردة في الجزئين الأول والثاني من الجدول الثاني من ١ إلى ٩ ، من ١ إلى ٦ على التوالي .
- ٤ — ونظرا إلى أنه من المرغوب فيه كثيرا أن يتم إصدار قانون الحكم الذاتي في أقرب وقت ممكن ، فإنني على يقين من أن الحكومة المصرية ستبدي موافقتها على هذه التعديلات في القريب العاجل .
- وإنني أتمنى هذه الفرصة لأجدد لحضرتكم توكيد أسمي احترامي .

والف اسكرين ستيفنسون

وزارة الخارجية
القاهرة

٥ مارس سنة ١٩٥٣

(رقم ٣١)

حضرة صاحب السعادة السفير البريطاني

ردا على كتابكم رقم ١٠٤١ - ٥٣/٤٢٦ المؤرخ في أول مارس سنة ١٩٥٣ بشأن إعادة صياغة ديباجة قانون الحكم الذاتي ، أتشرف بأن أقترح الصياغة التالية حتى تتشى مع الاتفاق المبرم بيننا نصا وروحا :

حيث أن كلا من الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا تؤمنان إيمانا ثابتا بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعالية .

وحيث أنه رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير يجب أن تبدأ على الفور فترة انتقال يتوفر فيها للسودانيين الحكم الذاتي الكامل تمهيدا لإنهاء الإدارة الشائبة بإنهاء فعليا .

وحيث أنه بمقتضى الاتفاق الذى عقد بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ، فقد اتفقت الحكومتان على أنه يجب على الحاكم العام للسودان أن يصدر قانونا لإقامة الحكم الذاتي الكامل فى السودان .

وبناء على ذلك يصدر الحاكم العام بمقتضى السلطات التى خولها إياه الاتفاق سالف الذكر ، الأمر التالى :

وأما فيما يتعلق بالتعديلات المراد إدماجها بمشروع الحكم الذاتى والتى اقترحتها
حضرتكم ، فإنه لا اعتراض عندى عليها كالتالى :

(١) تستبدل بكلمتى Paragraph, Article. كلمتى Sub-Section, Section.

(٢) مادة ١ - تستبدل بعبارة "فى اليوم ... من ... سنة ١٩٥٣" عبارة "بمجرد توقيع الحاكم العام" .

(٣) مادة ٢ - تستبدل بكلمة "اللجنة" عبارة "لجنة الحاكم العام" ويقترح إدراج نفس التعبير بالنسبة للمادة ١٢ (٣) صرة واحدة، وبالنسبة للمادة ١٠٢ (٢) أربع صرات . وقد استصوب إدراج هذا التعديل لأن المادة ٨٩ (١) عبرت عن لجنة الخدمة العامة باسم "اللجنة" في ذلك الفصل .

(٤) مادة ١٢ (١) - يراجع المحقق الرابع من الاتفاق .
تستبدل بعبارة "هذا الاتفاق" كلمة "الاتفاق" .

(٥) مادة ١٢ (٢) - تستبدل بكلمة "القانون" عبارة "هذا الأمر" .

(٦) مادة ٤١ (١) - تحذف عبارة "إلا كما يرد في فيما يلي" إذ أن الإشارة تعود إلى المادة ٤٣ التي تم حذفها .

(٧) مادة ٤٢ (٢) - تحذف عبارة "عندما حله بموجب المادة الثالثة" لأن الإشارة تعود إلى المادة ٤٣ التي تم حذفها .

(٨) مادة ٨٨ - يدرج كعنوان "مسئولية الحاكم العام الخاصة عن الخدمة العامة" .

(٩) مادة ٩٠ - يستبدل بترقيم "د" حرف "ج" .

(١٠) مادة ١٠٢ (٣) - يدرج قبل عبارة "عند ذلك يعطل البرلمان" عبارة "عند إعلان حالة الطوارئ الدستورية" وتحذف كلمتا "عند ذلك" إذ أن الصيغة المعدلة للفقرة السابقة لا تجعل لها محلا .

(١١) ترقيم البنود الواردة في الجزئين الأول والثاني من الجدول الثاني من ١ إلى ٩ ، من ١ إلى ٦ على التوالي .

وإني انتهز هذه الفرصة لأجدد لحضرتكم توكيد أسمي احترامي ما

محمود فوزي

وزير الخارجية

السفارة البريطانية

القاهرة

(رقم ١٠٤١ - ٤٧١ / ٥٣)

١٦ مارس سنة ١٩٥٣

حضرة وزير الخارجية

اقترحتم حضرتم بكتابكم رقم ٣١ المؤرخ في ٥ مارس مشروعاً لإمادة صياغة ديباجة قانون الحكم الذاتي، وهو يختلف من مادة وجوه عن المشروع الذي تشرفت بإرساله إلى حضرتم رقم رفق كتابي رقم ١٠٤١ - ٤٢٥ / ٥٣ بتاريخ أول مارس .

٢ - ويوسفني أن أبلغكم أن هذه الصيغة غير مقبولة لدى حكومة جلالة الملكة، على أنه لما كان من المرغوب فيه إصدار قانون الحكم الذاتي في أقرب فرصة ممكنة، وإذا كان الانتهاء إلى ديباجة متفق عليها قد يقتضى بعض الوقت، فإن حكومة جلالة الملكة توافق على ما تراه الحكومة المصرية من وجوب حذف هذه الديباجة .

٣ - وبذلك يكون عنوان القانون كالاتي :

قانون الحكم الذاتي

وهو أمر لاقامة الحكم الذاتي الكامل في السودان

يصدر حاكم عام السودان بموجب هذا ، الأمر التالي :

واني أفتيز هذه الفرصة لأجدد لحضرتكم توكيد أسمي احترامى ما

والف اسكرين ستيفنسون

٦ - قانون الحكم الذاتي

وهو أمر لإقامة الحكم الذاتي الكامل في السودان

يصدر حاكم عام السودان بموجب هذا الأمر التالي :

الفصل الأول

تمهيد

الاسم وبدء النفاذ

المادة ١ :

يسمى هذا الأمر « قانون الحكم الذاتي » ويسرى مفعوله بمجرد توقيع الحاكم العام .

تفسير

المادة ٢ :

في هذا الأمر ، ما لم يقتض سياق الكلام خلاف ذلك ، تكون للعبارة التالية المعاني الموضحة لها بموجب هذا على التوالي :

الاتفاق : معناه الاتفاق المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

اليوم المعين : معناه اليوم الذي يشهد فيه الحاكم العام كتابة بيئته بأن مؤسسات الحكم الذاتي المعتمد انشاؤها بموجب هذا ، وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ قد تم تكوينها وفقاً لأحكام هذا الأمر .

رئيس القضاء : تشمل الشخص الذي يعين ليقوم بأعمال قاضي القضاة .

لجنة الانتخابات : معناها لجنة الانتخابات المشار إليها في الاتفاق .

حاكم عام : تشمل الشخص الذي يعينه الحاكم العام من وقت لآخر لأداء مهام منصبه

لجنة المحاكم العام : معناها لجنة المحاكم العام المشار إليها في الاتفاق .

قاضى القضاة : تشمل الشخص الذى يعين ليقوم بأعمال قاضى القضاة .

مجلس : تشمل عندما يقتضى سياق الكلام ذلك ، مجلس الشيوخ .

عضو الهيئة القضائية : تشمل أى شخص من المذكورين بعد : - رئيس القضاة ، قاضى القضاة ، المفتى ، أعضاء المحاكم العليا ، القضاة الجزئيون ، القضاة الشرعيون ، القضاة المقيمون ، قضاة الجنابات ، المساعدون القضائيون ، كبير مسجلى المحاكم .

أعضاء المحاكم الفرعية : معناها أعضاء الهيئة القضائية دون مرتبة أعضاء المحاكم العليا .

مشروع قانون مالى : معناه مشروع قانون لتخصيص أى اعتماد للصروفات للمصم على الإيرادات أو على الأموال الاحتياطية للحكومة أو أى مخصصات من أيهما أو أى مشروع قانون لإنشاء أى ضريبة أو تعديلها أو إلغائها وأى مشروع قانون يجيز جمع قروض بإصدار سندات .

البرلمان : معناه مجلسى الشيوخ والنواب .

القانون : معناه قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية سنة ١٩٤٨ .

المعاشات : تشمل المكافآت والفوائد الأخرى لها بعد الخدمة .

دائرة جنوبية : معناها ، فى حالة مجلس الشيوخ ، إحدى المديريات الجنوبية ، وفى حالة مجلس النواب ، دائرة فى أى من تلك المديريات .

المديريات الجنوبية : معناها المديريات الاستوائية وبحر الغزال وأعلى النيل .

لجنة السودان : معناها لجنة السودان المشار إليها في الاتفاق .

ضريبة : معناها أى ضريبة سواء كانت عامة أو خاصة كما تشمل العوائد الجليسة ورسوم الاستيراد والتصدير والاستهلاك والانتاج .

الحكومتان : معناها الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

أثر اليوم المعين

المادة ٣ :

١ - في اليوم المعين يبطل العمل بأحكام القانون وجميع الأوامر السابقة للأمر الحالي التي صدرت بموجبها .

٢ - ابتداء من اليوم المعين وما بعده فإن الإشارات الواردة في أى تشريع قائم إلى الجمعية التشريعية تقرأ ويفهم منها أنها تعنى البرلمان أو أى من مجلسيه كما يقتضى ذلك سياق الكلام ويجوز استبدالها بموجب هذا أو أى تشريع لاحق للإشارة إلى ذلك ، كما أن الإشارة إلى مجلس الحاكم العام أو إلى الحاكم العام في مجلسه أو إلى المجلس التنفيذي أو إلى الحاكم العام يعمل بناء على نصيحة المجلس التنفيذي أو أى عبارات مماثلة تقرأ ويفهم منها كأنها تعنى مجلس الوزراء ويجوز استبدالها بموجب هذا أو أى تشريع لاحق للإشارة إلى ذلك على أنه عندما ينحول مثل ذلك التشريع سلطة إصدار اللوائح أو قواعد أو أوامر بموافقة أو بتصديق الحاكم العام في مجلسه أو المجلس التنفيذي أو عرضة للملك الموافقة أو ذلك التصديق ، فإن إصدار تلك اللوائح أو القواعد أو الأوامر لا يتطلب موافقة أو تصديق مجلس الوزراء ، ولكن يجب أن توضع جميع هذه اللوائح والقواعد والأوامر على متضدة كل من المجلسين ، ويجوز لمجلس النواب أن يلغى أيا منها في مدة شهر ، على ألا يكون لهذا الإلغاء أثر رجعى .

أثر الأمر على التشريع القائم

المادة ٤ :

في حالة أى تعارض أو تناقض بين أحكام هذا الأمر وأى تشريع قائم يعمل بأحكام هذا الأمر ويقرأ ذلك التشريع ويفهم كأنه أبطل أو ألغى أو عدل كما يقتضى الحال لغرض إزالة ذلك التعارض أو التناقض ولكن دون مساس بحق البرلمان أو مجلس الوزراء أو أى هيئة أخرى أو شخص يملك سلطة تشريعية بالنسبة لذلك الأمر أن ينص في حينه على إبطال أو إلغاء أو تعديل مثل ذلك التشريع للغرض المذكور أعلاه .

الفصل الثاني

الحقوق الأساسية

حق الحرية والمساواة

المادة ٥ :

- ١ - جميع الأشخاص في السودان أحرار ومتساوون أمام القانون .
- ٢ - لا يحرم أى سودانى من حقوقه بسبب المولد أو الدين أو العنصر أو النوع فيما يخص بالاستخدام العام أو الخاص أو فيما يخص بقبوله أو مزاولته أى وظيفة أو حرفة أو عمل أو مهنة .

حظر القبض على الأشخاص ومصادرة ممتلكاتهم

المادة ٦ :

- لا يجوز القبض على أى شخص أو حجزه أو حبسه أو حرمانه من استعمال ممتلكاته أو ملكيتها إلا وفقا لأحكام القانون .

حرية الدين والرأى وحق تأليف الجمعيات

المادة ٧ :

- ١ - يتمتع الأشخاص بحرية الضمير والحق فى أداء شعائرهم الدينية بحرية بشرط ألا يتناقى ذلك مع الآداب أو النظام العام أو الصحة كما يقتضيهما القانون .
- ٢ - لجميع الأشخاص الحق فى حرية التعبير عن آرائهم والحق فى تأليف الجمعيات والاتحادات فى حدود القانون .

حكم القانون

المادة ٨ :

يخضع جميع الأشخاص والجمعيات التى تتكون من الأشخاص رسمية كانت أو غير رسمية لحكم القانون كما تطبقه محاكم القضاء، ويستثنى من ذلك فقط الامتيازات البرلمانية المقررة.

استقلال القضاء

المادة ٩ :

الهيئة القضائية مستقلة وليس لأى سلطة حكومية تنفيذية كانت أو تشريعية حق التدخل فى أعمالها أو الرقابة عليها .

استخدام الحقوق الدستورية

المادة ١٠ :

لأى شخص أن يطالب من المحكمة العليا حماية أو تطبيق أى من الحقوق الممنوحة بموجب هذا الفصل ، وللمحكمة العليا السلطة في إصدار جميع الأوامر اللازمة والمناسبة لكي تكفل لمقدم الطلب الاستمتاع بأى من الحقوق المذكورة .

الفصل الثالث

الحاكم العام

مركز الحاكم العام كقائد عسكري أعلى

المادة ١١ :

تبقى القيادة العسكرية العليا لدى الحاكم العام ويكون القائد الأعلى لقوة دفاع السودان .

مركز الحاكم العام كسلطة دستورية

المادة ١٢ :

١ - يكون للحاكم العام السلطة الدستورية العليا في السودان وتكون له بمقتضى الدستور الموضوع بموجب هذا ، المسئوليات والسلطات المبينة في الاتفاق وفي هذا الأمر .

٢ - يكون الحاكم العام مسؤولاً مباشرة أمام المحكومين فيما يتعلق بإنهاء مسئولياته بالنسبة للشئون الخارجية والتعديلات الدستورية المشار إليها في المادة ٦ (أ) و (ب) من الاتفاق وفي المواد ٩٩ و ١٠١ (أ) من هذا الأمر .

٣ - يتعين على الحاكم العام الحصول على موافقة سابقة من لجنته عند ممارسته لسلطاته الاختيارية الممنوحة له بموجب المواد ٣١ و ٤٠ (٢) و ٤٤ (٤) و ٤٥ و ٥٣ و ٥٦ (١) و ٥٧ (أ) و المواد ٧٥ إلى ٨٦ و المواد ١٠٠ و ١٠١ (٢) و ١٠٢ (١) والبنود ١ و ٢ و ٣ من الجزء الثاني للجدول الثاني من هذا الأمر .

٤ - يعمل الحاكم العام بمحض اختياره عند ممارسته لجميع السلطات الأخرى التي منح بموجبها حق الاختيار ما لم ينص على خلاف ذلك بالنسبة إلى أى سلطة مماثلة .

٥ - باستثناء ما تقدم يعمل الحاكم العام بمشورة رئيس الوزراء عند ممارسته لسلطاته المخولة له بمقتضى هذا الأمر .

الفصل الرابع

الهيئة التنفيذية

رئيس الوزراء

المادة ١٣ :

يعين الحاكم العام رئيس وزراء، ذلك الشخص الذي ينتخبه مجلس النواب من وقت لآخر لهذا الغرض من بين أعضاء البرلمان الحاليين .

الوزراء

المادة ١٤ :

١ - يعين رئيس الوزراء كوزير لمصلحة أو أكثر من المصالح الحكومية المختلفة أو وزير دولة .

٢ - يعين الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء لا أقل من عشرة وزراء ولا أكثر من خمسة عشر وزيرا للمصالح الأخرى أو وزراء دولة يكون من بينهم لا أقل من وزيرين في كل مجلس وزراء من أعضاء البرلمان الذين يمثلون الدوائر الجنوبية على أنه يجوز للحاكم العام بمحض تصرفه أن يستغنى عن هذا المطلب الوارد ذكره أخيرا ، إذا اقتنع في أى وقت بأن حق التمثيل الخاص في مجلس الوزراء الممنوح بموجب هذا للديريات الجنوبية قد أسيء استعماله .

شروط الأهلية

المادة ١٥ :

١ - لا يعين شخص كوزير إلا إذا كان من ذوى الأهلية لعضوية البرلمان .

٢ - لا يحق تعيين شخص كوزير إذا كان طرفا في تعاقد قائم مع الحكومة إلا إذا أخطو رئيس الوزراء بوجود ذلك التعاقد وبين ماهيته ومدى مصلحته فيه، وإما ألا يعترض رئيس الوزراء على ذلك أو يتنازل الوزير عن مصلحته في ذلك التعاقد بناء على طلب من رئيس الوزراء .

القسم الوزاري

المادة ١٦ :

يؤدي كل وزير عند تعيينه قسما أو إعلانا أمام الحاكم العام بالصيغة الموضحة في الجزء الأول من الجدول الثالث .

المرتبات

المادة ١٧ :

يحدد البرلمان بقانون من وقت لآخر المرتبات التي تدفع لرئيس الوزراء والوزراء الآخرين ، وفي الوقت الحاضر تدفع لهم المرتبات التي كانت تدفع لرئيس الجمعية والوزراء الآخرين على التوالي قبل اليوم المعين مباشرة .

خلو المناصب

المادة ١٨ :

١ — يتخلى رئيس الوزراء عن منصبه في الحالات الآتية :

- (أ) إذا فقد أهليته لعضوية البرلمان ، أو
- (ب) عند قبول الحاكم العام استقالته المقدمة كتابة ، أو
- (ج) في الجلسة الأولى للدورة الأولى لمجلس نواب جديد ، أو
- (د) عند إعلان حالة طوارئ دستورية بموجب المادة ١٠٠

٢ — يتخلى الوزير عن منصبه في الحالات الآتية :

- (أ) إذا لم يكن عضوا في البرلمان في تاريخ تعيينه ولم يصبح عضوا متخبا في مدى ستة شهور من ذلك التاريخ على أنه يجوز لرئيس الوزراء بمحض اختياره إعفاء ثلاثة وزراء في أي مجلس للوزراء من التنازل لإخلاء المنصب بموجب هذا البند ، أو
- (ب) إذا فقد أهليته لعضوية البرلمان ، أو

(ج) إذا وضع استقالته بين يدي رئيس الوزراء لتتقدمها إلى الحاكم العام ، وقبلها الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، أو

(د) إذا أعتاه الحاكم العام من منصبه بناء على نصيحة رئيس الوزراء ، أو

(هـ) إذا تولى رئيس الوزراء عن منصبه .

مجلس الوزراء

المادة ١٩ :

رئيس الوزراء والوزراء الآخرون ، يكونون مع مجلس الوزراء ويكون ذلك المجلس مسؤولاً أمام البرلمان عن أعمال الحكومة التنفيذية والإدارية .

مسئولية الوزراء

المادة ٢٠ :

الوزراء مسئولون كأفراد لدى رئيس الوزراء عن إدارة وزاراتهم .

المسئولية التضامنية لمجلس الوزراء

المادة ٢١ :

الوزراء مسئولون بالتضامن عن سياسة مجلس الوزراء وقراراته وأعماله على أنه إذا رأى رئيس الوزراء بأن أى مسألة لا يترتب عليها موضوع النقطة لمجلس الوزراء بأجمعه ، تكون له حرية التصرف ليقرر عما إذا كانت معارضة مجلس النواب لتلك المسألة تستلزم استقالة مجلس الوزراء أو استقالة الوزير المسئول أو إعفائه من منصبه أو سحب المسألة المذكورة أو إلغاءها .

وكلاء الوزارات البرلمانيين

المادة ٢٢ :

١ — يجوز لرئيس الوزراء تعيين وسحب وزارة برلماني لأى من الوزارات كما يرى ذلك مناسباً .

- ٢ — يكون وكيل الوزارة البرلمانى مسئولاً لدى وزيره .
- ٣ — لا يمين شخص كوكيل وزارة برلمانى إلا إذا كان من ذوى الأهلية ضمنوية البرلمان .
- ٤ — وكيل الوزارة البرلمانى الذى لم يكن عضواً فى البرلمان من تاريخ تعيينه ، يتخلى عن منصبه إذا لم يصبح عضواً منتخباً فى مدى ستة شهور من ذلك التاريخ ، على أنه يجوز لرئيس الوزراء أن يعفى لا أكثر من ثلاثة وكلاء وزارات برلمانين من التزام إخلاء المنصب بموجب هذا البند .
- ٥ — يحدد البرلمان بقانون ، المرتبات التى تدفع لوكلاء الوزارات البرلمانين ، وفى الوقت الحاضر تدفع لهم المرتبات التى كانت تدفع لوكلاء الوزارات قبل اليوم ائمين مباشرة .
- ٦ — يجوز لرئيس الوزراء بمحض تصرفه من وقت لآخر إنهاء هذه التعيينات وعمل تعيينات جديدة لنفس الوزارات أو لوزارات أخرى .
- ٧ — تسقط فوراً جميع التعيينات التى تمت بموجب هذا عند ما يتخلى رئيس الوزراء عن منصبه .

شغل المناصب الشاغرة

المادة ٢٣ :

إذا تخلى وزير ، غير رئيس الوزراء عن منصبه ، يجوز شغل المنصب الشاغر بتعيين جديد بموجب أحكام الفقرة (٢) من المادة ١٤ ، ولكن مع المراعاة فقط لسلطة الاستغناء المنوطة للحاكم العام بموجب تلك الفقرة ، لا يعمل ذلك التعيين أو يترك المنصب شاغراً لأكثر من ثلاثة شهور ، إذا كان أثر ذلك بقاء مجلس الوزراء دون أن يضم على الأقل وزيرين من أعضاء البرلمان اللذين يمثلان الدوائر الجنوبية .

رئاسة مجلس الوزراء

المادة ٢٤ :

- ١ — يكون رئيس الوزراء رئيساً لمجلس الوزراء وهو الذى يرأس اجتماعاته عندما يكون موجوداً .
- ٢ — يجوز لرئيس الوزراء أن يعين أحد الأعضاء لرئاسة الجلسات فى غيابه ، وإذا لم يحدث ذلك التعيين يختار المجلس شخصاً لرئاسة الجلسة فى كل اجتماع .

النصاب القانوني

المادة ٢٥ :

لا يكون النصاب قانونياً إذا لم يحضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء وإذا لم يتكامل النصاب لا يرى سوى بحث الأعمال الخاصة بالتأجيل .

قواعد سلوك الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين

المادة ٢٦ :

١ - إجراءات مجلس الوزراء ومداولاته تكون سرية وكل وزير ملزم بعدم إذاعتها خارج قاعة اجتماعات المجلس على أنه يجوز دائماً لمجلس الوزراء أن يأذن صراحة للوزير أن يذيع أي قرار من قرارات المجلس لأداء واجباته الرسمية .

٢ - وكيل الوزارة البرلماني ملزم بالمثل بالأيذيع أي سر أو معلومات سرية وصلت إلى يده بمقتضى منصبه أو في أثناء واجباته الرسمية .

٣ - يكون سلوك الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين في مناصبهم بحيث لا ينشأ أو يبدو بأنه ينشأ تضارب في الواجب أو المصلحة بين واجباتهم الرسمية ومصالحهم الخصوصية وبصفة خاصة ألا يستغلوا مراكزهم الرسمية لفائدتهم الخاصة أو لتنمية مصالحهم الخاصة .

٤ - الوزير أو وكيل الوزارة البرلماني الذي يرتكب إخلالاً بهذه الالتزامات يكون عرضة لإنهاء تعيينه بواسطة الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء ويجوز لرئيس الوزراء إن كان ذلك الإخلال قابلاً للمعالجة أن يطلب منه معالجته كشرط للاحتفاظ بالمنصب ، على أن أي إجراء يتخذه الحاكم العام أو رئيس الوزراء لا يؤثر على أي إجراءات أخرى يجوز أن تتخذ ضد ذلك الوزير أو وكيل الوزارة البرلماني بسبب ذلك الإخلال .

اللوائح الداخلية لمجلس الوزراء

المادة ٢٧ :

يضع الوزراء لوائح داخلية لتنظيم إجراءاته وتنسيق سيرها ولإنجاز أعماله ، بما في ذلك تقرير الأمان والأوقات التي يجتمع فيها المجلس ، والشروط التي بمقتضاها يدعو أي شخص من غير أعضائه لحضور اجتماعاته والتحدث فيها وتعيين موظفيه وتحديد واجباتهم .

واجب رئيس الوزراء في تبليغ الحاكم العام

المادة ٢٨ :

من واجب رئيس الوزراء أن يتفل للحاكم العام بجميع قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بإدارة السودان أو أى تشريع مقترح (عدا تلك القرارات الخاصة بالمسائل الشكلية البحتة والمسائل النادية) ومن واجبه إعطاء الحاكم العام بجميع المعلومات التى يطلبها من وقت لآخر عن المسائل الخاصة بإدارة السودان أو بالتشريع المقترح .

الفصل الخامس

الهيئة التشريعية

إنشاء البرلمان

المادة ٢٩ :

يتكون برلمان السودان من مجلسين ، مجلس شيوخ ومجلس نواب .

تكوين الهيئة التشريعية

المادة ٣٠ :

تتكون الهيئة التشريعية للسودان من الحاكم العام ومجلس الشيوخ والنواب .

تكوين مجلس الشيوخ

المادة ٣١ :

يؤلف مجلس الشيوخ من خمسين عضواً ، يعين الحاكم العام بمحض اختياره عشرين منهم وينتخب ثلاثون لتمثيل دوائر بموجب أحكام الجزء الأول من الجدول الأول .

تكوين مجلس النواب

المادة ٣٢ :

يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين فقط ، ينتخبون لتمثيل الدوائر الموضحة فى الجزء الثانى من الجدول الأول بموجب أحكام الجزء الثالث من ذلك الجدول .

مؤهلات الناخبين

المادة ٣٣ :

تكون مؤهلات الناخبين في انتخابات مجلس النواب كما هي موضحة في الجزء الرابع من الجدول الأول .

مؤهلات عضوية البرلمان

المادة ٣٤ :

١ — الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة يكونون من ذوى الأهلية لعضوية مجلس الشيوخ ، على أن السودانيون الذين يرشحون أنفسهم في النوازل الجنوبية يكونون من ذوى الأهلية لتلك العضوية إذا كانت أعمارهم لا تقل عن ٣٠ سنة .

٢ — الأشخاص السودانيون الذين لا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة يكونون من ذوى الأهلية لعضوية مجلس النواب .

قسم الأعضاء

المادة ٣٥ :

يؤدى كل عضو في أى من المجالسين قبل اتخاذه مقعده قسماً أو إعلاناً بالصيغة الموضحة في الجزء الثانى من الجدول الثالث أمام الرئيس ، أما في حالة الرئيس فتكون التأكيداً أمام أعضاء ذلك المجلس مجتمعين .

عدم الأهلية

المادة ٣٦ :

١ — الأشخاص المذكورون بعد ليسوا من ذوى الأهلية لعضوية أى المجالسين :

(أ) أعضاء الهيئة القضائية .

(ب) المراجع العام .

(ج) موظفو الحكومة .

(د) المفلسون الذين لم تعلن برامتهم أو الأشخاص الذين تكون ممتلكاتهم موضع صلح أو تسوية مع مدينيتهم .

(هـ) الأشخاص الذين حوكموا بالسجن لمدة لا تقل عن سنتين خلال السبع سنوات السابقة .

(و) الأشخاص الذين أدينوا في خلال السبع سنوات السابقة من الأساليب الفاسدة أو التحريض عليها في أي انتخابات برلمانية أو انتخابات للحكومة المحلية .

(ز) الأشخاص غير سليمي العقل .

(ح) الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة .

٢ - لا يكون الشخص عضوا في أكثر من مجلس واحد في وقت واحد .

مخلو المقاعد

المادة ٣٧ :

يخلو مقعد العضو في أي المجلسين في الحالات الآتية :

(أ) عند وفاته .

(ب) إذا تغيب بدون إذن المجلس عن حضور ٢٥ جلسة متتالية .

(ج) إذا فقد أي شرط من شروط الأهلية الموضحة في المادة السابقة .

(د) إذا أدين أي شخص آخر بالأساليب الفاسدة يقوم بها نيابة عنه أو بمعرفة أو بالتفاضي عنه فيما يختص بالانتخابات التي تم فيها انتخابه .

(هـ) إذا أصبح عضوا في المجلس الآخر .

(و) إذا أعطى الرئيس إخطارا كتابيا باستقالته من العضوية .

شغل المقاعد الشاغرة

المادة ٣٨ :

- ١ — عند ما يخلو مقعد عضو منتخب تجرى انتخابات جديدة لشغله بحسب النظام الخاص بذلك المقعد .
- ٢ — عند ما يخلو مقعد عضو معين ، يشغل المقعد الشاغر بتعيين من الحاكم العام .

الفصل في المسائل الخاصة بعضوية البرلمان

المادة ٣٩ :

أى مسألة تنشأ بصدده حق أى شخص فى أن يكون أو يظل عضواً فى أى من المجالس
تحال إلى الرئيس الذى يجوز له إذا رأى ذلك مناسباً أن يرفع المسألة إلى المحكمة العليا
المدنية للفصل فيها .

دورات انعقاد البرلمان

المادة ٤٠ :

١ — يعين الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء تاريخ ومكان بداية كل دورة
انعقاد برلمانية ، على أنه يجب دعوة البرلمان للانعقاد مرتين على الأقل فى كل سنة ،
حتى يتكون تاريخ بداية كل دورة انعقاد جديدة فى مدى ستة شهور من تاريخ الجلسة الأخيرة
للدورة السابقة .

٢ — تستمر دورة الانعقاد البرلمانية حتى يقرر الحاكم العام ، بناء على نصيحة رئيس
الوزراء ، تعطيل المجالس أو حل مجلس النواب ، على أنه يجوز للحاكم العام بممارسة حرية
تصرفه أن يرفض تعطيل البرلمان أو حل مجلس النواب بناء على نصيحة رئيس الوزراء
بسبب ، إما :

(أ) سقوط مشروع قانون أو اقتراح (أو جزء هام من أيهما) قدمه مجلس الوزراء
لمجلس النواب وأعلن رئيس الوزراء أنها مسألة يترتب عليها موضوع الثقة بمجلس
الوزراء ، أو :

(ب) عندما يجيز مجلس النواب صوت لوم ضد مجلس الوزراء أو رئيس الوزراء أو أحد الوزراء في مسألة يترتب عليها موضوع الثقة بمجلس الوزراء بأجمعه ، واقتنع الحاكم العام أن رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء قد فقد تأييد مجلس النواب .

٣ - إذا رفض الحاكم العام للأسباب المذكورة أعلاه تعطيل البرلمان أو حل مجلس النواب يستقيل رئيس الوزراء والوزراء الآخرون قورا وعندما يدعو الحاكم العام مجلس النواب لانتخاب رئيس وزراء جديد .

مدة مجلس الشيوخ

المادة ٤١ :

١ - يستمر كل مجلس شيوخ لمدة ثلاث سنوات من بداية أول دورة انعقاده وهو غير قابل للحل .

٢ - عند انتهاء مدة مجلس الشيوخ يأمر الحاكم العام بإجراء انتخابات جديدة بفرض شغل مقاعد الأعضاء المنتخبين ، ثم يقوم بعمل تعيينات جديدة بفرض شغل مقاعد الأعضاء المعينين .

مدة مجلس النواب

المادة ٤٢ :

١ - ما لم يحل قبل ذلك يستمر كل مجلس نواب لمدة ثلاث سنوات من بداية أول دورة له .

٢ - عند انتهاء مدة مجلس النواب أو حله يأمر الحاكم العام بإجراء انتخابات جديدة لتكوين مجلس نواب جديد .

٣ - بالرغم من انتهاء مدة مجلس النواب أو حله يستمر رئيس الوزراء والوزراء الآخرون في مناصبهم حتى تاريخ انعقاد أول جلسة لأول دورة لمجلس النواب الجديد .

٤ - يدعو الحاكم العام مجلس النواب الجديد لانتخاب رئيس وزراء جديد في أول جلسة من أول دورة انعقاد .

مكافأة الأعضاء

المادة ٣٣ :

أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب بخلاف الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين يتمتعون مرتبات وعلاوات نظير خدماتهم كما يحددها البرلمان بقانون من وقت لآخر، وفي الوقت الحاضر يتقاضون مكافأة بالفئة التي كانت تدفع بها لأعضاء الجمعية التشريعية قبل اليوم المدين مباشرة .

رئاسة المجلسين

المادة ٤٤ :

- ١ — يكون لكل مجلس رئيس .
- ٢ — في حالة عقد جلسة مشتركة للمجلسين يرأسها رئيس مجلس النواب وفي حالة غيابه يرأسها رئيس مجلس الشيوخ .
- ٣ — ينتخب رئيس كل مجلس بواسطة أعضائه من بينهم أو من بين الأشخاص ذوى الأهلية لعضوية ذلك المجلس .
- ٤ — يقدم اسم الرئيس المنتخب للحاكم العام الذى يجوز له بحض تصرفه الموافقة على الانتخاب أو عدم الموافقة عليه ولا يعمل أى شخص كرئيس قبل أن يعلن الحاكم العام موافقته .
- ٥ — إذا كان الرئيس من غير أعضاء المجلس الحاليين يصبح عضوا فيه بحكم منصبه .
- ٦ — يجوز للرئيس الاستقالة من منصبه بإخطار كتابي يوجهه لكاتب المجلس ويجوز إعفاؤه من منصبه بواسطة الحاكم العام بناء على توصية المجلس .
- ٧ — يكون لكل مجلس نائب للرئيس ينتخبه المجلس من بين أعضائه وهو يرأس الجلسات في حاله غياب الرئيس .
- ٨ — يجوز لنائب الرئيس الاستقالة من منصبه بإخطار كتابي يوجهه للرئيس ويجوز إعفاؤه من منصبه بقرار من المجلس .

٩ - يحدد البرلمان بقانون من وقت لآخر المرئيات التي تدفع للرؤساء ونواب الرؤساء ، وفي الوقت الحاضر يدفع لرئيس مجلس النواب المرتب الذي كان يدفع لرئيس الجمعية التشريعية قبل اليوم المعلن مباشرة إلى الأبدل هذا المرتب بما يورد عليه بالصرر بعد تعيينه .

كتابة البرلمان

المادة ٤٥ :

١ - يكون لكل مجلس كاتب ويعين الحاكم العام الكاتب الأول لكل مجلس بشرط الحصول على إقرار لاحق من أغلبية ثلثي أعضاء ذلك المجلس ثم يجري تعيين الكاتب بعد ذلك بمعرفة رئيس كل مجلس على أن تقرر ذلك أغلبية ثلثي أعضاء ذلك المجلس .

٢ - يستمر كاتب كل مجلس في وظيفته حتى يبلغ سن المعاش ويجوز له أن يستقيل من وظيفته بمقتضى إعلان كتابي للحاكم العام ويجوز أن يفصله الحاكم العام بسبب سلوكه سلوكا لا يتفق ومكانة وظيفته بناء على توصية تقررها أغلبية ثلثي أعضاء ذلك المجلس .

التصويت

المادة ٤٦ :

١ - يبت في جميع المواضيع التي تطرح لأخذ قرار عنها في أي المجلسين بأغلبية الأعضاء الحاضرين الذين اشتركوا في التصويت .

٢ - في حالة عقد جلسة مشتركة للمجلسين يبت في الموضوع بتلك الأغلبية الموضحة فيما بعد وهي مجموع أعضاء المجلسين الذين حضروا تلك الجلسة المشتركة سواء اشتركوا في التصويت أو امتنعوا عنه .

٣ - ليس للرئيس صوت أصلي أو صوت مرجح .

٤ - إذا تساوت الأصوات في أي موضوع طرح أمام أي المجلسين يعتبر الاقتراح كأنه سقط .

النصاب القانوني

المادة ٤٧ :

- ١ — : يكون خمسا (٢/٥) أعضاء كل مجلس نصابا قانونيا لذلك المجلس .
- ٢ — في حالة عقد جلسة مشتركة يكون ثلثا (٢/٣) أعضاء كل مجلس بالاشتراك معا نصابا قانونيا .

اللغة المستعملة في البرلمان

المادة ٤٨ :

مع مراعاة أحكام اللوائح الداخلية الخاصة بهما تسمير الإجراءات في كل مجلس باللغة العربية ولكن دون مساس باستعمال اللغة الإنجليزية متى كان ذلك مناسبا .

حرية الكلام في البرلمان

المادة ٤٩ :

مع مراعاة أحكام هذا الأمر وأي لوائح داخلية صادرة به وجبه تكفل حرية الكلام في كل من المجلسين ولن يكون العضو فيهما عرضة لانتقاد إجراءات ضده في أي محكمة بسبب أي شيء قاله أو أي صوت أعطاه في أي المجلسين أو في أي لجنة من لجانها .

حق المداولة

المادة ٥٠ :

- ١ — مع المراعاة فقط لأحكام الفصل الحادي عشر يحق لكل مجلس إجراء مداولات وإجازة قرارات في أي موضوع .
- ٢ — يجوز للمجلس المختص إذا رأى ذلك مناسبا ، تقديم قراراته لمجلس الوزراء للنظر فيها .

حق توجيه الأسئلة

المادة ٥١ :

يجوز لعضو أي المجلسين ، مع مراعاة أحكام اللائحة الداخلية ، توجيه أسئلة عن أي موضوع لمجلس الوزراء أو للوزير المختص

حق الوزراء ووكلاء الوزارات البرلمانيين في الاشتراك في إجراءات البرلمان

المادة ٥٢ :

لكل وزير ولكل وكيل وزارة برلماني الحق في الكلام في أي المجلسين والاشتراك في إجراءاته ، وحق الكلام والاشتراك في إجراءات أي جلسة مشتركة للمجلسين وأي لجنة برلمانية يكون عضواً فيها ، على ألا يعطى الوزير أو وكيل الوزارة البرلماني صوته في المجلس الذي لم يكن عضواً فيه .

حق الحاكم العام في مخاطبة البرلمان

المادة ٥٣ :

١ — يجوز للحاكم العام بمحض تصرفه في أي وقت مخاطبة إما مجلس الشيوخ أو مجلس النواب ، أو مخاطبة المجلسين في جلسة مشتركة ويجوز له أن يطالب حضور الأعضاء لذلك الغرض .

٢ — يخاطب الحاكم العام في بداية كل دورة مجلس الشيوخ ومجلس النواب إما كلا على حدة أو في جلسة مشتركة بمحض تصرفه .

٣ — يجوز للحاكم العام بمحض تصرفه أن يبعث برسائل لأي المجلسين بشأن التشريع المنتظر أو الأعمال المنتظرة أو أي مسألة أخرى سواء كانت موضع نظر المجلس في ذلك الوقت أو لم تكن وعندئذ ينظر المجلس المختص تلك الرسالة بكل ما يلائمها من إنجاز .

اللوائح الداخلية

المادة ٥٤ :

١ — يسن الحاكم العام بمقتضى أمر لوائح داخلية لتنظيم إجراءات البرلمان وتنسيق سيرها وإنجاز أعماله بها في ذلك الأحكام الخاصة بتكوين لجان دائمة أو لجان مختارة أو أي لجان برلمانية أخرى تبدو للمجلس من وقت لآخر أنها ضرورية أو مناسبة وفيما بعد يجوز للبرلمان من وقت لآخر أن يضيف إلى هذه اللوائح الداخلية أو يعدلها أو يلغها .

٢ — يضع الحاكم العام ، بالتشاور مع رئيس كل مجلس ، اللوائح الداخلية لتنظيم الجلسات المشتركة للمجلسين .

الفصل السادس

التشريع

الإجراءات الخاصة بالتشريع

المادة ٥٥ :

١ - مع مراعاة أحكام الفصل الحادي عشر فقط ، توضع جميع التشريعات (عدا التشريعات النزعية) بمشروع قانون أو بأمر مؤقت .

٢ - يجوز أن ينشأ مشروع قانون ، عدا مشروع قانون ، في أي من المجالسين ، أما مشروعات القوانين المالية فلا تنشأ إلا في مجلس النواب .

٣ - مع مراعاة ما ورد في هذه المادة لا يصبح مشروع القانون قانوناً إلا إذا أجازته المجلسان سواء بلا تعديل أو بتعديلات اتفق عليها المجلسان ووافق عليه الحاكم العام ، وعند وصول تلك الموافقة يصبح مشروع القانون قانوناً نافذ المفعول .

٤ - يرسل مشروع القانون بعد أن يجيزه المجلس الذي نشأ فيه للمجلس الآخر ، الذي إما يجيزه بلا تعديل أو يرفضه أو يمدله ويعيده كما عمل للمجلس الذي نشأ فيه .

٥ - إذا رفض مجلس الشيوخ مشروع قانون أجازة مجلس النواب أو أعاد مشروع القانون لمجلس النواب بتعديلات لم يقبلها ذلك المجلس أو تأخر مجلس الشيوخ عن إجازة مشروع القانون في حينه تطبق الأحكام الآتية :

(أ) في حالة مشروع القانون المالي ، بعد مضي ثلاثة شهور من تاريخ تقديمه لمجلس الشيوخ ، يجوز عرض مشروع القانون للحاكم العام للموافقة عليه ، وعند وصول تلك الموافقة يصبح مشروع القانون قانوناً بالرغم عن رفضه أو تعديله بواسطة مجلس الشيوخ أو تأخره عن إجازته .

(ب) في حالة أي مشروع قانون آخر ، إذا أجازته مجلس النواب في دورتين متتاليتين للانعقاد ورفضه مجلس الشيوخ أو أعاده بتعديلات لم يقبلها ذلك المجلس أو تأخر مجلس الشيوخ عن إجازة مشروع القانون في كل من دورتي الانعقاد فعندئذ إذا مضي عام بين تقديم مشروع القانون في مجلس النواب في دورة الانعقاد الأولى وبين التاريخ الذي أجازته فيه مجلس النواب في دورة الانعقاد

الناية يجوز عرض مشروع القانون للحاكم العام للوفاقة عليه ، وعند وصول تلك الموافقة يصبح مشروع القانون قانونا بالرغم عن رفضه أو تعديله بواسطة مجلس الشيوخ أو تأخره عن إجازته .

٦ — إذا أجاز البرلمان مشروع قانون وتقدم من الحكومة بتعديلات غير مقبولة لدى مجلس الوزراء ، يجوز لمجلس الوزراء أن يسحب مشروع القانون المذكور .

الجلسات المشتركة

المادة ٥٦ :

١ — يجوز للحاكم العام بحضور تصرفه دعوة المجلسين للاجتماع في جلسة مشتركة للاظر في تشريع في أى من الحالات الآتية :

(أ) عندما يكون مشروع قانون ، خلاف مشروع قانون مالى ، أجازة أحد المجلسين ، وإما رفضه المجلس الآخر أو أجازته بتعديلات غير مقبولة لدى المجلس الأول ، أو لم يجزه المجلس الآخر في مدى ستة شهور من تقديمه إليه (باستثناء أى فترة كان فيها ذلك المجلس معطلا) .

(ب) إذا عرض مشروع قانون على أحد المجلسين ووجه رئيسا المجلسين أو أحدهما نظر الحاكم العام إليه باعتباره مشروع قانون بالغ الأهمية .

٢ — إذا أجاز مشرع القانون المذكور بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء في جلسة مشتركة يعرض للحاكم العام للوفاقة عليه .

التشريع المستعجل بأمر مؤقت

المادة ٥٧ :

١ — إذا قرر مجلس الوزراء في أى وقت لم يكن فيه البرلمان منعقدا ، أن إجازة أى تشريع حكومى مسألة عاجلة ، يجوز لمجلس الوزراء إصدار أمر مؤقت لسن ذلك التشريع وتقديم ذلك الأمر للحاكم العام للوفاقة عليه .

٢ — عند وصول موافقة الحاكم العام تصبح للأمر المؤقت قوة القانون .

٣ — يقدم مجلس الوزراء كل أمر مؤقت للبرلمان لتأييد ذلك الأمر حالما يكون ذلك عمليا .

- ٤ — عندما يؤيد الأمر بقرار من المجلسين يصبح قانونا نافذ المفعول .
- ٥ — إذا رفض أى من المجلسين تأييد الأمر المؤقت ، يسقط الأمر المؤقت فوراً ويبطل سريانه ، ولكن دون مساس بحق مجلس الوزراء فى تقديم مشروع قانون يؤدى نفس الغرض أو غرض مماثل .
- ٦ — أى قانون ألغاه أو عدله أمر مؤقت يبعث من جديد من تاريخ سقوط ذلك الأمر ويسرى مفعوله كأنما لم يصدر ذلك الأمر .
- ٧ — سقوط مثل هذا الأمر ان يكون له أثر رجعى .
- ٨ — يجوز للحاكم العام بحض تصرفه أن يمتنع عن إعطاء موافقته بموجب البند (١) إنا اقتنع فى أى حالة بأن الإجراء بإصدار أمر مؤقت فيه سوء استعمال للحقوق التشريعية للبرلمان .

تأييد الأوامر المؤقتة الصادرة قبل اليوم المعين

المادة ٥٨ :

الأوامر المؤقتة التى وافق عليها الحاكم العام ولكن لم تؤيدها الجمعية التشريعية قبل اليوم المعين تعتبر كأنها صادرة بموجب هذا الأمر وتعامل وفقاً لأحكام البنود (٢) إلى (٥) من المادة السابقة .

الفصل السابع المالية

تعريف السنة

المادة ٥٩ :

فى هذا الفصل لفظة « سنة » معناها السنة المالية وهى ١٢ شهراً تنتهى فى اليوم الثلاثين من شهر يونية فى كل سنة تقويمية .

الميزانية

المادة ٦٠ :

يحضر وزير المالية الميزانية السنوية التى تشمل تقديرات الإيرادات وتقديرات المصروفات (عدا المصروفات التى تخصم على الاحتياطى) وعند ما يجيز مجلس الوزراء الميزانية توضع أمام البرلمان .

مشروعات قوانين الاعتمادات المالية

المادة ٦١ :

١ - مقترحات مجلس الوزراء لجميع هذه المصروفات (عدا المصروفات المعان عنها فيما يلي كمصروفات مستثناة) تعرض لإقرار البرلمان في شكل مشروع قانون اعتماد مالي يشمل تقديرات تحت بنود معينة للخدمات المختلفة المطلوبة .

٢ - المصروفات الآتية هي مصروفات مستثناة لا تعرض على البرلمان لإقرارها ولكنها تدفع من الإيرادات بموجب ساطة هذا الأمر وهي :

(أ) الديون التي أستاذتها حكومة السودان قبل اليوم المعين .

(ب) المرتبات التي تدفع لأعضاء الهيئة القضائية .

(ج) المرتبات التي تدفع لأعضاء لجنة الخدمة العامة .

(د) المرتب الذي يدفع للمراجع العام .

(هـ) مصروفات مكتب الحاكم العام .

٣ - يعتبر قرار الحاكم العام نهائيا عما إذا كانت أي مصروفات مقترحة تقع تحت أي بند من البنود المذكورة أعلاه .

٤ - يجوز للبرلمان أن يوافق أو يرفض الموافقة على أية تقديرات شملها مشروع قانون الاعتماد المالي كما يجوز للبرلمان أن يقر مبلغا أقل مما شمله مشروع القانون ولكن لا يجوز له أن يقر مبلغا أكثر أو أن يغير في طريقة التخصيص .

مشروعات قوانين الاعتمادات المالية بالصرف مقدما

المادة ٦٢ :

١ - يجوز لمجلس الوزراء أن يتقدم للبرلمان بمشروع قانون اعتماد مالي بالصرف مقدما تقديرات عن المبالغ المطلوبة للاتفاق على الخدمات الحكومية من اليوم الأول للسنة المالية إلى حين وصول موافقة الحاكم العام على مشروع قانون الاعتماد المالي .

٢ - تبحث مشروعات قوانين الاعتمادات المالية بالصرف مقدما بنفس الطريقة التي تبحث بها مشروعات قوانين الاعتمادات المالية .

مشروعات قوانين الاعتمادات المالية الإضافية

المادة ٦٣ :

- ١ - يجوز لمجلس الوزراء أن يقدم للبرلمان تقديرات إضافية للمصروفات عند ما :
(أ) يتضح أن المبلغ الذي أقره البرلمان في الأصل لا يكفي لحاجة السنة الحاضرة .
(ب) تنشأ حاجة للمصروف أثناء السنة الحاضرة على بعض خدمات جديدة لم تشملها ميزانية تلك السنة ، وكان لا بد من إقرارها بواسطة البرلمان .
- ٢ - تجتث التقديرات الإضافية بنفس الطريقة التي تجتث بها التقديرات ، على أنه عندما لا يكون البرلمان منعقدا يؤذن بالمصروفات الإضافية في الأحوال المستعجلة بأمر مؤقت .

مخصصات للأموال الاحتياطية للحكومة

المادة ٦٤ :

عندما يريد مجلس الوزراء عمل مخصصات من الإيرادات لأموال الحكومة الاحتياطية أو لنقل أموال من احتياطي لآخر ، يقدم مشروع قانون للبرلمان لتغطية تلك المخصصات أو لنقل ذلك المال ، ويبحث مشروع القانون المذكور من جميع نواحيه كأنه مشروع قانون اعتماد مالي على أنه عندما لا يكون البرلمان منعقدا يجوز أن يؤذن بتلك المخصصات أو ذلك النقل بأمر مؤقت في الحالات المستعجلة على أنه لا ضرورة لأن يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون منفصل للبرلمان بموجب هذه المادة إذا كان أي من تلك المخصصات وردت كمصروفات في مشروع قانون اعتماد مالي أو مشروع قانون اعتماد مالي إضافي .

مصروفات للخصم على الأموال الاحتياطية للحكومة

المادة ٦٥ :

عندما يريد مجلس الوزراء صرف أموال بالخصم على الأموال الاحتياطية للحكومة يتقدم بمشروع قانون للبرلمان لتغطية تلك المصروفات ويبحث مشروع القانون المذكور من جميع نواحيه كأنه مشروع قانون اعتماد مالي على أنه عندما لا يكون البرلمان منعقدا يجوز أن يؤذن بهذه المصروفات في الحالات المستعجلة بأمر مؤقت .

إنشاء الضرائب وتعديلاتها وإلغاءها

المادة ٦٦ :

تقدم مقترحات إنشاء ضرائب جديدة أو تعديل الضرائب القائمة أو إلغاؤها ليقدمها البرلمان في شكل مشروع قانون ، على أنه يجوز لمجلس الوزراء ، إذا رأى أن المصلحة العامة تقتضى ذلك ، أن ينص بأمر منه على أن يسرى مفعول أى ضريبة جديدة مقترحة أو تعديل في ضريبة قائمة أو إلغاؤها من اليوم الذى يعرض فيه مشروع القانون على مجلس النواب ، ولكن كل أمر كهذا يجب ألا يس حن البرلمان ليدل برأيه فى حينه فى أى بند من هذه المقترحات ، ويجوز لمجلس الوزراء إلغاء أمر صدر بموجب هذه الفقرة وإذا لم يأنق قبل ذلك يتهى سرىان هذا الأمر عندما يصبح مشروع القانون قانونا نافذ المفعول ، أو عندما يرفض مجلس النواب مشروع القانون ولكن لن يكون لذلك الإلغاء أو انتهاء السريان أثر رجعى ، كما لا ترد أى إيرادات حصلت بموجب هذا الأمر بأى حال من الأحوال ، على أنه عندما لا يكون البرلمان منعقدًا يجوز أن يؤذن بأمر مؤقت فى الحالات المستعجاة بأى ضريبة جديدة أو أى تعديل فى الضرائب القائمة .

موافقة وزير المالية على التشريع المالى

المادة ٦٧ :

- ١ - لا يتقدم عضو البرلمان بأى مشروع قانون أو يقترح تعديلا لمشروع قانون يكون غرضه أو أثره إنشاء أى ضريبة أو زيادتها أو فرض التزامات على الإيرادات أو على الأموال الاحتياطية للحكومة قبل الحصول مقدما على موافقة وزير المالية ، على أن مشروع القانون أو التعديل لا يعتبر كأن له ذلك الغرض أو الأثر إذا كان من شأنه أن يؤدى إلى فرض غرامات أو جزاءات أو لدفع رسوم رخص أو رسوم لخدمات تؤدى .
- ٢ - شهادة وزير المالية بأن مشروع القانون المقترح له ذلك الغرض أو الأثر تكون نهائية .

الحساب الختامى

المادة ٦٨ :

- ١ - يضع مجلس الوزراء أمام البرلمان الحسابات الختامية لكل سنة عن إيرادات الحكومة ومصروفاتها بما فى ذلك المصروفات المخصصة على الأموال الاحتياطية .

٢ — يقدم المراجع العام تقريره عن الحسابات للبرلمان في ذات الوقت الذي توضع فيه تلك الحسابات أمام البرلمان أو حالما يمكن ذلك فيما بعد .

٣ — إذا اتضح من الحسابات أن المصروفات التي أنفقت تجاوزت الاعتماد الذي قرره البرلمان لأى بند ، يقدم مجلس الوزراء مشروع قانون لتغطية التجاوز ، ويبحث مشروع القانون من جميع نواحيه كأنه مشروع قانون اعتماد مالى .

الفصل الثامن

المراجع العام

تكوين وظيفة المراجع العام

المادة ٦٩ :

يكون لاسودان مراجع عام وهو موظف للبرلمان ومسئول لديه مباشرة .

التعيين

المادة ٧٠ :

١ — يعين الحاكم العام المراجع العام بمحض اختياره بعد التشاور مع المراجع العام المتقاعد إذا ما وجد .

٢ — المراجع العام الذى كان يشغل المنصب قبل اليوم المعين مباشرة يستمر فى منصبه ويعتبر كأنه عين بموجب هذا الأمر .

مدة شغل المنصب

المادة ٧١ :

١ — يشغل المراجع العام منصبه حتى يبلغ الخامسة والخمسين من العمر أو أى عمر بعد ذلك فى أية حالة معينة حسب موافقة الحاكم العام ولكن يجوز له فى أى وقت الاستقالة من منصبه بإعلان كتابى يوجهه للحاكم العام ، ويجوز إعفاؤه من منصبه بواسطة الحاكم العام وفقاً لتوصية فى ذلك الصدد أجزيت بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء فى جلسة مشتركة للجانين .

٢ — عند انتهاءه من شغل منصبه لا يكون للمراجع العام حق الاستخدام فى خدمة حكومة السودان .

المرتب

المادة ٧٢ :

يكون مرتب المراجع العام كما تكون حقوقه في المعاش كما يحددها البرلمان بقانون ، وفي الوقت الحاضر تكون كما هي عليه قبل اليوم المدين مباشرة على أنه لا يغير مرتب المراجع العام أو تنير -توقه في المعاش بما يعود عليه بالضرر بعد تعيينه .

المهام

المادة ٧٣ :

١ - يؤدي المراجع العام تلك الواجبات ويمارس تلك السلطات فيما يختص بحسابات الحكومة وكل مصلحة من مصالحها أو لجنة من لجاتها ، كما يحدد ذلك البرلمان بقانون ، وفي الوقت الحاضر يؤدي تلك الواجبات الممنوحة للمراجع العام والسلطات التي كان يارسها قبل اليوم المدين مباشرة وفق أحكام قانون المراجعة سنة ١٩٣٣ أو بموجبه .

٢ - يجوز أن يمنح أى قانون كهذا واجبات وسلطات مماثلة للمراجع العام فيما يختص بأى حسابات أخرى كما توضع في ذلك القانون .

٣ - لا شأن للمراجع العام بالاسائل الخاصة بالسياسة المالية .

تقارير المراجعة

المادة ٧٤ :

تقدم للبرلمان تقارير المراجع العام الخاصة بالحسابات المرصحة في المادة السابقة .

الفصل التاسع

الهيئة القضائية

سلطات الحاكم العام تكون اختيارية

المادة ٧٥ :

عند ممارسة سلطاته بموجب هذا الفصل يعمل الحاكم العام بمحض اختياره .

تمهيد

المادة ٧٦ :

١ - تتولى إدارة القضاء في السودان مصلحة منفصلة مستقلة للدولة تسمى « الهيئة القضائية »

٢ - تتولى الهيئة القضائية أيضا المسؤولية عن تسجيلات الأراضي ومكتب مدير عام التركات وتلك الفروع الأخرى شبه القضائية أو مصالح الخدمة الحكومية كما يأمر بذلك الحاكم العام من وقت لآخر بعد التشاور مع مجلس الوزراء .

٣ - الهيئة القضائية مسؤولة مباشرة للحاكم العام وحده عن أداء أعمالها .

٤ - يختص رئيس القضاء بالإشراف الإداري العام على الهيئة القضائية .

٥ - تكون لرئيس القضاء جميع السلطات الممنوحة للحاكم العام أو للسكرتير القضائي بموجب قانون القضاء المدني أو قانون العقوبات أو قانون التحقيق الجنائي أو قانون محاكم الرؤساء سنة ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية سنة ١٩٣٢ ما عدا تلك السلطات الموضحة في الجزء الأول من الجدول الثاني (ستسقط وتنتهي ممارستها) والسلطات الموضحة في الجزء الثاني من ذلك الجدول (التي ستبقى ويمارسها الحاكم العام بحض تصرفه) .

٦ - تكون لرئيس القضاء أيضا جميع السلطات الممنوحة للمديرين بموجب قانون محاكم الرؤساء سنة ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية سنة ١٩٣٢ ، هل أنه :

(أ) يجوز لرئيس القضاء أن يحول جميع السلطات المذكورة أو أيا منها للمدير المختص .

(ب) يجوز لرئيس القضاء أن يحول لقاضي المحكمة المدنية العليا في مديرية أى سلطة صلا سلطات إنشاء وتكوين المحاكم وتميين رؤساء المحاكم وأعضائها .

(ج) لا يمارس رئيس القضاء أو قاضي محكمة مدنية عليا أيا من السلطات المذكورة إلا بعد التشاور مع الحاكم العام .

أقسام الهيئة القضائية

المادة ٧٧ :

الهيئة القضائية تشكون من قسمين ، القسم المدني والقسم الشرعي على أن يكون رئيس القضاء وقاضي القضاة على التوالي رئيسهما ورأسهما القضائيين .

اختصاص القسم المدني

المادة ٧٨ :

يشمل القسم المدني المحاكم ويمارس الاختصاص الموضح في قانون القضاء المدني وقانون العقوبات وقانون التحقيق الجنائي وقانون محاكم الرؤساء سنة ١٩٣١ وقانون المحاكم الأهلية سنة ١٩٣٢ أو أى تعديل لتلك القوانين كما يشمل أى محاكم أخرى وأى اختصاص يوكل له من وقت لآخر بموجب قانون .

اختصاص القسم الشرعى

المادة ٧٩ :

يشمل القسم الشرعى المحاكم ويمارس الاختصاص الموضح في قانون محاكم السودان الشرعية سنة ١٩٠٢

تنازع الاختصاص

المادة ٨٠ :

في حالة أى تنازع اختصاص ينشأ بين القسامين المدني والشرعى يحال ذلك لاتخاذ قرار بشأنه بواسطة محكمة اختصاص وهي تتكون من رئيس القضاة كرئيس وقاضى القضاة وقاضيين من المحكمة المدنية العليا وقاض واحد من المحكمة الشرعية العليا .

تحويل السلطات بواسطة رئيس القضاة

المادة ٨١ :

يجوز لرئيس القضاة أن يحول لتقاضى القضاة أو لعضو أو لأعضاء المحكمة المدنية العليا أو لكبير مسجلى المحاكم المحلية أو مديرها تلك السلطات التى تكون له كرأس إدارى للهيئة القضائية كما يرى ذلك مناسبا ، كما يجوز له أن يحول لعضو أو لأعضاء المحكمة المدنية العليا أو لكبير مسجلى المحاكم المحلية أو مديرها تلك السلطات التى تكون له كرأس قضائى للهيئة القضائية كما يرى ذلك مناسبا ، على أنه لا يحول سلطاته بموجب البند (٥) من المادة ٧٥ أو بموجب المادة ٨٠ .

حراسة الدستور

المادة ٨٢ :

١ - الهيئة القضائية هي حارسة الدستور ولها اختصاص النظر والحكم في أى مسألة تشمل تفسير الدستور الموضوع بموجب هذا ، أو تطابق الحقوق والحريات المنوطة بموجب الفصل الثانى .

٢ - تمارس المحكمة المدنية العليا اختصاص تفسير الدستور .

التعيينات القضائية

المادة ٨٣ :

١ - رئيس القضاء وقاضى القضاة وأعضاء المحاكم العليا يعينهم الحاكم العام بعد التشاور مع الرئيس المختص أو الرئيس المتقاعد .

٢ - أعضاء المحاكم الفرعية يعينهم الرئيس المختص .

٣ - أعضاء الهيئة القضائية الذين كانوا يشغلون مناصبهم قبل اليوم المعين مباشرة يستمرون فى تلك المناصب ويعتبرون كأنهم عينوا بموجب هذا الأمر .

٤ - لا يجوز عمل أى تعيين يكون أثره زيادة عدد القضاة المقرر فى اليوم المعين إلا إذا أذن بتلك الزيادة بموجب قانون .

القسم القضائى

المادة ٨٤ :

١ - رئيس القضاء وأعضاء المحكمة المدنية العليا يؤدون عند تعيينهم قسما أو إعلانا أمام الحاكم العام بالصيغة الموضحة بالجدول الرابع ويؤدى أعضاء المحاكم المدنية الفرعية القسم أو الإعلان المذكور أمام رئيس القضاء .

٢ - أى شخص كان يشغل منصبه قبل اليوم المعين مباشرة ويستمر فى شغل ذلك المنصب بموجب البند (٣) من المادة السابقة يؤدى القسم أو الإعلان المذكور أمام الحاكم العام أو رئيس القضاء كما يقتضى الحال وذلك فى مدى ١٢ شهرا من اليوم المعين .

المادة ٨٥ :

١ - رئيس القضاة وقاضى القضاة وأعضاء المحاكم العليا يبقون فى مناصبهم حتى يبلغوا الخامسة والتسعين من العمر ، أو أى عمر بعد ذلك حسب موافقة الحاكم العام ، على أنه يجوز لهم فى أى وقت الاستقالة من مناصبهم بإعلان كتابى للحاكم العام ، ويجوز إعفائهم من مناصبهم بواسطة الحاكم العام بسبب سلوك لا يتناسب مع منصب القاضى بناء على توصية فى ذلك الصدد إما من الرئيس المختص وجميع أعضاء المحكمة العليا الأخرين (عدا العضو - إذا ما وجد - الذى كان سلوكه موضع بحث) أو بناء على توصية أجزت بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء فى جلسة مشتركة للجلسين .

٢ - أعضاء المحاكم الفرعية يبقون فى وظائفهم حتى يباؤوا العمر المنصوص عنه فى اللائح التى يضعها رئيس القضاة بموافقة الحاكم العام وفى حالة المحاكم الشرعية بموافقة قاضى القضاة ، وفى الوقت الحاضر يشغلون وظائفهم وفقاً لشروط الخدمة التى كانت تطبق عليهم قبل اليوم المعين مباشرة على أنه يجوز لهم فى أى وقت الاستقالة من وظائفهم بإعلان كتابى يوجهونه للرئيس المختص ، ويجوز إعفائهم من وظائفهم بواسطة الرئيس المختص بموافقة الحاكم العام .

٣ - الشخص الذى شغل منصب رئيس القضاة أو ناضى القضاة أو منصب قاضى محكمة عليا لا يجوز له أن يتراجع أو يعمل أمام أى محكمة فى السودان إلا إذا وافق الحاكم العام كتابة على ذلك .

مرتبات وشروط خدمة الهيئة القضائية وموظفيها

المادة ٨٦ :

١ - تكون مرتبات وحقوق معاش أعضاء الهيئة القضائية كما يحددها البرلمان بقانون ، وفى الوقت الحاضر تكون كما هى عليه من قبل اليوم المعين مباشرة على أنه لايجوز تغيير مرتب أو حق معاش عضو فى الهيئة القضائية بما يهود عليه بالضرر بعد تعيينه .

٢ - موظفو السكرتارية والموظفون غير القضائيين للهيئة القضائية وأعضاء وموظفو أى فرع شبه قضائى أو مصلحة تتولى مسئولياتها الهيئة القضائية وفقاً للبند (٢) من المادة ٧٧ تستمر مرتباتهم أو حق معاشهم كما هى عليه قبل اليوم المعين مباشرة حتى تغير بموجب قانون أو بموجب سلطة قانونية .

٣ — فيما عدا ما نص عليه صراحة بموجب هذا الفصل أو ما نص عليه بخلاف ذلك ، فإن شروط خدمة أعضاء الهيئة القضائية والأعضاء والموظفين المذكورين في البند السابق ؛ بما في ذلك النصوص الخاصة بالتوظيف والتعيين والترقيات والنقل والتقاعد والتأديب والمعاش تبقى كما هي منصوص عنها في اللوائح التي يضعها رئيس القضاء بالتشاور مع قاضي القضاة فيما يختص بالقسم الشرعي وبموافقة الحاكم العام ، وفي الوقت الحاضر تسرى النصوص التي كانت سارية المفعول قبل اليوم المعين مباشرة ومطبقة على جميع موظفي الحكومة كما تعدل من وقت لآخر فيما يمد .

٤ — يجوز أن تنص اللوائح المذكورة على إنشاء لجنة لخدمة الهيئة القضائية يكون رئيسها رئيس القضاء ، ويكون قاضي القضاة عضوا فيها بحكم منصبه ، على أن تحول لجنة تلك السلطات والأعمال فيما يتعلق بأي من المسائل المذكورة في الفقرة السابقة كما يرى ذلك ملاماً .

الفصل العاشر

لجنة الخدمة العامة

سلطات الحاكم العام تكون اختيارية

المادة ٨٧ :

يعمل الحاكم العام عند ممارسته سلطاته بمقتضى هذا الفصل ، بمحض اختياره ، وذلك دون مساس بسلطات لجنة السودان .

مسئولية الحاكم العام الخاصة عن الخدمة العامة

المادة ٨٨ :

- ١ — تكون للحاكم العام مسؤولية خاصة عن الخدمة العامة ومن واجبه أن يكفل معاملة جميع أعضاء الخدمة العامة معاملة عادلة منصفة لضمان حقوقهم التعاقدية ومصالحهم .
- ٢ — يجوز للحاكم العام أن يرفض الموافقة على أي مشروع قانون يرى أنه يحدث تأثيراً يتعارض مع أداء واجباته بموجب الفقرة السابقة كما يجوز له من وقت لآخر أن يصدر الأوامر التي يرى ضرورتها لأداء الواجبات المذكورة .
- ٣ — يصدر كل أمر من هذا النوع كتابة بيد الحاكم العام ويذكر غرض ذلك الأمر .
- ٤ — الأمر الصادر بموجب هذا يكون له قوة القانون ، ويعمل به في الحدود التي لا ينطبق فيها هذا الأمر على أي تشريع قائم أو مقبل أو يتعارض معه .

إنشاء لجنة الخدمة العامة

المادة ٨٩ :

تؤلف لجنة للخدمة العامة (يشار إليها في هذا الفصل "باللجنة") يعين الحاكم العام رئيسها وأعضائها الآخرين بعد التشاور مع مجلس الوزراء .

٢ - يجوز للحاكم العام وضع لوائح لتحديد عدد أعضاء اللجنة ومدة شغلهم ومناصبهم ومرتباتهم وشروط خدمتهم ولوضع النصوص الخاصة بوظفي اللجنة .

الأعمال العامة للجنة

المادة ٩٠ :

يستشير مجلس الوزراء أو الوزير المختص باللجنة ، وهي التي تضع توصيات لمجلس الوزراء أو للوزير فيما يتعلق بالمبادئ التي تراعى في المسائل الآتية :

(أ) توظيف وتعيين وترقيات ونقل وتقاعد موظفي الحكومة .

(ب) عقد امتحانات الدخول أو الترقيات في الخدمة العامة .

(ج) تأديب موظفي الخدمة العامة .

على أنه يجوز للحاكم العام أن يوضح بأمر منه المسائل (خلاف المواضيع ذات الأهمية الكبرى) التي لا ضرورة فيها لاستشارة اللجنة إما بصفة عامة أو في أية حالة معينة خاصة أو في أي ظروف خاصة .

أعمال خاصة للجنة

المادة ٩١ :

يقدم مجلس الوزراء أو الوزير المختص المسائل الآتية للجنة اوضع توصيات عنها لس الوزراء أو الوزير المختص :

(أ) مقترحات لوائح تتعلق بمرتببات أو شروط خدمة موظفي الحكومة

(ب) مقترحات لإنشاء وظائف جديدة تخصص لها مرتببات ما فوق الدرجة .

(ج) مقترحات لترقية موظفي الحكومة لوظائف مخصوصة بما صرحت به مافوق الدرجة .
على أنه يجوز للحاكم العام أن يوضح بأمر منه المسائل (خلافاً للمواضع ذات الأهمية الكبرى) التي لا ضرورة أن يقدمها مجلس الوزراء أو الوزير المنتدب للجنة إما بصيغة عامة أو في أي حالة معينة خاصة أو في أي ظروف خاصة .

تقليل سلطات وواجبات اللجنة

المادة ٩٢ :

يجوز للحاكم العام بعد التشاور مع مجلس الوزراء أن يشير بأمر منه بتقليل جميع السلطات والواجبات التالية أو أي منها للجنة :

- (أ) سلطات لجنة التأديب المركزية بموجب قانون تأديب الموظفين سنة ١٩٢٧ .
- (ب) سلطات وواجبات مجلس السكرتيرين بموجب قوانين حكومة السودان للعاشات وقوانين مال التأمين .

سلطة الحاكم العام لمنح أعمال إضافية للجنة

المادة ٩٣ :

يجوز للحاكم العام بموافقة مجلس الوزراء أن يمنح اللجنة بأمر منه أي أعمال إضافية ذات طابع مماثل لتلك الموضحة بموجب هذا فيما يختص بالخدمة السامة كما يرى ذلك مناسباً من وقت لآخر .

منح سلطات فرعية للجنة بموجب لوائح

المادة ٩٤ :

بفرض تمكن اللجنة من أداء أعمالها وممارسة سلطاتها بموجب هذا ، يجوز للحاكم العام وضع لوائح :

- (١) للإذن للجنة أن تطلب أن تقدم لها أي وثائق أو سجلات حكومية ، وأن تطلب أي شخص للحضور أمامها للإدلاء ببينة في أي مسألة قيد النظر أو التمحيص بواسطتها .
- (ب) للنص على جميع المسائل الأخرى الفرعية الضرورية بما في ذلك تنفيذ المخالفات وتوقيع الجزاءات فيما يتعلق بأي مسألة ورد ذكرها في البند السابق .

تبليغ عدم قبول توصيات اللجنة للحاكم العام

المادة ٩٥ :

في أي حالة لا يقبل فيها مجلس الوزراء أو أحد الوزراء توصية اللجنة ، يبلغ مجلس الوزراء أو الوزير المتصل ما حدث فوراً للحاكم العام مع إبداء الأسباب التي أدت إلى عدم قبول التوصية .

إحالات اللجنة بواسطة الحاكم العام

المادة ٩٦ :

يجوز للحاكم العام أن يحيل اللجنة للإدلاء بالنتيجة :

(أ) العرائض التي تقدم إليه من موظفي الحكومة ما

(ب) أي مسألة أخرى يرى أنها تؤثر على الخدمة العامة .

التقرير السنوي

المادة ٩٧ :

تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أعمالها للحاكم العام الذي يطلب وضع نسخة منه أمام البرلمان .

الفصل الحادي عشر

أحكام انتقالية

سلطات الحاكم العام أثناء فترة الانتقال

المادة ٩٨ :

١ - إلى حين ممارسة السودانيين حق تقرير المصير يحتفظ الحاكم العام بالسلطات الموضحة في هذا الفصل .

٢ - في نطاق سلطته يعمل الحاكم العام بمحض تصرفه عند ممارسة السلطات بموجب هذا الفصل .

سلطات الحاكم العام فيما يتعلق بالشئون الخارجية

المادة ٩٩ :

١ - رغبة في تمكين الحاكم العام من القيام بمسؤولياته قبل الحكومتين بمقتضى المادة ١٢ (٢) فيما يتعلق بالشئون الخارجية تكون له السلطات التنفيذية والتشريعية إلى الحد الذى يستلزمه هذا الغرض أو يقتضيه تحقيقه .

٢ - إذا رأى الحاكم العام من الضرورى أو من الملائم إصدار تشريع فى مثل هذه المسائل يسن هذا التشريع بموجب أمر صادر منه بشرط موافقة الحكومتين .

٣ - يكون كل أمر من هذا النوع كتابة بيد الحاكم العام ، وإذا لم ينص فيه على خلاف ذلك ، يصبح ذلك الأمر سارى المفعول عند نشره فى غازية حكومة السودان .

٤ - أى أمر صادر بموجب هذا يجوز أن يلقى أو يبدل أو يوسع أحكام أى تشريع قائم يعالج الشئون الخارجية .

٥ - بالرغم من أن مجلس الوزراء ليس له سلطات تنفيذية كما ليس للبرلمان سلطات تشريعية فى الشئون الخارجية ، ولكن :

(١) يحيط الحاكم العام بمجلس الوزراء عاما بتلك الشئون .

(ب) يجوز لمجلس الوزراء تقديم مذكرات للحاكم العام عن الشئون الخارجية ومن واجب الحاكم العام أن يجعلها موضع الاعتبار .

(ج) يجوز لأى من المجلسين بعد الحصول مقدما على موافقة الحاكم العام إجراء مداولات أو إجازة قرارات فى أى من هذه المسائل ويجوز للمجلس إذا رأى ذلك مناسبا أن يتقدم بقراره للحاكم العام للنظر فيه ، ومن واجب الحاكم العام أن يجعل ذلك القرار موضع اعتبار بناء على هذا .

٦ - الإعلان الذى يصدره الحاكم العام كتابة بأن إحدى المسائل تقع فى نطاق مسؤولياته بموجب هذه المادة يكون نهائيا ومقيدا لمجلس الوزراء وللبرلمان .

(٣٠)

مسئوليات خاصة للحاكم العام

المادة ١٠٠ : (١)

١ - تكون للحاكم العام مسئولية خاصة ليكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان معاملة منصفة .

٢ - يجوز للحاكم العام أن يرفض الموافقة على أى مشروع قانون يرى أنه يحدث تأثيرا عكسيا على أداء واجباته بموجب البند السابق كما يجوز له من وقت لآخر أن يصدر تلك الأوامر التي تبدو له ضرورية لأداء الواجبات المذكورة .

٣ - يصدر كل أمر من هذا النوع كتابة بيد الحاكم العام ويذكر غرض ذلك الأمر .

٣ - الأمر الصادر بموجب هذا يكون له قوة القانون ، وإلى المدى الذى لا يتناقض فيه ذلك الأمر أو يتعارض فيه مع أى تشريع قائم أو مقبل يعمل بهذا الأمر وتطبيقه المحاكم بناء على ذلك .

مسئولية الحاكم العام عن

التعديلات الدستورية

المادة ١٠١ :

١ - يجوز للحاكم العام ، إذا طلب إليه بقرار مشترك أجزى بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء فى جلسة مشتركة للجانين ، إصدار أمر لإلغاء أو تبديل أو توسيع جميع أحكام هذا الأمر أو أى منها ، وإذا ألغيت جميع هذه الأحكام يجوز إلغاء القانون .

٢ - لغرض إزالة صعوبات غير منظورة أو لتصحيح الأخطاء أو الشذوذ أو الإفقال يجوز للحاكم العام ، بناء على رغبة مجلس الوزراء أو مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب ، إصدار أمر لإدخال تعديلات على أحكام هذا الأمر من وقت لآخر متى اتضح له ضرورة ذلك لأى غرض من تلك الأغراض .

٣ - لا يجوز تعديل أحكام هذا الأمر أو إلغاؤها ولا يلغى القانون إلا بموجب الإجراءات المنصوص عنها فى هذه المادة .

(١) على الحاكم العام عند ممارسته لسلطاته بمقتضى هذه المادة أن يحصل على موافقة سابقة من لجنة .

مسئولية الحاكم العام في حالة الانهيار الدستوري

المادة ١٠٢ :

١ — إذا اقتنع الحاكم العام في أى وقت بأنه بسبب مازق سياسى أو عدم التعاون أو المقاطعة أو مثل ذلك ، لا يمكن السير بإدارة السودان بموجب الدستور الموضوع بموجب هذا يجوز له إعلان حالة طوارئ دستورية .

٢ — يجوز للحاكم العام كذلك بعد التشاور مع بلنته إلى أبعاد مدى استطاع أن يعان حالة طوارئ دستورية إذا اقتنع في أى وقت أن كارثة مالية وشيكة الوقوع أو أن انهيار القانون والنظام يستدعى تدخله المباشر لصالح حسن سير الإدارة في السودان . فإذا لم توافق بلنتة الحاكم العام على هذا الإجراء فعليها أن ترفع الأمر فوراً إلى الحكومتين ويجوز للحكومتين في أى وقت بعد عرض الأمر عليهما أن تشارك في دعوة الحاكم العام لإنهاء حالة الطوارئ الدستورية ويتحتم عليه حينئذ أن يفعل ذلك فوراً ، أما إذا رأت إحدى الحكومتين أن ليس ثمة ما يبرر استمرار حالة الطوارئ الدستورية فعليها إعلان الحاكم العام بذلك ، ويجب عليه أن ينهى تلك الحالة في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ رجوع اللجنة إلى الحكومتين وعلى الحاكم العام أن يتشاور مع بلنته إلى أبعاد مدى استطاع أثناء استمرار حالة الطوارئ الدستورية .

٣ — عند إعلان حالة الطوارئ الدستورية يعطل البرلمان ويتنقل رئيس الوزراء والوزراء عن مناصبهم وعلى الحاكم العام ، إن كان ذلك عملياً تهين مجلس شورى بنلك العضوية التي يراها مناسبة ، ويمهد إلى مجلس الشورى بواجب إيجاد الوسائل لإعادة الحكومة البرلمانية الفعالة بموجب الدستور في أقرب فرصة ممكنة ، وفي الوقت ذاته يعاون مجلس الشورى الحاكم العام للحفاظ على إدارة حسنة للسودان .

٤ — طالما الإعلان الصادر بموجب هذا سارى المفعول تسير إدارة السودان بموجب أوامر يصدرها الحاكم العام بعد التشاور مع مجلس الشورى إذا ما وجد .

٥ — لكل أمر من هذا النوع قوة القانون ويجوز أن يلغى أو يعدل أى تشريع قائم عدا القانون أو هذا الأمر .

٦ — يجوز إلغاء الإعلان الصادر بموجب هذا بإعلان يتلوه ، وإذا لم يبلغ قبل ذلك يعطل مفعول الإعلان في نهاية ستة شهور من تاريخ إصداره ولكن دون مساس بسلطة الحاكم العام لإصدار إعلان جديد .

تعيين موظفين لمعاونة الحاكم العام

المادة ١٠٣ :

١ — يفرض معاونته في القيام بمسئوليته بموجب هذا الفصل ، يجوز للحاكم العام أن يعين ذلك العدد من الموظفين الذي يراه لازماً على أن تقرر مرتباتهم وشروط خدمتهم بواسطة .

٢ — المرتبات المذكورة تكون جزءاً من مصروفات مكتب الحاكم العام .

الجدول الأول

الجزء الأول

انتخابات مجلس الشيوخ

المادة ٣١ :

١ — تكون كل مديرية دائرة واحدة .

٢ — تقسم الثلاثون مقعداً للاعضاء المنتخبين بين الدوائر على الوجه التالي :

اسم الدائرة	المقاعد المخصصة
بحر النزال	٣
النيل الأزرق	٥
دار فور	٤
الاصتوائية	٢
كسلا	٣
الخرطوم	٢
كودفان	٥
الشمالية	٣
أعلى النيل	٣

٣ — ينتخب الأعضاء لكل دائرة مديرية بواسطة جميع الأعضاء السودانيين لمجلس الحكومة المحلية المعترف بها وبواسطة جميع الأعضاء السودانيين في مجلس المديرية (إذا وجد) وبصوتون كوحدة انتخابية منفردة .

٤ — لا ينطبق شرط الإقامة على المرشحين لعضوية مجلس الشيوخ .

٥ — يجوز للجنة الانتخابات بحض تصرفها وضع قواعد لتنظيم وإجراء انتخابات مجلس الشيوخ .

الجزء الثاني

المادة ٣٢ :

دائرة مجلس النواب

(أ) الانتخابات المباشرة

الوصف	اسم الدائرة
مدينة واد مدني	١ — واد مدني
قسم الكاملين بالجزيرة	٢ — الكاملين
قسم المسامية بالجزيرة	٣ — المسامية
خط الحلاوين بالجزيرة	٤ — الحلاوين
قسم المدينة بالجزيرة	٥ — المدينة
قسم الحوش بالجزيرة	٦ — الحوش
إدارة المناقل	٧ — المناقل
الجزء الشمالي الشرقي من مركز الدويم	٨ — الدويم شمال شرق
الجزء الجنوبي الشرقي من مركز الدويم	٩ — الدويم جنوب شرق
الجزء الغربي من مركز الدويم	١٠ — الدويم غرب
الجزء الشمالي من مركز كوستي	١١ — كوستي شمال
مركز وسط دارفور	١٢ — وسط دارفور
مدينة كسلا والختمية وغرب القاش	١٣ — مدينة كسلا
بلدية بور سودان وسواكن	١٤ — بور سودان

توصيف	اسم الدائرة
الشكرية والخط الغربي وقسم الشكرية من مدينة القضايف	١٥ — القضايف شمال
دار بكر والخط الجنوبي وقسم ديم بكر من مدينة القضايف	١٦ — القضايف جنوب
بلدية الخرطوم بحرى	١٧ — الخرطوم بحرى
المنطقة الواقعة داخل دائرة السكة الحديدية وبرى .	١٨ — الخرطوم
الحس وبرى الدرايسة وبرى أبو حشيش والمقرن .	
المنطقة الواقعة داخل حدود البلدية خارج دائرة السكة الحديدية ما عدا البرارى وحلة المقرن .	١٩ — الخرطوم جنوب
الخط الشمالى والخط الأوسط من مركز ضواحي الخرطوم	٢٠ — ريف الخرطوم شمال
الخط الغربى وخط الهوى من مركز ضواحي الخرطوم	٢١ — ريف الخرطوم جنوب
الربع الأول والربع الثالث .	٢٢ — أم درمان شمال
الربع الرابع (ما عدا الحارة الأولى) ورى الملازمين .	٢٣ — أم درمان جنوب
الربع الثانى والحارة الأولى من الربع الرابع والسوق الرئيسى	٢٤ — أم درمان غرب
مدينة الأبيض	٢٥ — الأبيض
المركز الأوسط ما عدا مدينة الأبيض .	٢٦ — دار البديرية
الجوامعة شرق والمبائية والبرعة ومدينة أم روابة .	٢٧ — الجوامعة شرق
الجوامعة شمال وغرب والشنابلة والغديات والضباب والنوبة ومدينة الرهد .	٢٨ — الجوامعة غرب
مركز حلقا .	٢٩ — حلقا
مركز دنقلا	٣٠ — دنقلا
مركز صروى .	٣١ — صروى
مركز بربر .	٣٢ — بربر
بلدية عطبرة .	٣٣ — عطبرة
مركز الدامر القديم .	٣٤ — الدامر
مركز شندي القديم .	٣٥ — شندي

(ب) الانتخابات غير المباشرة

الوصف	اسم الدائرة
المركز الغربي بمديرية بحر الغزال .	٣٦ — غرب بحر الغزال
بوليت وأبيام .	٣٧ — أويل شرق
باليوينج وملوال .	٣٨ — أويل غرب
قو قوربال — الجزء الشمالي من مركز نهر الجور .	٣٩ — نهر الجور شمال
بتيية مركز نهر الجور .	٤٠ — نهر الجور جنوب
الجزء الغربي من مركز البحيرات .	٤١ — رومبيك
الجزء الشرقي من مركز البحيرات .	٤٢ — يرول
إدارة الشكرية ومدينة رفاعة .	٤٣ — رفاعة
خط ود الحداد .	٤٤ — ود الحداد
خط سنار وسنار المدينة وخط الكواهلة ومايرنو .	٤٥ — سنار والكواهلة
رفاعة الهوى ورفاعة الشرق وكمانة .	٤٦ — نظارات الفوننج
مجانس ريفي مركز شمال الفوننج .	٤٧ — شمال الفوننج
مركز جنوب الفوننج .	٤٨ — جنوب الفوننج
الجزء الجنوبي من مركز كوستي	٤٩ — كوستي جنوب
دار زغاوة والميدرب والبرتي والزبادية بمركز شمال دارفور	٥٠ — كتم شرق
مقدمية دار فيا ودار عطاش بمركز شمال دارفور .	٥١ — كتم وسط
المقدمية بما فيها مدينة نيالا بجنوب دارفور .	٥٢ — مقدمية نيالا
الهابانية وأولاد العرب والمسلات وبنى هلبة وقمر والتمايشة والفلاتة .	٥٣ — بقارة نيالا غرب
الزيقات والمعالية .	٥٤ — بقارة نيالا شرق
مركز شرق دارفور .	٥٥ — شرق دارفور
دار ونا ودار توردي ودار نورنجا ودار مري ودار	٥٦ — زالنجي شمال غرب
توترا ودار ليوننج ودار كرفي ودار تبالا ودار تلني واريسو	
ومدينة زالنجي .	

أوصاف	اسم الدائرة
دار دينسا ودار سرو ونوما ودار كوني وزامى بويبا الشمالية والجنوبية وزامى تويبا الشمالية والجنوبية ودار أم حراز ودار كبارة .	٥٧ — زالنجى جنوب شرق
المسالىب الفورشية والسنيار .	٥٨ — دار مساليت جنوب
مدينة الحنينة ودار أرنجا ودار جبل ودار قروزفاوة كبهجة وجمع عموديات العرب .	٥٩ — دار مساليت شمال
المركز الشرقى بالاستوائية .	٦٠ — شرق الاستوائية
مركز توريت .	٦١ — توريت
مركز ياي .	٦٢ — ياي
مركز جوبا .	٦٣ — جوبا
مركز المورو .	٦٤ — المورو
يامبيو ومركز أبا الفرعى .	٦٥ — الزاندى شرق
مركز أزو الفرعى .	٦٦ — الزاندى غرب
مركز طوكر .	٦٧ — طوكر
بنى عامر والرشايدة والحلانقة .	٦٨ — ريف كسلا
نظارة الهدندوة .	٦٩ — الهدندوة
نظارات الأصرار والبشارين .	٧٠ — الأصرار والبشارين
مركز أبو دليق الفرعى ومناطق البتوقاب — البطحين وأم ضبان والعيافون والمسيلات .	٧١ — ريف الخرطوم شرق
القسم الشرقى من دار حامد .	٧٢ — دار حامد شرق
القسم الغربى من دار حامد .	٧٣ — دار حامد غرب
دار الكجابيش والهواوير .	٧٤ — دار الكجابيش
قسم أم بل وقسم أبو زيد .	٧٥ — دار حمر شمال وشرق
قسم الأضية الرحل ومدينة النهود .	٧٦ — دار حمر جنوب وغرب
المسيرية الزرق والنوبة .	٧٧ — المسيرية الزرق
المسيرية الحمر والدينكا .	٧٨ — المسيرية الحمر

الوصف	اسم الدائرة
أجانق والكوايب .	٧٩ — الجبال الشمالية شرق
نيمانج والحوازمة .	٨٠ — الجبال الشمالية غرب
كادجلى وميرى والرواوقة .	٨١ — كادجلى
هيان وريكا .	٨٢ — وسط النوبة
قسم العباسية وقسم رشاد وقسم الحوازمة .	٨٣ — تقلى شمال
قسم أولاد حميد والكواهلة وتلودى وقسم الليرى .	٨٤ — تقلى جنوب
مركز غرب النوير شمال بحر الغزال .	٨٥ — غرب النوير — الغزال
مركز غرب النوير بين بحر الغزال وبحر الجبل .	٨٦ — غرب النوير — الجبل
نوير لاور ودينكا مركز وسط النوير .	٨٧ — وسط النوير شرق
جزيرة الزراف ونوير جاوير .	٨٨ — وادى الزراف
بيبور ومركز شرقى الغوير .	٨٩ — بيبور وشرق النوير
مركز بور .	٩٠ — بور
إدارة الشلك .	٩١ — الشلك
مركزا الرنك وملكال .	٩٢ — الرنك وملكال

(ج) الانتخابات بالبريد

عدد الأعضاء

٣

اسم الدائرة
دائرة أنطريجين

الجزء الثالث

المادة ٣٢ :

انتخابات مجلس النواب

في هذا الجزء يقصد بعبارة « الناخب ذو الأهلية » الشخص الذى يحق له التصويت بموجب الأحكام الواردة فى الجزء التالى :

(أ) الانتخابات المباشرة :

١ - (١) فى تلك الدوائر الموضحة فى الجزء الثانى (أ) من الجدول تجرى انتخابات مباشرة أى أن الناخبين من ذوى الأهلية يعطون أصواتهم لانتخاب واحد من الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس النواب على درجة واحدة بطريقة الاقتراع السرى .

(٢) رئيس المحكمة الأدلية المتكونة بموجب قانون المحاكم الأهلية سنة ١٩٣٢ حتى لا أن يرشح نفسه لتمثيل أى دائرة على الرغم من أنها تقع كلها أو جزء منها في منطقة اختصاص محكمة ، ولكن عند تقديم أوراق ترشيحه لا يزال أعماله كرايس لتلك المحكمة أو كمضو من أعضائها ولا يستأنف مناوله أعماله إلا إذا لم ينجح في الانتخابات أو إذا ما انتخب لم يجد عضوا في مجلس النواب .

(ب) الانتخابات غير المباشرة :

٢ - (١) في تلك الدوائر الموضحة في الجزء الثاني (ب) من الجدول تجرى انتخابات غير مباشرة أى على درجتين ، انتخاب أولى وانتخاب ثانوى .

(٢) توجد في كل من هذه الدوائر وحدة انتخابية تتكون من الأعضاء المذكورين
بمعد :

(أ) من واحد الى عشرة مندوبين من كل عمودية أو وحدة إدارية ، بالنسبة حسب عدد سكانها ، ينتخبهم الناخبون من ذوى الأهلية في تلك العمودية أو الوحدة الإدارية إما بإعطاء أصواتهم أو الموافقة العلنية .

(ب) مندوب أو أكثر من أى مدينة تقع داخل الدائرة أذن لما مدير المديرية بإجراء الاقتراع السرى في انتخابات الحكومة المحلية حسب عدد سكانها بالنسبة لسكان بقية الدائرة على أن ينتخب المندوبون بالاقتراع السرى بواسطة الناخبين ذوى الأهلية الذين يسكنون تلك المدينة .

(٣) تكون انتخابات الدرجة الأولى لانتخاب المندوبين لتكوين الوحدة الانتخابية كما نص عنه في البند السابق .

(٤) تكون انتخابات الدرجة الثانية عبارة عن انتخاب العضو الذى يمثل الدائرة بطريقة الاقتراع السرى بواسطة الوحدة الانتخابية على أن يحدث ذلك في اليوم المعين أو الأيام المعينة للانتخاب في تلك الدائرة .

(٥) لا يحق للشخص تمثيل هذه الدوائر إلا إذا أقام مدة لا تقل عن سنتين خلال العشر سنوات الأخيرة في المديرية التى تقع داخلها الدائرة .

(٦) يستمر انتداب الوحدة الانتخابية إلى حين انتهاء مدة مجلس النواب أو حله أى بمعنى أن الانتخاب الفرعى يستلزم إجراء انتخاب جديد فى الدرجة الثانية فقط بواسطة نفس الوحدة الانتخابية كما حدث فى الانتخاب السابق ، وإذا أريد إجراء انتخاب فرعى يشغل أى مكان شاغر عرضاً فى الوحدة الانتخابية بالانتخاب وفق أحكام الفقرة الملائمة فى البند (٢) أعلاه .

(٧) يجوز للجنة الانتخابات بمحض تصرفها فى تلك الدوائر إذا رأى ذلك مناسباً ، أن يعلن بأمر منسب عدم إجراء انتخاب الدرجة الأولى وأن تتكون الوحدة الانتخابية من هيئة حكومية محلية أو فى حالة عدم وجود هيئة حكومية محلية واحدة تشمل تلك الدائرة ، أن تتكون الوحدة الانتخابية من ممثلى الحكومة المحلية الذين يعينهم مدير المديرية بمحض اختياره لذلك الغرض .

(ج) انتخابات دائرة الحريجين :

٣ — ينتخب أعضاء دائرة الحريجين بواسطة الناخبين من ذوى الأهلية بأعطاء أصواتهم عن طريق البريد وباستعمال طريقة الصوت الواحد القابل للتحويل .

(د) عمومى :

يجوز للجنة الانتخابات بمحض تصرفها وضع قواعد لتنظيم وإجراء انتخابات مجلس النواب ويجوز له بواسطة تلك القواعد أن يضع الأحكام التالية :

- (أ) تعيين ضباط الانتخاب .
- (ب) تعيين لجان الانتخاب .
- (ج) لإعداد وحفظ كشوفات الانتخاب .
- (د) لتسمية المرشحين .
- (هـ) لإجراء الانتخابات المباشرة والانتخابات غير المباشرة ، الأولى والثانوية منها والانتخابات عن طريق البريد .
- (و) لإجراء الانتخابات الفرعية .
- (ز) لأى مسائل انتخابية أخرى تحتاج إلى تنظيم بواسطة قواعد .

الجزء الرابع

المادة ٣٣ :

مؤهلات الناخبين في دوائر مجلس النواب

١ — (١) يكون الشخص من ذوى الأهلية للتصويت في الدوائر الموضحة في الجزء الأول (أ) و (ب) إذا كان :

(١) سودانيا ما

(ب) ذكرا ما

(ج) لا يقل عمره عن ٢١ سنة ما

(د) سليم العقل ما

(هـ) يسكن عادة في الدائرة مدة لا تقل عن ستة شهور قبل قفل كشف الانتخاب .

٢ — لا يكون الشخص من ذوى الأهلية للتصويت في أكثر من دائرة واحدة من الدوائر المذكورة أو في أكثر من منطقة انتخابية واحدة في أى من تلك الدوائر .

٣ — (١) يكون الشخص من ذوى الأهلية للتصويت في دائرة الحريجين إذا كان :

(١) سودانيا ما

(ب) لا يقل عمره عن ٢١ سنة ما

(ج) سليم العقل ما

(د) ليس طالبا في مدرسة أو جامعة أو كلية جامعية معترف بها سواء في داخل السودان أو خارجه ما لم يكن طالبا في دراسة لما بعد التخرج ما

(هـ) إذا كان من ذوى المؤهلات التعليمية الآتية :

١ — أتم فترة التعليم الكاملة في مدرسة ثانوية معترف بها أو

٢ — حصل على درجة أو دبلوم من جامعة أو كلية جامعية معترف بها أو

- ٣ — اجتاز امتحان شهادة كامبردج المدرسية أو امتحانا يعادله أو أعلى منه أو
٤ — حصل على الشهادة العالمية من المعهد العلمى أو
٥ — أتم فترة التعاميم الكاملة فى قسم المعلمين والقضاة بكلية غردون النذكارية القديمة.
(٢) يجوز للشخص أن يعطى صوته فى دائرة الحرىجين بالإضافة إلى التصويت
فى دائرة موضحة فى البند السابق .

الجزء الخامس

عمومى

- يجوز للجنة الانتخابات أن تعدل بأمر الأحكام التالية لهذا الجدول الجزء الأول (٣)
مؤهلات الناخبين فى انتخابات مجلس الشيوخ .
الجزء الثانى (أ) و (ب) تقسيم الدوائر بين دوائر الانتخاب المباشر ودوائر الانتخاب
غير المباشر .
الجزء الثانى (ج) عدد أعضاء دائرة الحرىجين بشرط ألا يزيد عدد الأعضاء على خمسة .

الجدول الثانى

المادة ٧٧ (٥) :

الجزء الأول

- سلطات قضائية انتهت ممارستها بواسطة السكرتير القضاة والحاكم العام
١ — قانون القضاء المدنى المادة ١٧ — سلطة السكرتير القضاة ليعمل كقاضى
محكمة عليا أو يرأس محكمة الاستئناف .
٢ — قانون القضاء المدنى المادة ٢٢ — سلطة الحاكم العام لتعيين قضاة المديرات
والقضاة الجزئيين .
٣ — قانون القضاء المدنى المادة ٢٠٠ — سلطة الحاكم العام لإعفاء الأشخاص
من القبض والحبس .
٤ — قانون القضاء المدنى المادة ٢١٠ — سلطة الحاكم العام للواقعة على قواعدا لجنة القواعد

- ٥ — قانون القضاء المدني المادة ٢١٦ (٢) — سلطة الحاكم العام لإعفاء الأشخاص من الحضور شخصيا في المحاكم .
- ٦ — قانون التحقيق الجنائي المادة (٢) — سلطة الحاكم العام لتقييد مدى تطبيق القانون .
- ٧ — قانون التحقيق الجنائي المادة (١٣١) — سلطة الحاكم العام للتصديق على الإجراءات بموجب الفصول التاسع والعاشر من قانون العقوبات .
- ٨ — قانون التحقيق الجنائي المادة (٢٥١) — سلطة الحاكم العام لأبيد الأحكام في القضايا التي يحكم فيها بالإعدام .
- ٩ — قانون التحقيق الجنائي المادة ٢٦١ (أ) — سلطة الحاكم العام لإحالة قضايا المحكمة الاستئناف الجنائية .

الجزء الثاني

سلطات قضائية باقية لمارسها الحاكم العام بمحض تصرفه

- ١ — قانون القضاء المدني المادة (١٣) — سلطة تعيين رئيس القضاء بالنيابة وقضاة المحكمة العليا بالنيابة .
- ٢ — قانون التحقيق الجنائي المادة (٧) — سلطات التحويل العامة .
- ٣ — « » « » المادة ٩٨ — سلطة الحاكم العام لتصديق على الإجراءات بموجب الفصل الثامن من ذلك القانون .
- ٤ — قانون التحقيق الجنائي المادة (١٣١) — سلطة الحاكم العام للتصديق على إجراءات بموجب المادة ٤ من قانون العقوبات .
- ٥ — قانون التحقيق الجنائي المادة (٢٧٥) — سلطة العفو .
- ٦ — « » « » المادة (٢٧٧) — سلطات استبدال أحكام الإعدام والسجن .

الفصل الثالث

الجزء الأول

المادة ١٦ :

صيغة القسم الوزاري

أنا ... (الاسم) أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقاً) بأن أناصر بكل ما في وسعي دستور السودان الموضوع بقانون وأن أؤدى واجباتى كوزير بإخلاص وأمانة دون خشية أو محاباة أو سوء قصد ولن أذيع لأى شخص أى مسألة علمت بها كوزير إلا لأداء واجباتى المذكورة .

الجزء الثانى

المادة ٣٥ :

صيغة قسم الأعضاء

أنا ... (الاسم) بصفتى عضواً منتخباً (أو معيناً) فى البرلمان أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقاً) بأن يكون إخلاصى وولائى الصادق لدستور السودان الموضوع بقانون وأن أؤدى بإخلاص الواجبات التى على وشك أن توكل لى .

الجزء الثالث

المادة ٨٤ :

صيغة القسم القضائى

أنا ... (الاسم) أقسم بالله العظيم (أو أعلن صادقاً) بأننى طالما أشغل منصب ... (يذكر المنصب) أن أعمل بكل ما في وسعى لأن أناصر دستور السودان الموضوع بقانون وأن أحقق العدالة لجميع طبقات الشعب بمقتضى القوانين والعرف فى هذه البلاد دون خشية أو محاباة أو سوء قصد ... والله المستعان .

الخرطوم فى اليوم الحادى والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٥٣

(الامضاء) ر . ج . حاو

حاكم عام السودان

تم طبع هذا التقرير في ٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٢
(الموافق ١٦ يوليو سنة ١٩٥٣)

مدير المطبعة الأميرية

عُسن علي كُليوه

طبعة الإصحاح ١٣٦٠٧ - ١٩٥٢ - ١٠٠٠٠

